بقيادة

جمهورية مصر العربية

معركة الأمَّة الأخيرة

من حلم الوحدة إلى مشروع الإنقاذ العربي

علي محمد الشرفاء الحمادي

بقيادة

جمهورية مصر العربية

معـركة الأمَّة الأخيـرة

من حلم الوحدة إلى مشروع الإنقاذ العربي

علي محمد الشرفاء الحمادي

السّلام جلّ جلاله
مؤسّسة رسالة السّلام

2026

الفهرس

مقدمة 7

مخطط الإطاحة بمصر في 25 يناير 2011 35

جماعة تستهدف تفجير مصر والعرب..... 47

الشيخ زايد.. قائد اعتبر مصر المظلة الوحيدة للعالم العربي 59

دعوة الرئيس السيسي الإسلام رحمة وعدل وحرية وسلام.. الأساس الفكري لتصويب الخطاب الديني..... 65

مصر.. القلب العربي النابض 81

مصر تستيقظ 97

أعداء مصر مدعومون من أجهزة استخبارات دولية اعرف كيف تواجه أعداء بلدك 115

مشاركة المصريين بقوة في انتخابات الرئاسة أسقطت الخونة والعملاء 129

لبوا النداء لمصر بالمشاركة في التعديلات الدستورية..... 145

حُرّاسُ الفوضى.. تحالفُ التطرّفِ والأناركيّة ضدَّ الدولةِ المصريّة، والإنجازات تخرس الأعداء..... 161

مصر هي العقبة الوحيدة أمام قوى الشر.. وسيناء 2018 عملية تطهير 173

القوة تفرض الحق..... 195

مصر تواجه حرب البقاء 203

المفاوضات والمناورات حمى الله مصر من كيد أعدائها..... 205

التفاوض في حق الحياة 211

إثيوبيا سوف تخسر..... 215

الحق والباطل..... 217

المُرجِفُون في المدينة معركة الوعي في مواجهة دعاة الفوضى والمرجفين 221

دعوة الرئيس للتفكير..... 227

السيسي قيادة استثنائية لن تكرر أنقذ مصر من تجارب مريرة 231
خطة لتشجيع الاستثمار في مصر 233
القلب النابض للعرب إنَّها مصر 237
ثورةُ الرُّوح 245
من يدِّعِي أن الشعبَ المصري باعَ دينَه..... 249
أمة ضيَّعت البُوصلة فتكالَبتْ عليها الذئاب 253
الخاتمة 257

مقدمة

منذ قيام الثورة المصرية في 23 يوليــه 1952 بدأت حينها تحولات خطيرة في المجتمع المصري، مما ترتب عليه ظهور مشروع قومي جديد في العالم العربي يدعو للقومية العربية والوحدة بيــن الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي، ولتحريره من القبضة الاستعمارية التي اســتهلكت موارد العالم العربي وثرواته واستبدت بالتسلط على الأنظمة العربية، وقاومت كل الدعوات النضالية للتحرر من الاستعمار، وتمت مطاردة الوطنيين المخلصين في الوطن العربي ومارسوا معهم أبشــع أنواع الاضطهاد من سجن وتعذيب وقهر وتشريد، وانطلقت أجهزة الإعلام من القاهرة وفي مقدمتها صوت العرب تبشــر بانطلاقة عربية تحقق طرد الاستعمار من الأقطار العربية وتحمي ثروات الأمة العربية وتسوقها نحو الوحدة لتوظيف القدرات العربيــة وثروات الأمة في حماية الأمن المشــترك والمصير الواحد.

وبــدأ الأمل عند المواطن العربي يداعب فكره والعواطف تنســاق نحو حلم لم يكن قبــل ذلك ممكنًا؛ أن يحلم أي مواطن عربــي في تحقيق تلك الأهداف القومية، وتمضي السنوات والصوت العربي يجلجل في كل قطر في العالم العربي من إذاعة صوت العرب من القاهرة وأصبحت القاهرة قلب الأمة العربية النابض بالأمل والإرادة، في تحقيق كيــان عربي يحمي مصالح الأمة العربية ويدافع عن حقوقها ويواجه المعتدين على أوطانها لتكون في أمن واستقرار يحقق لها التقدم

والتطور والنهضة لكل أقطار العالم العربي لترتقي بمستوى المعيشة للمواطن العربي في كل مكان على الساحة العربية، مُوظِّفًا ثرواته وقدراته الاقتصادية في خلق كيان اقتصادي عالمي، وتصورت كأي مواطن عربي أن الحلم سيتحقق وأن الآمال والأمنيات التي أطلقتها وسائل الإعلام تؤكد بأن الأمة العربية، في طريق تحول كبير نحو الوحدة لبناء منظومة الأمن القومي العربي.

وبدأت الدول العربية تستقل عن المستعمرين الواحدة تلو الأخرى، وكنتُ أراقب ذلك عن كثب وأتصور أن ما يحدث هو تهيئة المشهد لتحقيق الحلم العربي، حيث بدأ سقف الحلم يرتفع إلى أعلى والأمل يزداد إيمانًا لأن يصبح حقيقة، وبدأت تجارب الوحدة تتحقق فكانت (وحدة مصر وسوريا) حيث قامت الجمهورية العربية المتحدة وأعلنت في 22 فبراير 1958 التي خلقت تخوفًا في الدول الاستعمارية إذا ما نجحت تجربة الوحدة؛ يخشون انضمام دول عربية أخرى لها مما يحرمهم من استمرار سرقتهم من ثروات الدول العربية ويمنعهم من السيطرة على مقدراتها وخاصة الثروة البترولية التي يعتمد عليها الغرب وأمريكا اعتمادا كليا في نمو حضارته وتطوير صناعاته وتحقيق مكاسب لشعوبهم على حساب الشعوب العربية، فبدأت تسخر عملاءها في الوطن العربي وتنشط خلاياها لضرب الوحدة بين مصر وسوريا وتغلغلوا في أوساط الأغنياء واستمالوا ضباطًا من القوات المسلحة السورية بمعاونة بعض الدول العربية حتى وقع الانفصال بانقلاب عسكري في سوريا بتاريخ 28 سبتمبر 1961.

وبدأت رحلة جديدة في تهديد الحلم العربي بالتصادم بين حزب البعث العربي السوري الحاكم وبين القيادة المصرية التي تمثل القومية العربية واستمر التراشق

بالشتائم والسباب وتحول الموقف إيذانًا ببداية تبدُّد الحلم الذي عاشه المواطن العربي ثلاث سنوات، وفجأة قامت الثورة اليمنية التي استنزفت الاقتصاد المصري وقدراته على مدار أربع سنوات تقريبًا، فشعر المواطن العربي بأن الثورة اليمنية التي أعلنت في 26 سبتمبر 1962 وأطلق عليها الجمهورية العربية اليمنية قد تعوض فقدان سوريا، ولكن الحرب الضَرُوس التي شنتها إحدى الدول العربية المجاورة مستخدمة بعض المرتزقة من البريطانيين لوأد الثورة اليمنية ولتعطيل أهداف القيادة المصرية في تحقيق الوحدة العربية.

وبالرغم من المؤامرة فقد انتصرت الجمهورية العربية اليمنية نتيجة لما قدمته الحكومة المصرية من دعم عسكري من معدات ورجال؛ أعدادٌ كثيرة استشهد منهم ومنهم رجع بإصابات شلت حركتهم ومساعدات عينية لتموين القوات المسلحة اليمنية بكل احتياجاتها وخلال الأربع سنين من حرب اليمن، ولولا تضحيات الشعب المصري، لم يستطع اليمنيون قيام دولتهم المستقلة.

ثم حدثت الطامة الكبرى عندما تم استدراج الدولة المصرية في معركة غير متكافئة مع إسرائيل يوم 5 يونية 1967؛ حيث واجه الجيش المصري القوات الإسرائيلية بجيش عائد من حرب اليمن عاش تجربة رهيبة من المؤامرات والاغتيالات بين الوديان والجبال مُنهَك القوى ضعيف الاستعداد، ولذلك اختارت إسرائيل مع حلفائها وعلى رأسهم أمريكا ذلك التوقيت الذي حقَّق لهم التفوق على القوات المصرية، فتحقق لها هزيمة الجيش المصري هزيمة ساحقة، إضافة إلى أن الدول العربية وقفت موقف المتفرج ومنهم من وقف موقف الشماتة.

وتبدأ المؤامرة على مصر عندما شعرت إسرائيل بعد حرب اليمن بأن الفرصة قد حانت؛ اجتمعت أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية لإعداد

خطة الاعتداء على الجمهورية العربية المتحدة واستخدمت كثيرًا من الوسائل لصرف النظر عن الاستعداد الحقيقي للمعركة مع مصر، حتى أن القوات الجوية المصرية لم تكن على استعداد لأخذ زمام المبادرة في ضرب القواعد الإسرائيلية حين هاجمت الطائرات الحربية الإسرائيلية عند الفجر الذي حقق النصر لإسرائيل وهزم الجيش المصري حيث دفن حينها الحلم العربي مع الشهداء الذين سقطوا في يونيه 1967 وعاش العالم العربي في مرحلة اكتئاب عام لأول مرة في التاريخ يتغلغل الاكتئاب الى عشرات الملايين من المواطنين العرب في كل قطر عربي.

لقد كان وقع الهزيمة قاسيا على القيادة المصرية والشعب المصري عندما شعروا بأنهم تسببوا في ضياع الحلم العربي ولكن إيمان القيادة المصرية ومن خلفها شعب لم يرتضي بالاستسلام، بدأ الاستعداد لجولة حاسمة مع العدو الصهيوني فتكاتفت كل قدرات الشعب المصري خلف قيادته؛ حيث بدأت حرب الاستنزاف.

ثم حدثت المعجزة في العاشر من رمضان 6 أكتوبر 1973، حين شنت القوات المسلحة المصرية على حين غرة ضربات جوية أفقدت العدو صوابَه ودمَّرت قواعدَه في سيناء، ثم زحفت القوات المصرية قاطعة الممر المائي لقناة السويس معجزة أخرى، مُخترقةً خط بارليف الذي اعتقد العدو الصهيوني بأنَّه سيظل إلى الأبد سدًا منيعا من اختراق دفاعاته ولو ضرب بقنابل ذرية لن ينهار.

وبرع الشعب المصري بأرخص سلاح باستخدامه خراطيم المياه لفتح الثغرات في سدِّهم المنيع واخترقته القوات المصرية وانتصرت ممَّا جعل الحلم العربي يتفاءل ببعض التحفظات.

وحين كانت المعركة مُحتدِمَة في سيناء وإذا بقيادة عربية مؤمنه بالله وقدرته، قرَّر المرحوم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيسُ دولة الإمارات العربية المتحدة فتح جبهة دولية في معركة البترول مُدرِكا بأنَّ حرب أكتوبر هي معركة عربية، يؤكد وحدة المصير العربي بقراره بقطع البترول عن أمريكا والدول الغربية، ليحقق ضغطًا هائلًا على تهديد استمرار الطاقة لحضارتهم وصناعتهم واقتصادهم من أجل الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي التي احتلتها أثناء الحرب، حيث نتج جراء ذلك إصدار مجلس الأمن قرار (242) الذي يقضي بانسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل 1967.

بعد ذلك قرر الرئيس السادات اتخاذ السلام طريقًا استراتيجيًا يحقق لمصر الاستقرار والأمن لإعادة بناء الاقتصاد الوطني وإعادة تهيئة الشعب وتحصينه للمحافظة على أمن الجمهورية المصرية وبناء المؤسسات الدستورية، ليستمر الوطن في التقدم والازدهار.

وظلَّ الحلمُ العربي بين الأمل واليأس وجاءت مرحلة بعد تحقيق السلام مع إسرائيل واغتيال الرئيس السادات باستقرارٍ زائِف في العالم العربي، والمواطن في كل قطر من الوطن العربي ينظر مُترقِّبا والشُكوك تحيط بحلمه ومستقبله.

وبعد عشرين عامًا تمكَّنت قوى الشر وأجهزة المخابرات الإسرائيلية والأمريكية والغرب بإعداد خُطة لتدمير الأنظمة العربية وخلق الفتن فيما بينهما لتكون القاضية على الحلم العربي، وبدأت الفوضى في تونس وأعقبتها فوضى في مصر ثم في سوريا بالتعاون مع الإخوان المسلمين الذين استثمرتهم بريطانيا منذ تأسيس الجماعة سنة 1928 لخدمة أغراضهم وكانت الشريك الأكبر في

ثورة 23 يوليو 1952، وفي يناير 2011 تحرَّكت القواتُ المسلحة المصرية لتنقذ الدولة المصرية أثناء مظاهرات 25 يناير 2011 واستطاع الجيش المصري أن ينجو بالسفينة إلى بر الأمان حتى قفز عليها الإخوان المسلمين واغتصبوا السلطة بانتخابات مُزوَّرة ودعم أمريكي فاضح وغربي فاضح وعربي لا يستحي؛ حيث وظَّف الفرقَ الضالة الإرهابية للنيل من استقرار الدولة المصرية أمثال القاعدة وداعش وغيرهم وأصبحت تلك الفترة المُظلمة من تاريخ الشعب المصري مهزلة أمام العالم حتى قام الشعب مُتمرِّدًا على الإخوان في 30 يونية 2013 وأسقط حكمهم.

واستلم الرئيس عدلي منصور رئيسًا للبلاد ثم بعد انتهاء مدته أجريت انتخابات شفافة انتخب الشعب المصري المشير عبد الفتاح السيسي رئيسًا للجمهورية المصرية، لقد حمى اللهُ مصرَ من كيد الكائدين.

إنني في هذا الاستذكار عن التاريخ نجد بعض الكوارث قد حلَّت على الأمة العربية؛ بدأ من تدمير العراق حيث شارك في تدميره موافقة الجامعة العربية على الغزو الأمريكي للعراق تحت مسمى تحرير الكويت من غزو العراق لها حيث استقدموا نصف مليون جندي على حساب الدول العربية ليس رغبة صادقة في تحرير الكويت ولكنها تحمل في سريرتهم فرصة لضرب وحدة المصر العربي وإسقاط الحلم العربي نهائيًا من أن يتحقق لمصلحة أمن إسرائيل وتوسعها في الأراضي الفلسطينية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

ولم يزل العراق يعاني آثار التدمير والتشريد ومئات الآلاف من الضحايا، كما ساهمت الجامعة العربية بقرار تجميد عضوية سوريا في الجامعة وفرض

عقوبات سياسية واقتصادية تمشيًا مع الأجندة الأمريكية الإسرائيلية ممَّا يشجع الإرهابيين من داعش وغيرهم بمشاركة بعض الدول العربية في تدمير الدولة السورية، لتكون نتيجته خدمة للأمن الإسرائيلي والمحافظة على استقرار الدولة الصهيونية، وتم تحييد سوريا من المواجهة كما تم قبلها تحييد العراق.

ومن الغريب أن يصدر بتجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية وهي عضو مؤسس ومعتدَى عليها من بعض أشقَّائِها وخلفهم أمريكا وإسرائيل باسم دعم الثوار السوريين الذين يتلقون رواتبهم من تركيا وأمريكا ويعالَجُون في المستشفيات الإسرائيلية، نفس السيناريو تكرِّرُه الجامعة مع ليبيا، حيث شجعت الجماعات الإرهابية من الإخوان وغيرهم باستباحة ليبيا وتدميرها وقتل قيادتها بأسلوب يندي له الجبين بوحشية يخجل منها الحيوان، حيث أعقب ذلك حرب أهلية وتدمير للمؤسسات العامة وأسالت الدماء للآلاف من الأبرياء من أبناء الشعب الليبي. وإنني هنا أتساءل:

أولا : ألم يكن دور الجامعة العربية الالتزام بتطبيق اتفاقية الدفاع المشترك في حالة العدوان على أي بلد عضو ودعوة الدول العربية لاجتماع طارئ يبحث فيه تنفيذ اتفاقية الدفاع المشترك لحماية الجمهورية السورية من العدوان ومواجهة المؤامرة الصهيونية لإخراج سوريا من موقعها كدولة مواجهة ضد العدو الإسرائيلي.

ثانيا: لماذا لم تقم الجامعة بمسئولياتها أمام الله وأمام التاريخ التي سيكتبها في صحائف سوداء بما اتخذته من قرارات لا تخدم المصلحة العربية، ولا تقوم بواجبها الموكول إليها في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتدخل

في بـــذل الجهود في تطبيق أهداف الجامعة لصالـــح الدول العربية، الذي اعتمدتـــه الجامعة وأعضاءها في مواثيقهـــا وقراراتها والتي لم تقم بأدائها بالأمانـــة المكلفة بها علـــى الوجه المطلوب والتغاضـــي عما يحدث من عدوان بين الأشقاء؟ وتدمير أوطان عربية، ولماذا اتخذت الجامعة العربية موقف القبول بالعدوان وموقف المتفرج على انهيار دول عربية شقيقة؟

وهكذا أســـقطت دولا عربية تعتبر من الأعمدة الرئيسية في النظام العربي تم تدميرها وتشرد أبنائها في البر والبحر من مات منهم عطشا ومن غرق في البحر ومن لجاء لدول الغرب يبحث عن مأوى يلجأ إليه.

وهكذا تبخر الحلم العربي وانهار ت أمانيه أمام عينيه وهو يرى الدماء تســـيل انهارا في اليمن والعراق وســـوريا والصومال وليبيا قرابين على مذبح إســـرائيل فداء لوجودها وحماية لدولتها.

ومن تلك المعاناة التي عشتها مثل اي مواطن عربي شعرت بصرخات الثكالى وبكاء الأطفال تحت الدبابات وانين الشباب تفتك بهم الأمراض ، وأتساءل أين الشهامة؟ وأين العهود؟ أين الأخوة؟ وأين العروبة؟ أين الضمير ؟ وأين الحكمة؟ وأين العقل؟ وأين دعوة الله لنا جميعا وهو سبحانه يأمرنا بقوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًـــا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (آل عمران: 102)، ويحذرنا رحمة بنا ولمصلحتنا جميعا بقوله: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ (الأنفال: 46).

ومـــن ذلك المنطلق أردت أن اعبر عن حالة عشـــتها بين مد وجزر بين الأمل واليأس لأمـــة كنت أتمنى بما تملكه من موقع جغرافـــي يربط بين قارات العالم

وثــروات ماليه هائلة وأراض شاســعة ملايين الكيلو ميتــرات المربعة صالحة للزراعة تحقق التكامل الاقتصادي والســكاني لتقوم دولة قوية يكون لها صوت مؤثر في المســيرة الإنسانية وفي أمن العالم ومستقبله بما تحمله من كتاب عظيم وما فيه من قيم الرحمة والعدل والحرية والسلام.

فكتبت بعض الخواطر واعتبرتها (ومضات على الطريق) المظلم الذي عاشته الأمة العربية من بين صراع وقتال وضياع للثروات والسماح للصوص استباحت أراضيها واغتصاب مقدراتها بنفس راضية مستسلمة وضاع الحلم العربي.

ولا املك غير النصيحة بالحكمة والموعظة الحسنه والله أدعو أن يبصر قادتها ليعيدوا النظر وفق ما أمرهم الله في كتابه المبين. وأن يوحدوا الصفوف ويلتزموا بما اتفقوا عليه من اتفاقيات الدفاع المشترك والتكامل الاقتصادي وإعادة هيكلة الجامعة العربية لتفعيل كل المعاهدات من أجل رســم مســتقبل مشرق للوطن العربي يرتقي بأبنائه ويحمي أوطانه ويحافظ على ثرواته من أجل التقدم والرفعة.

وأردت بهذه المقدمة كي تكون مَدخلًا لمناقشــة الواقــع العربي والأوضاع السياسية استعدادا لدخول القرن الواحد والعشرين وما يمثله من تحديات أخشى أن تقف الأمة العربيــة فيه موقفا يزيد من معاناة أبنائهــا ويضيف إليها مزيدا من الكــوارث والإحباط حينما لن تقوى على مواجهــة أعاصير التطور الاقتصادي الذي بدأ يتشــكل منذ ســنوات عديدة في كتل سياســية واقتصادية واجتماعية لمواجهة القرن القادم.

وأين نحن من ذلك قرن ينســلُّ من أمام أعيننا دون أن نســتغل أوقاته فمرَّت أيامه غير نادمة علينا، لأننا لم نستثمر طاقاتنا وإمكانياتنا كأمة واحدة ونقوم بتطوير

علاقاتنـــا بعضنا ببعض لنحقق بها تكاملا يجمع عناصـــر القوة فيه ويوظف كافة الوسائل المتاحة لنتمكن من تحقيق الأمن القومي للأمة العربية اقتصاديا وسياسيا ويحقق لك مواطن العيش الكريم، بل كانت أيامُنا معارك كلامية دون هدف ودون مصلحة أيا كانت وشـــعارات قومية دون مضمون وعقيدة ومصطلحات وزعت ألقابا وصنفت شـــعوبا منهـــا التقدمي ومنها الرجعي، ومنهـــا المتخلف ومنها.. ومنها، فضاعت آمال بســـطاء العرب أمثالي فـــي كل مكان، حيث كانوا يحلمون كل يوم بوحدة تصون عزتها وتحقق أمنها وتطور معيشـــتهم وتصد كيد أعدائهم وتحقق لهم في مجتمعاتهم ما نصت عليه شـــريعة السماء من حقوق تحفظ لهم كرامتهم وتدافع عن قناعاتهم.

ونحن اليوم على أعتاب قرن جديد علينا أن نعود إلى أسلوب الحوار المنطقي والهادئ الذي دعانا إليه رسول هذه الأمة حتى نستطيع أن نخرج من حالة التمزق والتشتت ونتحرر من الحلقة المفرغة والمفزعة، كيف؟

أولًا: المجال السياسي:

(1) لابد مـــن وضع ميثاق جديد تتحدد فيه العلاقات العربية بأســـلوبٍ واضحٍ وملتزمٍ، مع تحديد صريح لواجبات كل دولة عربية وما يرتب لها من حقوق وما عليها من التزامات في وقت الســـلم وكذلك فـــي وقت الاعتداء على أحدها من خارج المجموعة العربية .

(2) وضع إطار لأســـلوب التعامل فيما بين الدول العربية على أساس الاتصال المباشر والحوار المستمر لإنهاء أي خلاف، وأن تتم معالجته بالسرعة التي تجعل الأمر محصوراً بيـــن القادة، منعاً لأية تداعيات تنعكس ســـلباً على

الشـــعوب وتزيد من ابتعـــاد هذه الأمة عن أهدافها وتســـاعد أعداءها على استغلال أية نقطة ضعف.

(3) تلتزم الدول العربيـــة باجتماعات منتظمة لمؤتمـــرات القمة في مكان مقر الجامعـــة العربية ولا يجوز تحت أية مبـــررات أو حجج أو طوارئ تأجيل اجتماعات القمة حتى تثبت الدول العربية جدية اللقاءات وما ستسفر عنها من نتائج لها بالغ الأثر على مصلحة الأمة العربية.

(4) إعادة النظر في ميثـــاق الجامعة العربية ، لتفعيلهـــا وإعادة هيكلتها بحيث تكون لديها القدرة على تحمل مســـؤوليات الألفية الجديدة وما يتطلبه من مؤهلات وإمكانيات وسياسات تستوعب متطلباته وذلك كما يلي:

أ – تعييـــن الأمين العام للجامعة دورياً وحســـب الحـــروف الأبجدية للدول العربيـــة والنظام المتبع في الجامعة على أســـاس ثلاث ســـنوات فقط لا تجدَّدُ. وبذلك تتاحُ الفرصةُ لأمين آخر وبالتسلســـل الأبجدي أيضاً لتأخذ كل دولة عربية فرصتها بأســـلوب يضمن عدالـــة التناوب لمنصب الأمين العام.

ثانيًا: المجال العسكري:

إنشـــاء مجلس الأمـــن القومي العربي بحيث يشـــكل من قـــادة القوات المســـلحة في الدول العربية وتتبعه أمانة خاصة مقرها في الجامعة العربية، حيث يتولى المجلس القومي التخطيط الاستراتيجي والعسكري بحيث يكون مسئولا عن تنفيذ ما يلي:

(1) وضع النظم والإجراءات الكفيلة بتفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك والموقعة من قبل الدول العربية كافة.

(2) تحقيق الاتصال بالقيادات العسكرية في الدول العربية والقيام بالتنسيق فيما بينها.

(3) ترتيب التعاون بين القوات المسلحة في الدول العربية مع بعضها البعض بواسطة اجراء المناورات السنوية ضمن برنامج معد لذلك لكي يتمكن كل فريق من التعرف على نوعية السلاح عند الفريق الآخر وتوحيد المصطلحات العسكرية إلى حين يتم التوصل الى تحقيق وحدة كاملة في النظم والمعلومات والتواصل المستمر عن طريق تبادل الخبرات بين الدول العربية وزيادة الكفاءات والقدرات القتالية للقوات المشتركة وتنظيم الدورات التدريبية في المدارس التعليمية للضباط وضباط الصف والجنود لرفع كفاءتها والنهوض بها.

(4) وضع الخطط اللازمة لاتخاذ آية إجراءات تتطلبها المصلحة القومية سواء كانت للدفاع عن دولة عربية تعرضت للعدوان أو التدخل لمنع الاشتباك بين دولتين عربيتين حدث بينهما خلاف كاد ان يؤدي الى تصادم حتى نمنع ما يحدث من كوارث كما حدث في القرن المنصرم.

(5) يتم تعيين أمانة عامة لمجلس الأمن القومي للقيام بالمسئوليات المشار إليها أعلاه وإعداد جدول أعمال اجتماعات المجلس وإعداد التقارير عن نتائج أعمال المجلس لرفعها لمجلس الدفاع العربي لاعتماد القرارات والمصادقة على جدول زمني لتنفيذها.

(6) يتم تعيين أمين عام لمجلس الأمن القومي برتبة عالية ورفيعة وتقوم كل دولة بترشيح الأمين العام حسب التسلسل الأبجدي المعمول به في نظام

الجامعة العربية على ألا تتجاوز مدته ثلاث سنوات فقط وذلك يتيح لكل دولة عربية أن يكون أمين عام المجلس القومي مرشحا من قبلها بحيث تضمن العدالة في توزيع المسئوليات دون استثناء دولة دون غيرها كما أنه يتيح ذلك الأسلوب فرصة للأمة العربية لإبراز الكفاءات والقدرات التي ستكون في خدمة لمصلحة القومية للأمة العربية.

ثالثًا: المجال الاقتصادي:

إن الأسباب التي أدت الى تخلف أكثر الدول العربية اقتصاديا ليس بسبب عدم توفر ثروات طبيعية او نقص في العمالة الفنية ولكن السبب الحقيقي هو عدم توفر الموارد المالية التي تستطيع بها استغلال ثرواتها الطبيعية سواء كانت بترولية أو مواد خام مختلفة ولو تحققت لها الموارد المالية لاستطاعت أن تستثمر مواردها وتحقق لشعوبها فرص العمل والعيش الكريم.

ولذا فإن المرحلة القادمة تتطلب إجراءات فعاله ونظرة علمية موضوعية في تفعيل إمكانات الدول العربية لتستفيد من ثرواتها وفوائضها المالية، لذا فإنه يتطلب ما يلي:

(1) إنشاء بنك عربي تحت اسم (بنك التنمية العربية) رأس ماله لا يقل عن خمسين مليار دولار تكون مهمته تصحيح الهياكل المالية في الدول العربية وتطوير إمكانياتها الاقتصادية حتى تستطيع الخروج من الكبوة الاقتصادية على أساس خطة خمسية تأخذ في الاعتبار الدول التي لديها إمكانيات وثروات يمكن استثمارها وتحقيق مردود اقتصادي في وقت لا يزيد عن خمس سنوات، على أن يكون أداء البنك وسياسته التنفيذية تعتمد على الدراسات الاقتصادية حتى

يســتطيع معالجة الخلل المالي في الدول العربية. مما يعني أن الأمة العربية إذا استطاعت أن تضع الآليات العلمية العامة وتسخر فوائضها المالية في خدمة الاقتصاد العربي فإن ذلك سيحقق لها ما يلي:

(أ) تكون الاســتثمارات العربية في مأمن من التجميــد أو المصادرة أو التلاعــب كما حدث في حــالاتٍ كثيرة الكل يعلمهــا حينما قامت الولايات المتحدة بتجميد أرصدة الجماهيرية الليبية.

(ب) المردود المالي على الاســتثمار العربي ، ســتكون مضمونة الفوائد وســتفوق ما تحصل عليه الاستثمارات العربية في الدول الغربية من فوائد هزيلة وأحياناً فقدان رأس المال في الاستثمارات الدولية.

(جـ) تملك الاستثمار العربي لمشاريع حقيقية منتجة وأسواقها موجودة في الدول العربية . فلو علمنا أن الدول العربية تســتورد من الخارج سنوياً ما قيمته أكثر من 65 بليون دولار في حقل الغذاء ، كان يمكن أن توجه تلــك المبالغ للمنتــج العربي وتكون عامــلاً في ازدهار المجتمعات العربية المنتجة.

(د) تتحقق للدول العربيــة التي تواجه صعوبات مالية في تمويل مواردها الطبيعية استفادة عظيمة في تطوير ثرواتها وتحقيق أهدافها في التنمية وتوفيــر فرص العمل مما يســاعدها على الاســتقرار والنمو ويمنع عنها الهزات السياســية والانقلابات العســكرية مما يغنيها عن طلب المســاعدات والهبات وتحفظ مــاء الوجه وتنطلق لبناء المســتقبل المشرق.

كما يتم إنشاء مكتب للدراسات الاقتصادية يتبع البنك للقيام بدراسة الأوضاع الاقتصادية وإعداد خطة عملية في كيفية استغلال الموارد الطبيعية في الدولة التي تقرر الموافقة على الدعم المالي لها وعلى سبيل المثال فان جمهورية السودان التي يتوفر فيها 200 مليون فدان قادرة أن تمد العالم العربية بالغذاء وتحقق له الأمن الغذائي يستطيع البنك المقترح إعداد مشروع طموح لاستغلال ذلك وما يمكن أن يعود على السودان من نتائج اقتصادية كفيله بحل مشاكله المالية وتوفير فرص للعمل قد تتجاوز عشرات الآلاف، بحيث يتيح لأبناء السودان حل مشكلة البطالة ويحولهم الى طاقة منتجة.

وهكذا يستطيع السودان أن يخرج من مشاكله الاقتصادية ويعتمد على نفسه وبنفس الأسلوب يتوجه البنك لدراسة اقتصاديات دولة أخرى والنهوض بثرواتها واستغلالها مما ينتج عن ذلك أنه في غضون خمسة وعشرين عاما او يزيد قليلا أن تتعافى الدول العربية من أزماتها الاقتصادية ولاستغلت ثرواتها الطبيعية التي تبحث عن التمويل المالي علاوة على المردود المالي الذي سيتحقق للأموال التي قام باستثمارها البنك المقترح.

رابعًا: مواجهة العولمة الاقتصادية:

نظرا للتطورات الاقتصادية المتلاحقة في عصرنا الحاضر، وانتهاء صراعات ومواجهات معسكرات القوتين الشرقية والغربية، فإن هذه التطورات والتغييرات التي فرضت أسلوبا جديدا في صراع البقاء، ألا وهو ما أسميه هنا بالصراع الاقتصادي، والذي اعتبره في رأيي المتواضع أشرس وأخطر أنواع الصراع في الحاضر المستقبل، لأن هذا الصراع سيكون متمثلا في صدام قدرات اقتصادية

وامكانيات تخطيطية، وأساليب تسويقية، تعتمد أساسا على نوعية الإنتاج والسعر المنافس وسرعة الحركة ومرونتها، والتكيف مع متطلبات السوق بكل الاخلاقيات والقيم الجديدة التي تسوده في الوقت الحاضر وصولا الى هدف رئيسي وهو ضخ أكبر كميه من الإنتاج إلى أسواق جديدة، وأن ذلك الأمر يتطلب تخطيطا بعيد المدى تشارك فيه جميع الفعاليات الاقتصادية سواءا كانت حكومية أو شبه حكومية القطاع الخاص، وذلك ببناء استراتيجية شاملة تستهدف في النهاية زيادة الإنتاج الذي من شأنه اتاحة الفرص لتشغيل أكبر عدد مكن من أبناء الوطن العربي، وبالتالي يحقق مردوده على الاستقرار في الدولة، ويصبح الكل له دور في تسيير عجلة التطور والتنمية مما يحد من ظاهرة البطالة المستفحلة.

إن اتفاقية (الجات) ستفتح مجالاً واسعاً من التنافس والغزو السلعي اللا محدود، لأنها أعطت الحرية للسوق وللعرض والطلب، وهذا أساس التعامل في النظام الدولي الجديد ، فالقضية لابد أن تؤخذ بمأخذ الجد، حيث ستكون السيادة للقوي في الساحة الاقتصادية وبينما يتراجع الضعيف، وتصبح الأسواق أسواقاً استهلاكية، وما سيترتب عليه من أعباء خطيرة منها ما سيسببه من تفشي داء البطالة وما يشكله من أعباء على الدولة ، وبالتالي تضطر الدولة إلى أن تضحي بأغلى ما عندها من مخزون استراتيجي وثروات طبيعية، فتبيعها مرغمة بأقل الأسعار حتى تتمكن من مواجهة مواقف عسيرة لم تعّد لها العدة من قبل، ويستمر التراجع والتخلف الاقتصادي إلى مدى لا يعلمه إلا الله.

ومن هنا يتضح بأنه لابد من وضع خطة مستقبلية تستوعب كافة الطاقات الاقتصادية وتوظيفها توظيفاً علمياً سليماً، وبنظرة شمولية وحيادية إلى كافة

قطاعات المجتمع، والتي تــؤدي في النهاية إلى أنه، إما أن يكون المجتمعُ فعالاً كل فرد فيه له دوره في التنمية، وأما أن يتحول إلى طاقات معطلة مبددة ، ويتراجع التفكير الشمولي ليصبح تفكيراً محدوداً ضيقاً، يكون محيطه دائرة الفرد والأسرة فقط، مما يؤدي إلى تفتت الجهد المشــترك لمواجهة متطلبات التطور ، وعندها تبدأ الكارثة.

فالغرب وغيرهم يبحثون عن مصالحهم مســتخدمين كافة الســبل والوسائل لتحقيقها، ونحن من حقنا أن نســتخدم كافة السبل والوسائل بما نملك من ثروةٍ وخبرةٍ وعلمٍ، وأن تســتثمرها في تحقيق أهدافنا الوطنية. فلســنا بأقل من الدول المتقدمة، ولكننا وللأسف الشديد انشــغلنا في صراعات هامشية وقضايا ثانوية لا تخدم مصالح شــعوبنا ولا مصالح أوطاننا، إنما تكــون نتائجها أن تصب في مصالح القوى الأخرى، كما أن كافة المحاولات التي تبذلها الحكومات العربية مع بعضها لعقد اتفاقيات ثنائية تبقى في إطار التمنيات دون أن يكون لها تأثيرٌ فعالٌ على الواقع، إنما هي عبــارة عن إطارٍ عامٍ للتعاون يحتاج إلى آليةٍ ذات مصلحة، تعود بالنفع على الدول جراء جهدها وتقدم نتائج مادية ملموسة تدفع الدول إلى البحث عن أســس جديدة لزيادة مواردها، وذلك يشكل حافزاً مهماً لها بالبحث الدؤوب عن أساليب مختلفة وخطوات متتابعة لتحقيق أهدافها في النمو . إن ما يخيفني من معركة السلام، أن تستطيع إسرائيل بما لديها من كفاءات وقدرات في المناورة والتخطيط، توظيف فائض الأموال العربية لخدمة مصالحها، مما يمكنها من الســيطرة الاقتصادية، كما كانت لها الســيطرة العسكرية في السابق، وبذلك تكون الأمور ميسرة لها والتي ستأخذ أشكالاً مختلفة ووسائل في ظاهرها البراءة

وباطنها السيطرة والاستغلال. حيث أننا لن نفق بعد، ولم ندرك أهمية التعاون والتنسيق في تشكيل مستقبل العالم العربي.

لذا يتطلب الأمر إنشاء الشركة العربية للتسويق على الأسس التالية:

(1) يتم تشكيل الشركة برأس مال لا يقل عن 5 مليارات دولار تساهم فيها الحكومات العربية بنسبة 50٪ ورجال الأعمال في الدول العربية بنسبة 50٪.

(2) تكون مهمة الشركة كما يلي :

(أ) تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

(ب) بحث إمكانيات تأسيس المشروعات المشتركة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وتسهيل تدفق الأموال العربية.

(جـ) المساعدة في البحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات العربية بما يحقق للدول العربية الاكتفاء الذاتي من المنتجات المصنعة في الدول العربية .

(د) إعداد الدراسات وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة والمتعلقة بالأمور التجارية، والصناعية، والزراعية، والاستثمارية.

(هـ) تذليل الصعوبات الناجمة عن انتقال البضائع بين الدول العربية.

(و) تشكيل مجلس إدارة للشركة يمثل القطاع الحكومي والقطاع الخاص لوضع خطة تهدف إلى لتحقيق تلك الأهداف وان يتم انشاء أربعة فروع على أن يكون المركز الرئيسي مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية وذل لما لها من مكانة اقتصادية وجغرافية مرموقة تؤهلها

لذلك والفــروع الأخرى مقرها تونس في المغرب العربي ، القاهرة، بيروت في المشرق العربي، دبي في مجلس التعاون الخليجي.

خامسا: مصداقية الشعارات العربية:

ضرورة خلق مناخ للتصالح مع أنفسنا، وإزالة التناقضات التي يعيشها المواطن العربي. إن هــذه التناقضات ناتجة عَمَّا تطرحه الــدول العربية في الاجتماعات الرسمية وأجهزة الإعلام المختلفة، بالحديث الدائم عن وحدة الأمة العربية، وأن مصيرها واحد ومستقبلها واحد واقتصادها يكمل بعضه البعض الآخر. في حين يرى المواطــن العربي في التطبيق العملي والمعايشــة اليومية تناقضاً خطيراً في الســلوك والممارسات التي تتعامل بها الدول العربية، من منطلق سنها تشريعات وقوانين ولوائح.

وكل دولة تؤكد فيها مفهوم الإقليمية البشعة وتمارس التمييز العنصري حتى مع العرب المقيمين في أية دولة عربية، مما يتناقض ذلك الســلوك ما تعلنه تلك الدول وما نصت عليه دســاتيرها من أنها جزء مــن الأمة العربية، وأن ما يجمعنا نحن العــرب هو وحدة المصيــر ووحدة اللســان ووحــدة الجغرافيا ووحدة المصلحــة. لكن الواقع هو أن مضمــون العروبة أمر يكاد يكــون موجوداً فقط في خيال الحالمين مــن بعض الزعماء العرب. ومن هــذا المنطلق فانه لابد لنا إذا أرادت الأمة العربية أن تواجه القرن القادم وتســتعد له كما اســتعدت أوروبا التي وضعت نصب أعينها أهدافاً محددة وواضحة، بأن الأمن المشترك ومصلحة التكامل الاقتصادي فيما بينها يعلو على كل الأنانيات الإقليمية الضيقة، ويجعل منها إذا اتحدت وتكاتفت قوة مرهوبة الجانب يُحسَبُ لها ألف حساب، وهكذا

استطاعت أن تحقق لشعوبها اســتقراراً في المعيشة ونمواً في الاقتصاد وتطوراً في التنمية.

ذلك ما فعلته أوربا وهو ما يتمناه أيضاً كل عربي غيور على مســتقبل أمته بأن نصل إلى ذلك المســتوى ونجعل المصلحة القومية فوق كل الاعتبارات، عندها يتحقق الأمن والاستقرار للجميع ونستطيع بناء مستقبلٍ مشرقٍ للأجيال العربية.

ومــا دام الأمر كذلك وما دام كل منا يفكر بأنانية وبإقليمية لا يرى غير نفســه ولا يعلم ما يدور حوله ولا ينظر إلى ما يحقق له مصلحة أمته بضمير يقظ وادراك لمسئوليته القيادية وتقديرا ســليما لمجريات الأحداث وما قد تعكسه سلبا على مصلحته فأننا لن نســتطيع أن نتجاوز العقبات التــي تحول بين تمنيات القيادات العربية والتي تؤكدها دائما الشعارات الرنانة وتصيغها بصيغ مختلفة لتوحي إلينا بأننا أمة واحدة وبينما هو واقع في الممارسات اليومية التي تؤكد بكل القوة عدم الإيمان بتلك الشــعارات بل أن القوانين ذاتها تتعارض في موادها مع ما تطرحه الأجهــزة الإعلامية في العالــم العربي من بيانات وشــعارات العروبة والمصير المشــترك مما يشكل نوعا من ازدواج الشخصية وما يسمونه بالشيزوفرينيا الذي يحتاج الى علاج طويل كي نتعافى منه وآمل أن يتم الشفاء قبل فوات الأوان لأننا على مر التاريخ لم نعظ أهمية للفرص التي مرت علينا فضاعت.

سادسا: السوق العربية المشتركة:

لا بد من وضع إســتراتيجية للسوق العربية المشــتركة، وذلك بإنشاء آليات يشــترك فيها القطاع العام في الــدول العربية والإقطاع الخــاص لتحقيق حركة

التجارة بين الدول العربية واستغلال كافة الطاقات المالية والفنية والخبرات الاقتصادية في انشاء السوق العربية المشتركة والتي يجب أن يتوفر لها ما يلي:

(1) تشكيل مجلس إدارة السوق من وزراء الاقتصاد في العالم العربي ورؤساء الغرف التجارية وأن تتقدم كل دولة بترشيح (3) من أهم شركات القطاع العام لديها و (3) من أهم شركات القطاع الخاص.

(2) تعيين أمانه عامه للسوق ويتم اختيار مركز السوق في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بحكم موقعها الجغرافي وبحكم ما وصلت إليه من تطور وتوفر الخبرات المتخصصة للتسويق والاتصالات بالإضافة الى انها أصبحت مركزا عالميا في المعارض الدولية وتوفر البنية التحتية للتصدير إلى مختلف دول العالم كما أن حكومة دبي وضعت أولوياتها للحركة الاقتصادية وانفتاحها على العالم مقدمة كل الدعم والمساندة اللا محدودة لتطوير مكانتها الاقتصادية العالمية.

(3) يجتمع مجلس إدارة السوق كل 3 شهور لإعداد كافة التنظيمات واللوائح.

(4) التنسيق بين كافة الشركات الملاحية ووسائل النقل الأخرى لتوظيفها في خدمة الحركة الاقتصادية والتسويقية بين الدول العربية.

(5) متابعة المسئولين في الدول العربية بشان وضع الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين الدول العربية موضع التنفيذ.

(6) تذليل كافة العقبات لمرور البضائع بين الدول العربية.

(7) توظيف خطوط الإئتمانات المالية المعتمدة من قبل صندوق النقد العربي في تغطية التجارة البينية وتشغيلها بين الدول العربية.

(8) عرض تقرير كل ستة شهور على مجلس السوق المشتركة لشرح ما وصلت إليه إنجازات السوق العربية المشـــتركة وطرح المشاكل والعقبات لاتخاذ قرارات عمليه من أجل حلها.

(9) وضع أنظمة وقوانين لإعطاء الضمانات الكافية للمستثمرين العرب.

وخلاصة القول وحتى نستطيع أن نكون في موقف القدرة للاستعداد لدخول القرن الجديد على الدول والقيادات العربية مســئولية تاريخية أمام شعوبها التي تشـــتت وتخلفت وضاعت ثرواتها دون طائل وتردت في بعض الدول أوضاعها الاقتصاديـــة وهي تعيش على أراضي حباها الله من كل الخيرات ومع الأســـف فإنها تـــرى ثرواتها تلك تضيع أمـــام أعينها دون أن توظف فـــي خدمة أوطانهم لتحقق لهم بها العيش الكريم، ومن أجل مستقبل مشرق لأبناء الأمة العربية ومن أجل إنعاش الطاقات المبعثرة وتوظيفها في خدمة المشروع القومي على مستوى العالم العربي وصولا به إلى تحقيق القدرة على مواجهة قرن جديد لا نعلم ما يفيه لنا القدر، حيث أمرنا الخالق سبحانه بالاستعداد دائما والتخطيط لكل أمر، وعليه فإن ذلك يتطلب إعداد منهاج عمل عربي مشترك لمواجهة أعباء ومتطلبات القرن القادم وذلك كما يلي:-

سابعا: المشروع القومي:

(1) تشـــكيل فريق عمل مـــن وزراء التربيـــة والاقتصاد والشـــئون الاجتماعية والإعلام والخارجية ووزراء العدل يشترك معهم ثلاثة من أعضاء البرلمانات العربية من كل قطر يتولى إعداد إســـتراتيجية ترقى الى تصور مشروع قومي للأمة العربية تتحد فيه المعالم التالية:

(2) إعداد مشروع أساسي جديد للعلاقات بين الدول العربية وأساليب الاتصال فيما بينها لتحقيق وحدة في الموقف السياسي وترسيخ مفهوم وحدة الأمة العربية والمصير المشترك ومن ذلك استحداث آليات جديدة منها شبكة اتصالات خاصة تمكن الزعماء العرب من الاتصال المباشر وتبادل وجهات النظر في أي موقف طارئ لمنع مضاعفاته وما قد ينتج عنه من فتنة أو الاتفاق على موقف موجد يخدم مصلحة الأمة العربية.

(3) تحرير المواطن العربي من الخوف والقلق ليكون آمنا على حياته وعرضه ورزقه فلا يباغت ليلا بتوقيفه أو مصادرة أمواله أو تقييد حريته الا بناءا على جريمة ارتكبها وحكم صادر بحقه من المحاكم المختصة، ووضع كافة الضوابط القانونية لحمايته والمحافظة على كرامته وحماية حقوقه في حرية التعبير دون اعتداء منه على دين أو إنسان أو التحريض على عمل سلبي يضر بالمجتمع فه كل الحق بعد ذلك أن يعبر عن قناعاته ويقدم النصيحة المخلصة لخدمة الوطن وينبه للأخطاء والأخطار التي تهدد امن مجتمعه وأن هذا السلوك هو تشريع سماوي تؤكد عليه الآيات القرآنية ومنها على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾(آل عمران: 104) صدق الله العظيم، وبذلك السلوك يستطيع المجتمع أن يعالج الأخطاء فور حدوثها ويتجنب مضاعفاتها ليستمر المخلصون في إبراز أوجه النقص لتلافيه وحينها تستطيع المجتمعات العربية أن تقّوم نفسها وتصحح أخطاءها، وحين ينتشر الأمن والأمان فسنجد الكفاءات المخلصة والمواطنين الصالحين يتقدمون

الصفــوف في بذل التضحية وتقديم الحلول العمليــة لمعالجة ما يطرأ من مشــاكل اجتماعيه والتي تعتمد أساسا على بناء قاعدة العدل في كل الأمور وعندئذ لن ترى بائســا محبطا يندب حظه من عدم الحصول على حقه في الســكن أو مواطــن يبحث عن قــوت لأطفاله أو عمل يتكســب منه وإذا استطاعت الأنظمة وضع قوانين الضمان الاجتماعي حينها نستطيع أن نرى المواطــن يقدم كل ما لديه في خدمة مجتمعــه ويضحي بكل ما يلمك من وقت ومــال وجهد وحتى الــزود بالروح عن الوطن الــذي أعطاه الأمان واحتضنه في حمايته وضمن له عيشــا كريما له ولأســرته واحترم قناعاته وسهل له وسائل التعبير عن رأيه فاســتحق ذلك الوطن بجداره كل الولاء وكل التضحيات.

(4) تتولى اللجنة إعداد مشروع قرار بإلغاء التأشيرات بين الدول العربية وذلك لك يتفق مع ما تصرح بــه الدول العربية ولكي تؤمن بما تعلنه ولكي تكون صادقه بما نعتقده بأننا أمة عربية واحدة ومصيرنا واحد ومســتقبلنا واحد، وما يحققه ذلك من نتائج مهمة في تأكيــد مضمون الوحدة العربية وتبادل المصالح بين شــعوبها وإمكانية انتقال العمالــة العربية الفائضة الى الدول العربية التي تفتقر للعمالة، بحيث سيساعد على تنشيط الحركة الاقتصادية بالإضافة الى ما يمكــن أن يتحقق من جراء ذلك من المحافظة على عروبة بعض الدول التي أصبحت نسبة العمالة الأجنبية الغير عربية تشكل خطورة على أمنها القومي وعلى عروبتها وثقافتها.

(5) أن تلتــزم القيــادات العربية التزامــا قاطعا وصادقا ومخلصــا بعدم اتخاذ مواقف في السياســة الخارجية منفردة وما جره ذلك الســلوك على الأمة

العربيــة وأعاق تحقيق مبدأ التشــاور بين الدول العربيــة ويكون للجامعة العربية دور إيجابي في تحقيق التنســيق وسرعة الاتصال بعد إعادة تنظيمها وتعديل قوانينها ولوائحها التنظيمية لتكون مؤهلة لتحمل مســئولية القرن الجديد وما يتطلبه من حشد الطاقات وتوظيفها في خدمة الأهداف القومية.

ثامنا: الخلافات العربية:

(1) إن من أهم أســباب الخلاف بين الدول العربية القضايا الحدودية وهي من أهم التركات التي تركها لنا الاستعمار قبل خروجه من الوطن العربي والتي تســببت في بعض الأحيان إلى حــروب مدمرة وضياع فــرص في التقدم والتعــاون حينما نقوم بإحــراق ثرواتنا في تلك المعــارك وتقطيع أواصل الرحم فيما بيننا وكأننا بالرغم من مرور أربعة عشــر قرنا والنور الذي أنزله الله على محمد ﷺ لم يفلح في أن نغير من أســلوب التعامل فيما بيننا حتى ظلت عقلية داحس والغبراء وحرب البســوس ما زالت تعشش في عقولنا وتؤكدها تصرفاتنا وممارســاتنا اليومية فــي التعامل مع بعضنا ولحل تلك المعضلة لا بد وأن يتطلب ما يلي:

(أ) تشــكيل محكمة عدل عربية يتم اختيار إحدى الــدول العربية مقرا لها ويختار القضاة على أساس أن ترشــح كل دولة عربية قاضيا ويتم تعيين خمســة قضاة للمحكمة بواســطة القرعة، حيث تجــرى بين الأعضاء المرشــحون على أن يعاد الترشــيح كل خمس سنوات (تنظر المحكمة فــي كل القضايا الخلافية بين الدول العربيــة المعنية وترفع حكمها إلى مجلس الجامعة للمصادقة عليه حيث يكون ملزما لكل الأطراف وتلتزم الدول العربية بتطبيقه فورا.

(2) دعوة كافة القيادات العربية وعلى كل المستويات الى وقفة صريحة وأمينه مع النفس والضمير لتناقش سؤالا واحدا الى أين نحن ذاهبون؟ ثم نلتفت الى الوراء خمسون سنة فقط من عمر الجامعة العربية ما هي حصيلة نصف قرن؟

أدعو الله أن يعين القيادات السياسية إلى أن نستطيع الإجابة قبل فوات الأوان، حينها لن ينفع الندم وفلسطين تعيش في قلوبنا مثلا حيا يدمي القلوب وتذرف العيون دما بدل الدموع، حتى لا تتكرر مأساة أخرى والسبب لأننا لا نقوم بعملية تقييم ما جرى ونتعرف على أسبابه حتى نستطيع أن نتجنبه في المستقبل، تماما كما حدث أثناء غزو العراق للكويت فقدت الكويت حينها استقلالها واحتلت أراضها لأشهر معدودة وفي المقابل فقدت العراق سيادتها أكثر من 9 سنوات وفقدت عتادها الذي كان يمكن أن يكون قوة للأمة العربية وفقدت مئات الآلاف من أبنائها ولا زالت تحت الوصاية، هل كلف مؤتمر القمة العربي بعد هذه المأساة مجموعة عمل متخصصة تبحث بحيادية وبضمي لا يعرف غير الله رقيبا عليه ومصلحة الأمة العربية هي فوق كل الاعتبارات، بحيث نعرف أسباب المشكلة وكيف نستطيع الخروج منها وكيف نمنعها أن تتكرر مرة ثانية دون محاباة لأحد أو خشية من بطش ويكون أساس ذلك الدراسة الموضوعية على أساس أن كليهما أخوة لنا فلا نفرط في أحد منهم وذلك تطبيقا لشرع الله وما نص عليه القرآن لكريم بقوله تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ۖ فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ۚ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا

بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾ (الحجرات: 9-10) صدق الله العظيم.

لماذا لا تكون هذه الآية قاعدة أساسية تلتزم بها الجامعة العربية وتحترمها الدول العربية التي أقرت في دساتيرها أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام، مما يعني ذلك بأن الدولة ملتزمة التزاما كاملا أمام أبناء شعبها بتطبيق شرع الله فيما يحقق المصلحة العليا لأبناء الأمة العربية المسلمة.

تلك خواطر وأماني مواطن يعيش هموم أمته ويتألم لما آلت إليه علاقاتها من خلافات لا تجد طريقا لحلها وردود الفعل تعمق العزلة بينها ولو اتخذنا الحوار طريقا وحيدا لمراجعة مواقفنا وتصحيح الأخطاء لن نصل إلى ما وصلنا إليه من أوضاع لا نحسد عليها، فليكن الحوار المخلص سبيلنا لمعالجة ما يستجد من أمور والمصارحة طريقنا في مواجهة ما يطرأ من مشاكل والإخلاص سلوكنا في النصيحة والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنه وبأننا بإذن الله قادرون على تجاوز محنة الفرقة إذا استعادت القلوب صفاءها وتمسكنا بحديث الرسول ﷺ (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه) فليكن ذلك شعار المرحلة القادمة وعندها ستتحقق كل الأهداف وتتصافح الأيادي وتلتقي القلوب على المحبة والمودة والله قادر على أن يعيننا على ما ابتلانا به وهو السميع الخبير.

المؤلف

علي محمد الشرفاء الحمادي

*****

مخطط الإطاحة بمصر في 25 يناير 2011

لم تكن الأحداث التي شـــهدتها مصر فى الخامس والعشـــرين من يناير سنة 2011م وليدة لحظة غضب عابـــرة، ولا نتيجة تراكمات داخلية فقط كما حاولت بعض الدوائر الغربية وأذرعها الإعلامية أن تروّج، وإنما كانت جزءًا من مشروع إستراتيجي واســـع جرى الإعداد له منذ ســـنوات طويلة لإعادة تشكيل المنطقة العربيـــة كلها، وإســـقاط الدولة الوطنيـــة العربية، وتفتيت الجيـــوش المركزية، وضرب مفهوم الســـيادة الوطنية، تمهيدًا لخلق شرق أوســـط جديد تتحكم فيه القـــوى الكبرى، وتُعاد صياغة خرائطه السياســـية والأمنية بما يخدم المشـــروع الصهيوني ومصالح القوى الاستعمارية.

وقد تـــم التخطيط لتغيير النظام وإســـقاط الدولة فى مصر منذ ســـنة 2006م، وشـــارك في إعداد هذا المخطط دوائر نافذة داخل المخابرات الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية، بشهادة وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون التي تحدثت عن التواصـــل مع جماعة الإخوان، وعن ترتيبات سياســـية كانت تستهدف إعادة تشكيل المنطقة، وإقامة واقع جديد في سيناء، بما يضمن إضعاف الدولة المصرية وتقسيمها مســـتقبلا حتى لا تبقى قادرة على تهديد أمن إسرائيل أو استعادة دورها العربي التاريخي.

وكان الهدف الحقيقي للمخطط أكبر من مجرد تغيير رئيس أو إسقاط حكومة؛ إذ استهدف تفكيك الدولة المصرية من الداخل، والعبث بمستقبل الشعب المصري، وتعطيل مسيرة التنمية، وتفتيت الجبهة الوطنية، وضرب الجيش والشرطة، وإشعال الصراع بين أبناء الوطن الواحد، حتى تدخل مصر في دوامة الفوضى التي شهدتها دول عربية أخرى، فتسقط الدولة المركزية، وتتحول البلاد إلى ساحات اقتتال وفوضى وانهيار اقتصادي وأمني واجتماعي.

وقد بدأ الإعداد العملي للمؤامرة منذ سنة 2006م، عندما تحدث رئيس المخابرات الأمريكية الأسبق جيمس وولسي أمام قيادات المخابرات الأمريكية، يشرح لهم خطته لقلب أنظمة الحكم في العالم العربي، وتحديدًا في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، وبعد تحرير العراق ستنفذ الخطة الثانية لقلب أنظمة الحكم في ليبيا وسوريا.

إنها رؤية تقوم على قلب أنظمة الحكم في العالم العربي، وتحديدًا في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، ثم الانتقال بعد ذلك إلى ليبيا وسوريا ودول أخرى، وقد جرى تداول هذه التصريحات بالصوت والصورة، بما يكشف حجم الترتيب المسبق الذى استهدف المنطقة بأسرها.

وهذا التصريح منقول مباشرة على لسان رئيس المخابرات الأمريكية وموجود على اليوتيوب بالصورة والصوت، ليعلم القادة العرب أن أمريكا التي يعتبرونها حليفًا موثوقًا، يعترف المسؤولون لديها بما يخططونه ضد حلفائهم، من أجل توظيف من يُطلقون عليهم «الإسلاميين»، لتنفيذ إسقاط الأنظمة العربية.

وبدؤوا التمهيد للمخطط القذر الشرير بزيارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما إلى القاهرة، حيث بدأ بإعداد المشهد وإلقاء خطاب في جامعة القاهرة في 9 يونية 2009م (أكَّد فيه بأنه يسعى إلى إرساء علاقة جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإســلامي)، وكأنه يمهد بخطابه قبل سنة ونصف من إنتشار الفوضى الخلاقة في مصر سنة 2011م، لمرحلة جديدة لحكم الإخوان المسلمين في مصر، لبناء علاقات خاصة بين أمريكا والســلطة الجديدة تحت قيادة إخوان مصر، التي كان يُعَدُّ لها لتستحوذ وتنفرد بالحكم في جمهورية مصر العربية.

لم يكن من قبيل المصادفة أن يســبق أحداث يناير خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في جامعة القاهرة في التاسع من يونيو سنة 2009م، الذي تحدث فيه عن «علاقة جديدة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي»، في خطاب حمل رسائل سياسية عميقة تتجاوز اللغة الدبلوماسية التقليدية، وكأنه كان تمهيدًا نفسيًا وسياســيًا لمرحلة جديدة يجري إعدادها في المنطقة، يكون للإسلام السياسي فيها دور محوري تحت الرعاية الأمريكية المباشرة.

وقد سبق للسيدة (كونداليزارايس) وزيرة خارجية أمريكا بتحريض الشعوب العربية على «الفوضى الخلاقة»، وذلك بالتحريض للقيام بمظاهرات في الدول العربية، وخلق اضطرابات في بعض أقطــار الوطن العربي، وذلك هو ما حدث في مصر يوم 25 يناير 2011م، ومــا يدلُّ على التخطيط للانقلاب الإخواني على السلطة في مصر بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، مطالبة أوباما الرئيس الأمريكي للرئيس المصري بالتنازل عن السلطة ليحقِّقَ خطته، وهو في عجلة من أمره، خوفًا من فشل المؤامرة التي خطط لها لتسليم الإخوان السلطة في مصر.

كان واضحًا منذ تلك اللحظة أن ما سُمّي لاحقًا بـ»الفوضى الخلاقة» لم يكن توصيفًا فكريًا أو تنظيرًا سياسيًا مجردًا، وإنما إستراتيجية أمريكية متكاملة لإعادة إنتـــاج المنطقة عبر الفوضى والانهيار والحـــروب الأهلية، وقد عبّرت عن ذلك بوضوح وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندليزا رايس حين تحدثت علنًا عن شرق أوسط جديد يُولَد من رَحِم الفوضى.

وفـــى تلك المرحلة جرى إعداد المســـرح السياســـي والإعلامي والنفســـي بعناية شـــديدة، انطلقت حملات مكثفة عبر الإعلام والمنظمات الدولية وبعض المنصـــات الحقوقية ومراكـــز التمويل الأجنبية، لإضعاف الثقة فى مؤسســـات الدولة المصرية، وإحداث حالة من الشـــحن النفســـي والغضـــب العام، وخلق انقسام اجتماعي حاد، حتى تصبح الدولة هدفًا سهلًا لعملية الانقضاض الكبرى.

وقـــد أثبتت الوثائق والأحـــداث اللاحقة أن جماعة الإخـــوان كانت الطرف الأكثر جاهزية لاســـتثمار الفوضى، بحكم تنظيمها الدولي، وشبكاتها الممتدة، وتحالفاتها الخارجية، وقدرتها على التغلغل داخل بعض مؤسســـات المجتمع، ولذلك اندفعت الجماعة سريعًا للســـيطرة على المشهد بعد أن كانت تدّعي في البداية عدم المشاركة الكاملة في الحراك، ثم تكشفت الحقائق تباعًا حين ظهرت محاولات الســـيطرة على مؤسسات الدولة، وأخونة مفاصلها الحيوية، والتمهيد لإعادة صياغة هوية مصر السياسية والثقافية والإستراتيجية.

وقد بدا واضحًا خلال تلك المرحلة أن الهدف لم يكن تداولًا طبيعيًا للسلطة داخل دولة مســـتقرة، وإنمـــا نقل مصر من موقـــع الدولة الوطنيـــة ذات الهوية

الحضارية المستقلة إلى موقع الدولة التابعة التي يجري توظيفها لخدمة ترتيبات إقليمية خطيرة.

وكان أخطر ما في المشـــروع الإخواني أنه حاول إعـــادة تعريف العلاقة بين الدولة والشعب والجيش والهوية الوطنية؛ فقد جرى السعي إلى إضعاف مفهوم الدولة الوطنيـــة الجامعة لصالح التنظيم العقائـــدي المغلق، وتحويل الولاء من الوطن إلى الجماعة، ومن الهوية الوطنية إلى المشـــروع التنظيمي العابر للحدود علاوة على العمل حثيثًا على إضعاف مؤسســـات الدولة وفي مقدمتها مؤسســـة الجيش، وهى الفكرة التي مثلت تهديدًا وجوديًـــا للدولة المصرية الحديثة التي حافظت عبر آلاف السنين على وحدتها التاريخية والجغرافية والثقافية.

ومن فضل الله ورحمته وعنايته بالشـــعب المصري الصابر المؤمن، استبقت القوات المسلحة المصرية قوى الشـــر، واستطاعت أن تخفف الصدمة بعد قيام الفوضـــى التي قادها الإخوان من حرق مراكز الشـــرطة، وقتـــل بعض الضباط، والاستيلاء على بعض المباني العامة وتدمير بعض المراكز التجارية، ونشر الفزع والخوف عند المواطنين، مما أدى إلى خروج مجموعات من الشعب يحرسون مساكنهم ومتاجرهم من الفوضويين أتباع الإخوان الإرهابيين.

وقد كشفت تلك الأيام حجم التنظيم المسبق الذي سبق الأحداث؛ فالهجوم المتزامن على أقسام الشرطة والســـجون والمنشآت الحيوية، وعمليات تهريب العناصر المتطرفة، ومحاولات نشـــر الفوضى في الشارع، كلها كانت تشير إلى وجود ترتيبات تتجاوز حدود الاحتجاج السياسي الطبيعي. وقد أدرك المصريون

سريعًا أن الدولة تواجه محاولة إسقاط شاملة، تستهدف اقتلاع مؤسساتها الأمنية والعسكرية والقضائية والإدارية دفعة واحدة.

وقد نجح الإخوان لفترة قصيرة في التسلط على الحكم في مصر بانتخابات مزورة وتلاعب في النتائج، ولم يتصور أوباما أن ما خطط له سينقلب السحر على الساحر، وإذ خلال السنة التي حكموا فيها مصر، تكشفت نواياهم الخبيثة في العبث بالأمن القومي وسياستهم في البقاء بالحكم عشرات السنين، لتتحول مصر إلي قاعدة للإرهاب تهدد العالم متحالفة مع أمريكا في خدمة مصالحها اللاإنسانية والتي تستبيح كل شيء لتحقيق أهدافها.

وخلال تلك السنة القصيرة بدأت تتضح ملامح المشروع الحقيقي؛ إذ تصاعدت محاولات اختراق مؤسسات الدولة، وجرى الدفع بعناصر موالية للتنظيم إلى مواقع حساسة، بينما شهدت سيناء تصاعدًا خطيرًا في النشاط الإرهابي، وبدأ الحديث يتسرب عن ترتيبات مشبوهة تتعلق بالأمن القومي المصري وبحدود الدولة وسيادتها، كما ظهرت لغة الإقصاء والاحتكار السياسي بصورة غير مسبوقة، بما هدد النسيج الوطني ووحدة المجتمع.

وحتى لا ننسى ما فعلته القوة الغاشمة الأميركية في قتل عشرات الآلاف في هيروشيما وناجازاكي في اليابان، عندما فقدت الضمير وألقت قنابلها الذرية على الأبرياء، تُضاف لجرائمها أيضًا ما فعلته في فيتنام من قتل وتدمير وجرائم ضد الإنسانية، وتبعها الجرائم التي ارتكبتها في أفغانستان وما حلَّ بالعراق ليس ببعيد دمرت البنية التحتية في بغداد وغيرها من المدن.

كما تمَّ نهبُ الآثار الحضارية للعراق واستباحة الدماء في قتل الآلاف من الأبرياء، وما ارتكبته أمريكا من جرائم قتل وتدمير في سوريا، فهل من المنطق بعد كل الجرائم ضد العرب وضد الإنسانية أن يظنَّ العربُ بهم خيرًا؟

وتشاء الأقدار قيام الشعب المصري بثورته الحقيقية في 30 يونية؛ ملايين المواطنين انتشروا في الشوارع، مطالبين برحيل حكم الإخوان وشعاراتهم تتردد في عنان السماء، رافضين حكم الإرهابيين والقتلة والمفسدين في الأرض، فتعانق الشعب والقوات المسلحة والشرطة في ملحمة خالدة، للدفاع عن الجمهورية المصرية، وسقط الحكم الإخواني تحت أقدام الشعب المصري بكل ذلة واندحار إلى غير رجعة.

وفى تلك اللحظة الفارقة أدرك الشعب المصري أن المعركة لم تعد معركة خلاف سياسي بين تيارات متنافسة، وإنما معركة وجود تتعلق ببقاء الدولة نفسها، فخرجت الملايين في الثلاثين من يونيو سنة 2013م في مشهد تاريخي غير مسبوق، عبّرت فيه الأمة المصرية عن إرادتها الحرة، ورفضها القاطع لاختطاف الوطن أو تحويله إلى رهينة في يد جماعة تعمل وفق أجندة تتجاوز حدود الدولة المصرية.

وقد سجّل التاريخ في تلك اللحظة واحدة من أعظم لحظات التلاحم الوطني فى العصر الحديث؛ إذ استعادت الدولة المصرية روحها الحضارية العميقة، حينما توحد الشعب والجيش والشرطة في جبهة وطنية واحدة للدفاع عن الكيان المصري، وكان ذلك التلاحم هو العامل الحاسم الذي أفشل أخطر مشروع استهدف مصر منذ عقود طويلة.

ومن ثم، اختار الشـــعب قائدًا من أبناء القوات المسلحة ليقود مرحلة جديدة، توسموا فيه التفاني وإخلاصًا منقطع النظير للوطن وللشعب المصري للقيام ببعث نهضة تحفز جينات الحضارة المصرية القديمة لدى الشعب المصري لتخرج من الأجداث في هبة قوية اســتجمعت عظمة الحضارة المصرية، فتعانق الشعب مع قواته المســلحة والشــرطة خلف قائده الرئيس عبد الفتاح السيسي، ومن حسن الطالع أن يقترن اســمه باســم عبد الفتاح والفتاح من أسماء الله الحسنى، إشارة للشعب المصري أنهم أمام فتح عظيم بعون الله وتوفيقه.

وقد دخلت مصر بعد ذلك مرحلة شــديدة الصعوبة، إذ واجهت الدولة حربًا مركبة متعددة الأبعاد؛ حربًا إرهابية في سيناء، وحربًا إعلامية ونفسية واقتصادية، ومحاولات مســتمرة لإرباك الداخل المصــري، وضرب الثقــة بين المواطن ومؤسسات دولته، وإغراق البلاد في أزمات متتالية.

ومع ذلك بدأت الدولة في إعادة بناء مؤسساتها، واستعادة هيبتها، والانطلاق في مشــروعات تنموية كبرى غيرت وجه مصر خلال ســنوات قليلة؛ من شبكة الطرق العملاقة، إلى مشــروعات الطاقة والغاز، إلى استصلاح الأراضي، وبناء المــدن الجديدة، وتطوير البنية التحتية، وتحديث الجيش المصري، واســتعادة الدور الإقليمي للدولة المصرية.

وقد أذن الله ســبحانه أن تتفجر الأرض والبحار بالثروات الطبيعية من الغاز والبترول ليعوض الشــعب المصري عصور الاســتجداء والفقر والتخلف لبناء دولة قوية تحقق للشعب الاكتفاء الذاتي وتقود ثورة في التصنيع والزراعة والتنمية فى مختلف القطاعات يبني ويعمر وينطلق خارج الدولة المصرية إلى المســرح

العالمي ليؤسس مكانة مرموقة في العالم، تليق بمكانة مصر وحضارتها العظيمة وما قدمه للإنسانية في مجالات الفلسفة والعلوم والفلك والقيم الإنسانية النبيلة، التي تدعوا للعدالة والسلام.

ولذلك فإن الثـــورة الحقيقية كانت في 30 يونيـــه 2013م، حينما تحركت كل طوائف الشعب المصري ترفض هيمنة الإرهابيين على مستقبل أجياله، وتتحكم في مصيره ويسجل التاريخ في تلك اللحظة موقف البطولة للقوات المسلحة، التي انحازت لمطالب الشـــعب تحمي أمنه القومي وتدافع عن كل تراب الجمهورية المصرية، لتقول للعالم أنه حانت لحظة التحرر من التبعية لتنطلق ملحمة الشعب المصري متمثلة في القوات المسلحة والشعب والشرطة، نحو اقتحام المستقبل لتنفيذ خطط التنمية وتحقيق العيش الكريم لكل مواطن، فى ظل الأمن والســـلام الاجتماعي واستقلال القرار المصري، لما يخدم مصالح الوطن في عزة وكرامة.

كما تحقق الأمن والاستقرار للشعب المصري، والعيش الكريم لكل مواطن مصري وتوظيف كل الثروات الطبيعية لتطوير مستوى الحياة للإنسان والارتقاء بالجمهورية المصرية إلى أن تكون فى مصاف الدول المتقدمة تضيف للحضارة الإنسانية بعدا آخر من القيم النبيلة وسمو التعامل بين الشعوب، ليتحقق التعارف والتعاون بينهم على أســـاس الاحتـــرام المتبادل وتبادل المصالـــح التي تخدم الجميع، في ظل العدالة والأمان.

إن التجربة المصرية خلال تلك الســـنوات كشـــفت حقيقة جوهرية شـــديدة الأهمية، وهى أن الدولة الوطنية حين تمتلك جيشًـــا قويًا، وشـــعبًا واعيًا، وقيادة تـــدرك طبيعة التحديات، تســـتطيع أن تتجـــاوز أخطر المؤامـــرات مهما بلغت

قســوتها، كما أثبتت أن مصر ليست دولة عادية في حسابات الجغرافيا السياسية، وإنما تمثل العمــود الفقري للأمة العربية كلها؛ فســقوطها كان ســيعني انهيار النظام العربي بأكمله، وتحول المنطقة إلى ســاحات مفتوحة للفوضى والتقسيم والحروب الطائفية.

وســتظل مصر قوية مرهوبة الجانــب بإيمان قيادتها وعزيمة شــعبها ووعيه لمســؤولياته للمحافظة على ما يتحقق لــه من انجازات عظيمة لــن تهزه نعيق الغربان وعواء الكلاب مهما حــاول الثعالب والصعاليك الذين تحركهم أجهزة المخابرات الدولية الأغبياء الذين يتصورون إســقاط الدولة المصرية عن طريق نعيق البوم وعواء الكلاب بواسطة (اليوتيوب) والفضائيات العميلة مما يدل على جهلهم بوعي الشعب المصري وإدراكه للأمن القومي ليحمي مكتسباته ويحافظ على دولتــه الدولة الوحيدة في العلم التي ظلت تعيش بحدودها خمســة آلاف عام، ولازالت في عنفوان شبابها.

وليدرك الإعلاميون أن «الشــعب المصري أكثر وعيًا منهــم، ومما يقدمونه من بعض جرعات الســموم فى برامجهم، وما يســوقون للصعاليك المشردين في: اســبانيا، أو تركيا، إنما هو يعتبر موقفًا لا يتســم مع المصلحة العليا للشعب المصري، ولا يتفــق مع الأمانة الإعلامية، ولا ميثاق الشــرف الإعلامي، الذي من المفروض أن تُعطي جرعات القوة المعنوية للمواطن المصري، وتساهم فى توعيته وتحفز من قدراته الفكرية علــى إدراك مصلحته الوطنية، وذلك بدلًا من أن تقــوم بعض الفضائيات بترويع المواطن المصــري، وإحباط معنوياته، وكأن

أولئــك الإعلاميون يشــتركون مع أعداء الدولة المصريــة في ضرب المصلحة الوطنية العليا للدولة.....!

فعلى الجميع الامتناع الكامل بعدم تقديم معلومات أو تحذيرات ونشر أخبار عن فلان وعلان يدعو الشــعب المصري للخروج على النظام في اليوم المحدد والتاريخ المعين ويجب تجريم نشــر تلك المعلومات عن الصعاليك وتســويق أهدافهم الخبيثــة ضد الدولة وتحريــض المواطنين ضد أمــن دولتهم لصالح أعداء الشــعب المصري وأعداء هم من الصعاليك المشــردين فهم حينما يرون النجاحات والمنجزات تحقق ثورة عظيمة على الماضي وما عاشــه الشعب من بؤس وضنك ويأس حينما يرون الشــمس تشرق بكل أشــعتها الذهبية على كل بقعة من بقاع مصر المحروســة، لتنشر الأمل وتتلاحم القلوب والعقول من كافة شرائح الوطن، فتعزف سيمفونية المستقبل لتتردد أصداءها فى السماء، لتخاطب الحاضر والأجيال القادمة.

ختامًا، ســنظل على عهدنا للوطن مخلصين نفديــه بالروح بلا ثمن، ونحميه بالدم؛ رغم المحن، ونكتب التاريخ مجدًا وعــزًا وإخلاصًا للوطن، فلن يخاف الشعب يومًا ممن يبيع أرضه عميلًا للعدا، فتقدمي يا مصر للعلا، فلن تهابي طنين الذباب، وكلاب الفلا، وعلى بركة الله منصورة بمشيئة الله.

*****

جماعة تستهدف تفجير مصر والعرب

بعد صـــراع طويل بين قوى الحـــق وقوى الباطل، وبعد مـــرور نحو قرن من الزمن عاشها الشـــعب المصري في صراع بين الخير والشر مع إخوان الشيطان، تكشفت حقائق كثيرة كانت غائبة عن قطاعات واسعة من الجماهير العربية، بعد أن حاولت تلك الجماعة لعقود طويلة أن ترتدي أقنعة الدين، وأن تقدم نفســـها باعتبارها مشـــروعًا للإصلاح والنهضة، بينما كانت فـــي حقيقتها أداة من أخطر الأدوات التي استخدمها المستعمر لهدم الأوطان وتدمير الدولة الوطنية من أجل أن يتسلطوا على مقدراتها ويسيروها في ركاب المستعمرين الغربيين.

لذلـــك فإن الحديث عن جماعة الإخوان لا يجوز أن يُختزل في مجرد خلاف سياســـي أو تنافس حزبي عابـــر، لأن القضية في جوهرها ترتبـــط بمصير الدولة الوطنية العربية نفســـها، وبمحاولات مســـتمرة جرى التخطيط لها منذ عشرات السنين لإسقاط الجيوش الوطنية، وتفكيك المجتمعات، وإدخال الأقطار العربية في حروب داخلية وصراعات مذهبية وطائفية، تمهيدًا لإعادة رســـم المنطقة بما يخدم مصالح القوى الاستعمارية القديمة والجديدة.

تتكرر بين الحين والآخر دعوات المصالحة مع الإخوان التي أثيرت مؤخرًا، وكأن بعض أصحاب تلك الدعوات قد نسوا أو تناسوا حجم الدماء التي أُريقت، وحجـــم الخراب الذي أصاب دولًا عربية كاملة نتيجة تمدد جماعات الإســـلام السياسي والتنظيمات المتطرفة التي خرجت من عباءتها الفكرية والتنظيمية.

يمثــل أي حديث عن المصالحة - نظرًا للتاريخ الأســود الــذي ارتبط بهذه الجماعة-، استخفافًا بوعي الشعوب، واستهانة بتضحيات الشهداء الذين سقطوا دفاعًا عن أوطانهم.

ومن يتأمل تاريخ الجماعة منذ نشــأتها يطرح على نفسه أسئلة لا يمكن القفز فوقها أو تجاهلها: من الذي ساند جماعة الإخوان عند نشأتها؟ أليس الإنجليز؟، ومن الذي حاول اســتغلال وتوظيف ثورة 23 يوليو أليســوا الإخوان؟، ولماذا تتبناهم قوى الاســتعمار الغربي؟ ومن الذي حاول اختطــاف انتفاضة 25 يناير وأحرقوا القاهرة للمرة الثانية بعد فشلهم في الاستيلاء على السلطة في مصر»؟

إن هذه الأســئلة هي مفاتيح لفهــم طبيعة الدور الذي لعبتــه الجماعة داخل المنطقة العربية عبر مراحل مختلفة وليســت مجرد اســتدعاء لأحداث تاريخية متفرقة؛ فالقوى الاســتعمارية أدركت منذ وقت مبكر أن إســقاط الدول العربية القويــة يتحقق عبر اختــراق المجتمعات من الداخل، وإشــعال الفتن، وضرب الهوية الوطنية، وإضعاف مؤسســات الدولة، وتحويل الديــن إلى أداة للصراع السياسي والتنظيمي، وليس فقط بالقوة العسكرية المباشرة.

شــهد التاريخ الحديث وقائع كثيرة تؤكد حجم التداخل بين مشاريع الإسلام السياســي والمخططات الغربية في المنطقة؛ ففي كل لحظة كانت الدولة الوطنية العربية تتعرض فيها لهزة كبرى، كانت الجماعة تســعى إلى القفز فوق الأحداث ومحاولة احتكار المشــهد واختطاف الدولة لصالح مشــروعها التنظيمي العابر للحدود.

ولذلك لم يكن غريبًا أن تتحول أحداث يناير 2011م إلى فرصة كبرى حاولت الجماعة اســتغلالها للســيطرة على الدولة المصرية، بعد أن تم إعداد المسرح السياسي والإعلامي والنفسي لســنوات طويلة، بهدف إسقاط مؤسسات الدولة وإحداث فراغ يسمح بصعود الجماعة إلى الحكم، وقد رأى المصريون بأعينهم كيف جرى استهداف أقســام الشرطة، وكيف انتشرت الفوضى المنظمة، وكيف تحركت عناصر مدربة لإرباك الدولة ونشر الرعب في المجتمع.

ومن الذي بدأ باغتيال القيادات السياســية؟ أليســوا الإخوان، ومن أنشأ فرق الإرهاب المختلفة ومن اقتحم أقســام الشرطة وقتل قياداتها انتقاما عندما فشلوا في الســيطرة على الحكم؟ وكم من شــهداء القوات المسلحة والشرطة سقطوا مضرجــون بدمائهــم؟، وكم من المواطنيــن الأبرياء وهم يصلون في مســجد الروضة سقطوا رافعين أيديهم إلى الله يدعونه ليغفر الذنوب ويحمى الوطن من أهل الشر؟، وكم من أبناء الشعب المســالمين تفجرت في أجسادهم السيارات المفخخة؟

كيف يمكن بعد كل ذلك التاريخ الأســود أن يخرج من يطالب بمصالحة مع جماعة تُعد في حقيقتها هي "الأم الكبرى" لكل التنظيمات الإرهابية التي عرفتها المنطقة العربية خلال القرن الأخير؟

وكيف يمكن الوثوق بجماعة أتقنت على مدار تاريخها لعبة الوجوه المتعددة، فتظهر في العلن بوجه سياســي دعوي ناعم، بينما تدير في الخفاء شــبكات من العنف والتنظيمات الســرية والأذرع المســلحة التي تتولــى تنفيذ الاغتيالات والتفجيرات ونشر الفوضى وإرهاب المجتمعات؟

تأسســت جماعة الإخوان منذ البداية على فكرة التنظيم المغلق الذي يملك ذراعًا ســرية تعمل في الظل لتحقيق أهدافه بالقوة حينما يعجز عن تحقيقها عبر التسلل أو الخداع السياسي، ولذلك كان تأسيس حسن البنا لما عُرف بـ»الجهاز الخاص» نقطة تحول خطيرة في تاريخ الجماعة، حيث جرى إنشاء تنظيم عسكري سري مدرب على الاغتيالات والتفجيرات والعمل المسلح، فشهدت مصر منذ الأربعينيات سلســلة من أعمال العنف والاغتيالات السياســية التي استهدفت شخصيات وطنية ورموزًا في الدولة المصرية.

ومنذ تلك اللحظة تأسســت العقيدة الحقيقية للجماعة (العمل العلني شيء، والتنظيم الســري المسلح شيء آخر)، وعندما تضيق الظروف السياسية أو تفشل الجماعة في الوصول إلى الســلطة عبر التغلغل التدريجي، تنتقل إلى اســتخدام العنف المباشــر أو توظيف جماعات أكثر تطرفًا للقيام بالمهمة، بحيث تستطيع في الوقت نفسه ممارسة الإرهاب والتنصُّل منه إعلاميًا وسياسيًا.

لهذا لم يكن غريبًا أن يظهر بعد ذلك تنظيم ســنة 1965م الذي قاده سيد قطب، وهو التنظيم الذي أعاد إنتاج فكرة العمل المســلح والتكفير والعنف ضد الدولة والمجتمع، وأسّــس فكريًا لــكل التنظيمات التكفيرية التــي خرجت لاحقًا من عباءة الإخوان، بدءًا من جماعات العنف في الســبعينيات والثمانينيات، وصولًا إلى التنظيمات الإرهابية العابرة للحــدود التي غرقت المنطقة العربية في الدماء بسببها.

أثبتت التجربة التاريخية أن جماعة الإخوان تمتلك قدرة هائلة على إنتاج نسخ متعددة من التنظيمات المتطرفة؛ فحينما تريد الحفاظ على صورتها السياسية تبقى

فى الواجهة، بينما تدفع بالجماعات الرديفة والأجنحة المسلحة إلى ساحات الدم، فتقوم تلك الجماعات بالاغتيالات والتفجيرات واستهداف الجيش والشرطة والمجتمع، بينما تواصل الجماعة الأم ممارسة الابتزاز السياسي، وتقديم نفسها للعالم باعتبارها «البديل المعتدل».

وهذا تحديدًا ما جرى في مراحل كثيرة من تاريخ مصر الحديث؛ فقد خرجت تنظيمات العنف والتكفير من رحم الأدبيات الإخوانية، وتربت على مناهجها الفكرية والتنظيمية، واستندت إلى مفاهيم "الحاكمية" و«التكفير» و«العزلة الشعورية» و«الانقلاب على المجتمع والدولة»، وهى المفاهيم التي جرى ضخها لعقود طويلة داخل البيئات المغلقة للجماعة.

ولم يكن تنظيم الفنية العسكرية بعيدًا عن هذا المناخ؛ فقد تشكل ذلك التنظيم فى سياق بيئة فكرية صنعتها جماعة الإخوان، ورعته بصورة غير مباشرة عبر نشر ثقافة الانقلاب على الدولة واختراق المؤسسة العسكرية واستخدام القوة المسلحة للوصول إلى الحكم، وقد استهدف التنظيم تنفيذ انقلاب عسكري شامل، في واحدة من أخطر المحاولات التي عرفتها الدولة المصرية في تاريخها الحديث.

وقبل ذلك كانت محاولة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر في المنشية سنة 1954م علامة فارقة كشفت الوجه الحقيقي للجماعة أمام الشعب المصري والعالم العربي؛ ففي اللحظة التي كان فيها عبد الناصر يقود مشروعًا تحرريًا عربيًا يواجه الاستعمار ويعمل على بناء دولة وطنية مستقلة، تحركت الجماعة لمحاولة اغتياله وإسقاط مشروعه، وقد كشفت وثائق وشهادات عديدة حجم

التداخل بين مصالح القوى الاستعمارية الغربية وبين استخدام جماعة الإخوان كأداة لضرب المشروع القومي العربي الذي مثله عبد الناصر في تلك المرحلة.

كما تحدثت تقارير إستخبارية متعددة عن محاولات متكررة استهدفت الرئيس عبد الناصر، وصلت وفق بعض التقديرات إلى ثلاث عشرة محاولة اغتيال، في ظل إدراك القوى الاستعمارية (بريطانيا تحديدًا) أن سقوط مشروعه القومي التحرري يمثل ضرورة لإجهاض حلم الاستقلال العربي والوحدة العربية والتحرر من الهيمنة الأجنبية.

وأدار تلك النشاطات الإرهابية من الخارج - وفقًا لوثائق المخابرات البريطانية- صهرُ حسن البنا وممثل جماعة الإخوان بالخارج في ذلك التوقيت سعيد رمضان، الذي كان حلقة الوصل بين أجهزة مخابرات القوى الأجنبية الطامعة وجماعة الإخوان داخل مصر، حيث حصل على تمويل سخي مقابل تنفيذ مهمة التخلص من نظام الرئيس عبد الناصر وإجهاض مشروعه العروبي التحرري.

ثم جاءت مرحلة الثمانينيات والتسعينيات، لتشهد مصر موجة جديدة من الإرهاب الدموي، حينما تمددت جماعات التكفير والعنف في الجامعات والشوارع والقرى والمدن، وجرى استهداف رجال الشرطة والقضاء والمثقفين والسياح والمواطنين الأبرياء، وفى تلك المرحلة كانت العلاقة بين جماعة الإخوان وتلك التنظيمات تقوم على توزيع أدوار شديد التعقيد؛ فالجماعة تستثمر الإرهاب سياسيًا، وتستخدمه للضغط على الدولة والمجتمع، بينما تقوم التنظيمات المسلحة بالتنفيذ الميداني للاغتيالات والتفجيرات وإشاعة الفوضى.

وقد حاولــت الجماعة خلال تلك العقود التمدد داخــل المجتمع المصري اقتصاديًــا واجتماعيًــا وثقافيًا، عبر بناء شــبكات مصالح ضخمة، واســتخدام الجمعيات والنقابات والأنشطة الاقتصادية كوسائل للنفوذ والسيطرة، بالتوازي مع استمرار وجود البنية التنظيمية المغلقة التي تدير المشهد كله في الخفاء.

ثم جاءت لحظة ســقوط الجماعة عن الحكم في أعقاب ثــورة الثلاثين من يونيو، فانكشفت الحقيقة كاملة أمام الشعب المصري، إذ عادت الجماعة سريعًا إلى هندســة العنف واســتخدام كل أدوات الفوضى والإرهاب، ســواء بصورة مباشــرة عبر الخلايا المسلحة، أو بصورة غير مباشــرة عبر التحريض الإعلامي والتمويل والدعم اللوجستي والتنســيق مع جماعات متطرفة وتنظيمات إرهابية فى الداخل والخارج.

يفرض السؤال الأخطر نفسَه هنا: هل بعد هذا التاريخ الدموي الطويل، وهذا التاريخ الممتد من الخداع والمكر والتآمر على الدولة الوطنية، يمكن أن يثق أحد في تلك الجماعة أو يروج للمصالحة معها؟

وهل ينسى المصريون ما جرى مع الرئيس أنور السادات حينما أخطأ في تقدير طبيعة هــذه الجماعة؟ لقد ظن الرئيس الســادات رحمه الله أنه يســتطيع احتواء الإخوان، ففتح لهم الأبواب، وأخرج قادتهم من السجون، ومنحهم حرية الحركة والعمل، وسمح لهم بالتمدد داخل الجامعات والجمعيات والمجلات والنقابات، واعتقد أن الجماعة يمكن أن تتحول إلى جزء من الحياة السياسية الطبيعية.

إلا أن الجماعة، وفق طبيعتها التاريخية، اســتغلت تلك المساحة لإعادة بناء شبكاتها التنظيمية والفكرية، ثم تحالفت مع خصوم السادات، وحرضت التيارات

المتشددة، ووفرت المناخ الذي خرجت منه التنظيمات التكفيرية المسلحة التي انتهت باغتياله في حادث المنصة الشهير سنة 1981م.

ولم يدرك الرئيس السادات حجم المؤامرة إلا متأخرًا، حينما بدأ يكشف بنفسه خيوط المخطط الذي كان يُحاك ضد الدولة المصرية، فخرج في خطابه الشهير محذرًا من الجماعات المتطرفة، ومعلنًا أنه أخطأ في منح تلك الجماعة الثقة والفرصة للتمدد مجددًا داخل المجتمع المصري، غير أن الوقت لم يسعفه لإخماد النار التي كانت قد بدأت بالفعل في الاشتعال.

التعامل مع جماعة الإخوان باعتبارها خطرًا استراتيجيًا على الأمن القومي المصري والعربي هو بمثابة استنتاج فرضته وقائع التاريخ وتجارب العقود الطويلة وليس موقفًا انفعاليًا أو انتقاميًا؛ فهذه الجماعة أثبتت أنها من أخطر الأدوات التي استخدمتها القوى الاستعمارية والطامعة لضرب الدول العربية من الداخل، عبر توظيف الإسلام في الصراع السياسي، وصناعة الفوضى، وتغذية الإرهاب، وإضعاف الجيوش الوطنية، واستنزاف المجتمعات.

يقتضى الحفاظ على الدولة الوطنية العربية إدراك الطبيعة الحقيقية لهذا التنظيم، وعدم تكرار أخطاء الماضي، لأن الأمم التي لا تتعلم من تاريخها تبقى مُعرَّضة لإعادة إنتاج الكوارث نفسها بأسماء وشعارات جديدة.

لذلك فإن الوعي الشعبي، واليقظة الأمنية، وحماية مؤسسات الدولة، وتجفيف منابع الفكر المتطرف، تمثل جميعها خطوط الدفاع الأساسية لحماية مصر والعرب من أخطر مشروع استهدف استقرارهم ووحدتهم ومستقبل أجيالهم.

لقد دفعت مصر ثمنًا باهظًا نتيجة هذا الإرهاب الأسود الذي حاول أن يضرب قلب الدولة المصرية في أخطر مرحلة من مراحل تاريخها الحديث بعد ثورة الثلاثين من يونيو؛ سقط شهداء من الجيش والشرطة وهم يدافعون عن الوطن، واستهدفت الكنائس والمساجد والمقار الأمنية والقضائية، وسعت الجماعات المتطرفة إلى نشر الخوف واليأس داخل المجتمع، في محاولة لإسقاط الدولة عبر إنهاكها أمنيًا واقتصاديًا ونفسيًا.

وكانت جريمة مسجد الروضة في سيناء واحدة من أبشع الجرائم التي عرفها التاريخ المعاصر، حينما امتدت أيادي الإرهاب إلى المصلين داخل بيت من بيوت الله، فسقط الأبرياء وهم يرفعون أكف الضراعة إلى السماء، يدعون الله أن يحفظ الوطن من أهل الشر والخراب، وقد كشفت تلك الجريمة الوجه الحقيقي للفكر المتطرف الذي لا يعرف حرمة لإنسان أو وطن أو دين.

إن عناصر الإخوان يكرهون الحياة، كما أنهم يتمنُّون الدمار للوطن لأنه لفظهم بسبب قتلهم أبناء الشعب انتقاما منه لأنه لم يركن إليهم، ومع كل الجرائم التي ارتكبوها يحرضون دول الغرب وقادته على الدولة المصرية من أجل أن تسقط كي يعيدوا الكرة مرة ثالثة لاستعباد الشعب وإذلاله واستباحة حقوقه، وبعد ذلك يخرج علينا بعض النخب يتحدثون عن المصالحة، فبأي منطق يفكرون ولمصلحة من يعملون، أمن أجل عودة الشيطان وإخوانه، فإنهم هم المنافقون الذين وصفهم الله بقوله سبحانه: ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَا إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ وَلَا إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ (النساء: 143).

ألـــم تكفهم معاناة الشـــعب المصري عشـــرات الســـنين يزرعـــون الخوف ويحصدون الأرواح فلم يعد مكانا لهم على تراب مصر.

وفى الحقيقة فإن أخطر ما خلفته جماعة الإخوان في العالم العربي يتمثل – بجانـــب العنف المباشـــر أو العمليات الإرهابية - في ذلـــك الخراب الفكري العميـــق الذي أصاب الوعـــي العام حينما تم توظيف الإســـلام لخدمة التنظيم، وتحويـــل العقيدة إلى أداة للهيمنة السياســـية، وإنتاج أجيـــال تتعامل مع الوطن باعتباره مجرد محطة مؤقتة في طريق مشـــروع أممـــي غامض لا يعترف بحدود الدول ولا بسيادتها ولا بخصوصيات شعوبها.

جاءت من تلك الأفـــكار والمناهج والقناعات المفخخة خطورة المشـــروع الإخواني على مصر والعرب؛ لأنه مشـــروع يســـتهدف تفكيـــك مفهوم الدولة الوطنية نفســـها، وإحـــلال الولاء التنظيمـــي محل الانتمـــاء الوطني، وإضعاف الجيوش الوطنية، وفتح الأبواب أمام التدخلات الأجنبية تحت شـــعارات دينية وسياسية مضللة.

أثبتت التجربة المصرية، بعد ســـقوط حكم الجماعة في الثلاثين من يونيو، أن الشعوب عندما تدرك حقيقة الخطر تســـتطيع أن تنتفض دفاعًا عن أوطانها مهما بلغت التضحيات؛ فقد خرج ملايين المصريين في مشـــهد تاريخي نادر ليحموا دولتهم من السقوط، وليؤكدوا أن مصر أكبر من أي جماعة، وأبقى من أي تنظيم، وأن الشـــعب المصري يملك من الوعي التاريخي والحضـــاري ما يجعله قادرًا على التمييز بين الدين الحق وبين من يتاجرون بالإسلام لتحقيق أهداف سياسية وتنظيمية.

لم تنتــهِ المعركة مع جماعــات التطرف بعد، لأن القــوى التي صنعت تلك التنظيمات، أو استخدمتها لعقود طويلة، ما تزال تراهن على إنهاك الدولة المصرية وضرب اســتقرارها، بعدما أدركت أن مصر القوية الموحدة تمثل العقبة الكبرى أمام مشــاريع التقســيم والفوضى في المنطقة كلها، ولذلك فــإن الحفاظ على الوعي الوطني، وتجديد الخطاب الديني، وترســيخ قيم المواطنة، وبناء الإنسان المصــري الواعي، تمثل جميعها خطوط الدفــاع الحقيقية لحماية مصر والعالم العربي من مشاريع التفجير والتفكيك التي تستهدف حاضر الأمة ومستقبلها.

*****

الشيخ زايد..
قائد اعتبر مصر المظلة الوحيدة للعالم العربي

أكتب شهادتي للتاريخ حول رجل اقتربت منه وعرفته عن قرب، وشهدت على إخلاصه وحبه وعشـــقه الوطني لمصر وللأمة العربية، أتحدث عن الشـــيخ زايد بن ســـلطان آل نهيان، ذلك القائد العربي الاستثنائي الذي لم يكن ينظر إلى مصر باعتبارهـــا دولة عربية كبرى فقط، وإنما كان يراهـــا قلب الأمة النابض، والمظلة الوحيدة للعالم العربي، وقائدته الطبيعية نحو التقدم والاستقرار والنهضة.

لقد كان الشـــيخ زايد يمتلك رؤية عميقة تتجاوز الحسابات السياسية الضيقة والخلافات العابرة، وكان يدرك بحكمته الفطرية وخبرته التاريخية أن قوة العرب الحقيقية تبدأ من قوة مصر، وأن انهيار الدولة المصرية أو إضعافها يعنى بالضرورة دخول العالم العربي كلـــه فى مرحلة خطيرة من التراجع والتفكك والصراعات، ولذلك ظل طوال حياته مؤمنًا بأن الحفاظ على مصر القوية المستقرة يمثل قضية أمن قومي عربي بالمعنى الاستراتيجي الكامل.

ولعل ذاكرتي تستدعى محطات مضيئة عشتها معه تؤكد أنه استحق عن جدارة لقـــب «حكيم العرب»، فقد كان رجلًا يتحرك بدافـــع الانتماء الصادق للأمة، لا بدافع المصلحة أو الحسابات المؤقتة، وكانت نظرته للعروبة قائمة على التضامن الحقيقي وتحمل المسؤولية التاريخية تجاه الشعوب العربية.

وأتذكر أنه أثناء اجتمـــاع وزراء الخارجية العرب في الكويت عام 1973م، في ذروة معركة الكرامة العربية خلال حرب أكتوبر، ســـألني الشـــيخ زايد عن نتائج المؤتمر، فأجبته بأنهم قرروا تخفيض إنتاج البترول بنســـبة 5٪ فقط، وما إن سمع ذلك حتى تغير وجهُه، وكأنَّ القرار لم يكن على مستوى التحدي التاريخي الذي تواجهه الأمة العربية آنذاك، وطلب منى فـــورًا الاتصال بوزير البترول الإماراتي الدكتور مانع العتيبة.

وقمت بتوصيله هاتفيًا مع الوزير، وســـمعته بنفسي يأمره بعقد مؤتمر صحفي عاجل يعلن فيـــه أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقطـــع البترول بالكامل عن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التي تساند إسرائيل في عدوانها على العرب، ثم أطلق كلمته التاريخية الخالدة التي تحولت إلى عنوان لمرحلة كاملة من التضامن العربي، حينما قال: «ليس النفط العربي بأغلى من الدم العربي».

كانـــت تلك العبارة تعبيرًا عن موقف سياســـي واســـتراتيجي بالغ العمق ولم تكن مجرد شعار عاطفي؛ لأن الشيخ زايد أدرك مبكرًا أن العرب يملكون أوراق قوة هائلة إذا أحسنوا اســـتخدامها، وأن وحدة الموقف العربي قادرة على فرض معادلات جديدة في السياسة الدولية، وهو ما حدث بالفعل، إذ توالت بعد موقف الإمارات قرارات عربية مشابهة، وشهد العالم للمرة الأولى كيف يمكن للإرادة العربية الموحدة أن تُحدث تأثيرًا عالميًا واسعًا.

وأذكر كذلك أنـــه فى مؤتمر قمة دول الأوبك في الجزائر عام 1975م، أشـــاد الرئيس هواري بومدين في كلمته الافتتاحية بالموقف البطولي للشـــيخ زايد في قطع البترول، وكان ذلك بحضور الرؤســـاء والملوك، في لحظة جسدت حجم

الاحترام الذي حظى به الشـــيخ زايد داخل العالم العربـــي، باعتباره قائدًا امتلك شجاعة القرار حينما تردد آخرون.

ومن موقف إلى آخر أتجول في سنوات عمري مع الشيخ زايد، لأتذكر أنه في مؤتمر بغداد 1976 – 1977م، أثناء مناقشة اتفاقية كامب ديفيد وما أثارته من انقسام حاد في العالم العربي، كان الشـــيخ زايد من أكثر القادة حرصًا على عدم خسارة مصر أو دفعها إلى العزلة، لأنه كان يدرك أن إخراج مصر من معادلة العمل العربي المشترك يمثل كارثة إستراتيجية على الأمة كلها.

ولهـــذا اقترح الشـــيخ زايد عدم اتخـــاذ أي إجراء ضد مصـــر أو ضد الرئيس السادات قبل إرسال وفد من القادة العرب للقاء الرئيس المصري والاستماع منه مباشرة إلى أبعاد الاتفاقية ودوافعها وتقييم آثارها على القضية الفلسطينية وعلى الأمن القومي العربي، وكان يرى أن الحوار العربي الصادق هو الطريق الصحيح لمعالجة الخلافات، لا المقاطعة أو التصعيد أو تمزيق الصف العربي.

واقترح أن يضم الوفد الملك حسين، والأمير فهد بن عبد العزيز، والشيخ زايد نفسه، في محاولة لإنقاذ الموقف العربي ومنع الانقسام الكبير الذي كانت بعض القوى تدفع إليه عمدًا، لأن هناك قوى داخل ذلك المؤتمر لم تكن تريد لمصر أن تبقى في موقع الصدارة داخل العالم العربي، وكانت تدرك أن إضعاف مصر يعنى فتح الباب واسعًا أمام إعادة تشكيل المنطقة وفق مصالح خارجية.

وقد جرى بالفعل تخفيض مســـتوى الوفود من الرؤساء إلى وزراء الخارجية، ومن بينهم وزير خارجية الإمارات أحمد خليفة الســـويدي، وحُمّلوا برسالة إلى الرئيس السادات، وأثناء ذهابي إلى وزير خارجية الإمارات لتوصيله إلى المطار

كانت الإذاعات العربية بدأت تذيع نص الرسالة قبل وصول الوفد إلى القاهرة لإفشال المهمة، بما أدى عمليًا إلى إفشال المهمة قبل أن تبدأ حيث لم يجدوا أحدًا باستقبالهم بمطار القاهرة، في مشهد كشف حجم الصراعات العربية والتجاذبات التي كانت تحيط بالقضية.

كان الشيخ زايد يشعر بحزن عميق تجاه تلك الحالة من الانقسام العربي، لأنه كان يؤمن أن الأمة العربية لا يمكن أن تواجه التحديات الكبرى وهى متفرقة، كما كان يدرك أن القضية الفلسطينية لا يمكن أن تتحملها مصر وحدها، مهما بلغ حجمها أو قوتها.

ولذلك كان دائمًا يقول إن مصر يجب ألا تتحمل المسؤولية كاملة تجاه القضية الفلسطينية، وإنما يجب توحيد الصف الفلسطيني أولًا، وأن يقف العرب جميعًا خلف هذا الصف الموحد، لأن القضية الفلسطينية قضية الأمة العربية كلها وليست قضية مصر وحدها.

وفى رؤية الشيخ زايد لمكانة مصر كان هناك إدراك حضاري وإستراتيجي عميق؛ فقد كان يعتبر أن مصر ليست مجرد دولة ذات تعداد سكاني كبير أو جيش قوى، وإنما تمثل الوعاء الحضاري والثقافي والسياسي للعالم العربي، وكان يرى أن استقرار الأمة العربية مرهون باستقرار مصر، وأن نهضة العرب تبدأ عندما تستعيد مصر كامل قوتها ودورها وريادتها.

لذلك ظل الشيخ زايد داعمًا لمصر في مختلف المراحل والظروف، سواء في لحظات الحرب أو في أوقات الأزمات الاقتصادية والسياسية، لأنه كان ينطلق

من قناعة راسخة بأن حماية مصر هي حماية للعرب جميعًا، وأن سقوطها أو إضعافها سوف يفتح أبواب الفوضى على المنطقة بأسرها.

وقد أثبتت السنوات اللاحقة صحة هذه الرؤية الإستراتيجية البعيدة؛ فكلما تعرضت مصر لمحاولة استهداف أو إنهاك، دخل العالم العربي كله في دوائر اضطراب وصراع، وكلما استعادت مصر عافيتها وقوتها، انعكس ذلك على توازن المنطقة واستقرارها.

إن الحديث عن الشيخ زايد في علاقته بمصر هو استحضار لنموذج القائد العربي الاستثنائي، الذي فهم جوهر الأمن القومي العربي، وأدرك أن الأمة لا يمكن أن تعيش بلا قلب، وأن قلب الأمة كان وسيظل مصر.

إنه حديث يشرح ويرسم ملامح قضية الوجود والنهوض العربي وقضايا البعث الحضاري وصناعة المستقبل وامتلاك القدرة على حماية القرار والكرامة والأرض والثوابت والثروة، وليس مجرد استدعاء لذكريات سياسية أو مواقف تاريخية.

❋❋❋❋

دعوة الرئيس السيسي
الإسلام رحمة وعدل وحرية وسلام..
الأساس الفكري لتصويب الخطاب الديني

خلال جلسة «دور قادة العالم في بناء واستدامة السلام»، بمنتدى شباب العالم الذي استضافته مدينة شرم الشيخ، جاءت كلمات الرئيس عبد الفتاح السيسى معبرة عن إدراك عميق لطبيعة المعركة التي تخوضها مصر والعالم العربي ضد الإرهاب والتطرف، حينما دعا إلى «تصحيح» الخطاب الديني، مؤكدًا عقب الجريمة الإرهابية التي استهدفت أقباطًا كانوا في طريق عودتهم من زيارة أحد الأديرة بمحافظة المنيا جنوب مصر، أن مصر تتألم لسقوط أي مصري في حادث إرهابي، وأن تصحيح الخطاب الديني أصبح ضرورة لا تحتمل التأجيل.

وفى الحقيقة فإن أهمية هذه الدعوة تكمن في بعدها الحضاري والاستراتيجي والأمني لا فقط في بعدها الديني أو الثقافي؛ لأن المعركة ضد الإرهاب أصبحت فى جوهرها معركة وعي وفكر وتفسير وفهم صحيح للدين -بجانب أبعادها العسكرية والأمنية -؛ فالإرهابي يبدأ رحلته بفكرة خاطئة، وتأويل منحرف، وخطاب ديني مُشوَّه، ثم تتحول تلك الفكرة مع الوقت إلى سلاح وقتل ودمار.

لذلك كان الرئيس عبد الفتاح السيسى أول زعيم عربي ومسلم يدعو بوضوح إلى «ثورة دينية» على المفاهيم والتفسيرات المغلوطة التي حاولت جماعات

التطرف والإرهاب إلصاقها زورًا وبهتانًا بالإسلام العظيم، وكانت تلك الدعوة تعبيرًا عن أعلى درجات الإرادة السياسية لمواجهة الفكر المتطرف من جذوره، وعدم الاكتفاء بالحلول الأمنية وحدها، مهما بلغت أهميتها.

وهذه الدعوة لم تكن عابرة أو مرتبطة بحدث مؤقت، فقد دعا الرئيس السيسى إلى هذه الثورة التصحيحية منذ عام 2015م، وكرَّر دعوته في مناسبات عديدة، إدراكًا منه أن بقاء الخطاب المتطرف دون مراجعة حقيقية يعنى بقاء البيئة المنتجة للإرهاب، حتى لو جرى القضاء على التنظيمات المسلحة ميدانيًا.

تتكشف أمامي ما يُعدُّ أعقد الإشكاليات التي تواجه العالمين العربي والإسلامي في اللحظة الراهنة، وهي طريقة تعاطي المؤسسات الدينية مع ظاهرة التطرف والإرهاب، وكيف تحوّل هذا التعاطي في كثير من الأحيان إلى معالجة سطحية تكتفي بالاستنكار وإصدار البيانات، بينما تظل البنية الفكرية المنتجة للعنف قائمة ومتماسكة داخل الخطاب نفسه الذي يُفترض أنه خطاب مقاوم له.

يلاحظ المتأمل في المشهد الفكري العام أن أغلب المؤسسات الإسلامية الرسمية وغير الرسمية تتعامل مع الحوادث الإرهابية كونها طوارئ أمنية أو انحرافات سلوكية منفصلة عن جذورها الفكرية، فتكتفي بإدانة العمليات، وتكرار عبارات الرفض، دون أن تمتد إلى البنية التحتية للنصوص المؤولة تأويلاً منحرفًا، أو إلى التراث التفسيري الذي جرى توظيفه خارج سياقه التاريخي والمعرفي.

تكشف التجربة المعاصرة في هذا السياق، أن التنظيمات المتطرفة، وعلى رأسها ما يُعرف بداعش، كانت نتاجًا معرفيًا منظّمًا، صاغت له أدبياته الخاصة، وأصدرت عشرات المؤلفات، وتوسعت في الفضاء الرقمي بآلاف الصفحات

التي سعت من خلالها إلى بناء مشروعية دينية مزعومة للعنف والتكفير، ولم تكن كيانات عابرة أو ردود فعل عشوائية.

إن هذه الوفـرة النصية من قبل التنظيمات التكفيرية لـم تُواجَه، في المقابل، بوفرة مماثلة من التفكيك العلمي العميق، ولا بمشروع معرفي جذري يعيد قراءة النصوص التي جرى استغلالها، ويكشف آليات التلاعب الدلالي التي اعتمدتها تلك الجماعات.

أصدرت داعش وحدها عشرات الكتب، وكان لها آلاف الصفحات والمنصات على شـبكة الإنترنت تروج للفكر التكفيري وتبرر القتل والذبح والحرق، بينما ظل العالم الإسلامي لفترة طويلة عاجزًا عن تقديم مشروع فكرى متكامل يفكك هذه المنظومة الفكرية ويكشف زيفها وانحرافها عن الإسلام.

ما صدر عن تلك التنظيمات التكفيرية من كتب ومجلدات رقمية كان جزءا من بناء أيديولوجي مُمنهج يسـعى إلى منح العنف غطاءً تأويليًا، وإضفاء مشروعية دينية على مشـروع سياسي قائم على السـيطرة والإقصاء، وقد استند هذا البناء إلى إعذادة توظيف انتقائي لمفاهيم دينية وتاريخية، جرى اقتطاعها من سياقاتها، وإعادة تركيبها بما يخدم خطابا تعبويًا مغلقًا.

لذلك نشأت صورة مشوهة عن الإسلام، صورة ارتبطت في الأذهان بخطاب الكراهيـة والانغلاق والتعالي على الآخرين، نتيجـة تراكم مفاهيم أُعيد إنتاجها عبر قرون دون مراجعة نقدية جادة.

لقد تسرب إلى بعض البنى الخطابية تصور يقوم على تقسيم البشر وفق معايير دينية وطائفيـة جامدة، وأُنتجت عبر ذلك مفاهيم الاسـتعلاء الديني التي قادت

بدورها إلى ثقافة الاســتحلال، حيث يصبح المختلف في العقيدة هدفا للإقصاء أو التحقير أو العنف واستحلال الدم.

تكمن خطــورة الأزمة الحقيقية هنا؛ لأن أي خطاب يبدأ بإقناع الإنســان بأنه يمتلــك الحقيقة المطلقة وحده، وأن الآخرين أدنى منزلة أو أقل إنســانية، يفتح الطريق تدريجيًا أمام تبرير العدوان عليهم، سواء فكريًا أو اجتماعيًا أو سياسيًا أو بالعدوان والإيذاء الجسدي.

يصبح الاســتعلاء الفكري عندما يتحول إلى عقيــدة اجتماعية مقدمة طبيعية للاســتباحة، وهذه هي الآلية النفســية والفكرية التي اعتمدت عليها الجماعات المتطرفة التكفيرية في تجنيد أتباعها وتبرير جرائمها.

لقد اســتطاعت التنظيمات الإرهابية أن تستثمر هذه الثغرات داخل الخطاب التقليدي، وأن تعيد توظيف بعض النصوص والروايات خارج سياقاتها التاريخية والقرآنية، لتصنع منهــا أيديولوجيا كاملة للعنف والتكفيــر، لذلك فإن مواجهة التطرف والتكفير الحقيقية تتمَّ عبر إعادة تأسيس شاملة للوعي الديني نفسه، ولا يمكن أن تتحقق عبر الحلول الأمنية وحدها، ولا عبر بيانات الشجب والإدانة.

لا يمكن إغفال أن مشــروع داعش التكفيــري الإرهابي الفوضوي تزامن مع مشروعات سياسية دولية كبرى، مثل ما عُرف بمبادرة «الشرق الأوسط الكبير»، التي طرحت في ســياق إدارة الرئيــس الأمريكي جورج بــوش الابن، ووزيرة خارجيته كوندليزا رايس، الشــرق الأوســط الكبير» كإطار لإعادة هندسة بعض مناطق العالم العربي والإسلامي.

حصلَ ذلك كلَّه بما يحمله من مخاطر داهمة في ظل غياب مشروع معرفي مقابل يمتلك أدوات التحليل والتفكيك والمراجعة العميقة؛ لقد تُركت الساحة لتراكمات خطاب تقليدي لم يطوّر أدواته بما يكفي لفهم التحولات الجديدة في بنية التنظيمات التكفيرية ولا في قدرتها على توظيف الإعلام الرقمي واللغة الحديثة في إعادة إنتاج خطابها، وما يصاحبها من مخططات دولية للتفكيك وبث الفوضى.

تتأكد الحاجة إلى مشروع إصلاحي جذري يعيد بناء الوعي من جذوره، ويعيد قراءة النصوص المؤسسة قراءة منهجية صارمة، تميز بين الوحي الإلهي في نقائه، وبين التوظيفات التاريخية التي تشكلت في سياقات الصراع البشري، عبر إعادة الاعتبار للمرجعية القرآنية العليا، باعتبارها إطارا جامعًا للقيم الإنسانية، وفي مقدمتها العدل والرحمة والتعايش.

يتحقَّقُ تجاوز وعلاج مشكلة التطرف والتكفير المعقدة المستعصية والمستمرة لسنوات طويلة، عبر بناء رؤية مركبة تستوعب تعقيد الواقع، وتنتقل من ردود الأفعال إلى إنتاج المعرفة، ومن تفسير الظواهر إلى تفكيك جذورها العميقة، بما يضع العالم العربي والإسلامي والعالم أجمع أمام فضاء جديد أكثر وعيا وصلابة وقدرة على مواجهة التحديات الفكرية والسياسية.

من هنا تتضح أهمية تأسيس مقاربة مختلفة جذريًا، تتجه إلى تفكيك الأسباب ولا تكتفي بملاحقة النتائج؛ ذلك لأن الأزمة كامنة في المنظومة الفكرية التي سمحت بتوليد السلوك الإرهابي واستمراره، من خلال قراءات جزئية للنصوص، وتوظيف سياسي للتأويلات، وإعادة إنتاج مفاهيم فقهية تراثية خارج سياقاتها القرآنية الجامعة.

إذنْ تمثل العودة إلى القرآن الكريم باعتباره المصدر الأول للتشـــريع والقيم، في هذا التصور نقطة الانطلاق الأساســـية، باعتبارها إعادة تأســـيس للفهم الديني على قواعده الأولى التي أرســـت قيم العـــدل والرحمة والتعددية والتعايش الإنســـاني؛ فالنص القرآني في جوهره خطاب رحمة وعدل وإحســـان وإعلاء لكرامة الإنســـان وحماية لحريته وحقوقه، أما خطابُ الكراهية والتكفير فتمَّ إنتاجُه عبر طبقات لاحقة من التفسيرات التراثية التي تأثرت بسياقات سياسية وصراعات تاريخية بعينها.

من هذا المنظور، فإن ما جرى تداوله عبر قرون من شـــروح وتأويلات فقهية، يحتاج إلى عملية مراجعة علمية صارمة، تســـتهدف التمييز بين النص المؤسس وبين ما أُلحق به من قراءات بشرية.

الخلط بين المقدس والاجتهاد البشـــري هو أحد أهم المسارات التي أنتجت حالة الاضطراب الفكري، وفتحت المجال أمام قراءات متطرفة اســـتطاعت أن توظف الإسلام في مشروع سياسي قائم على الإقصاء والعنف.

جرى في الســـنوات الأخيـــرة الاعتماد على معالجات جزئية للأزمة، ســـواء عبر تطوير بعض المناهج أو إضافة مفردات خطابية حول التســـامح، إلا أن هذه المعالجات بقيت في نطاق الترميم السطحي، لأنها لم تمسّ الجذور العميقة التي تتغذى منها الثقافة التكفيرية، والإبقاء على البنية التقليدية للخطاب الديني، دون مراجعة نقدية شـــاملة، يعني عمليًا اســـتمرار إنتاج الأسباب نفسها التي تقود إلى النتائج ذاتها، وإن اختلفت الأشكال واللافتات.

لذا نجد أن هناك ضرورة ملحة لبناء شراكة معرفية ومؤسسية بين المؤسسات الدينية في العالم العربي والمشـــروع الإصلاحي الذي تتحرك به مؤسسة رسالة

السـلام العالمية، من أجـل الانتقال من مرحلـة رد الفعل إلـى مرحلة الفعل المُؤسِّس، ومن دائرة الإدانة إلى دائرة التفكيك والبناء.

يمثِلُ هذا التعاون في نظرِنا ضرورة تاريخية تمليها طبيعة التحديات التي تواجه المجتمعات، وحاجة الأمن الفكري إلى إعادة تأسيس شامل.

وفي ضوء دعوة عبد الفتاح السيسـي إلى تجديـد الخطاب الديني وتجفيف منابع التطرف، تتأكد الحاجة إلى مشـروع فكري متكامل قادر على تحويل هذه الدعوة إلـى برنامج معرفي تطبيقي، يقدم أدوات منهجيـة لإعادة قراءة التراث، وبناء وعي ديني جديد قائم على المقاصد العليا للقرآن الكريم.

يقعُ على القيادات والنخب الإسلامية اليوم واجبُ إعادة تأسيس شاملة لفهم الإسلام، تعيد الاعتبار للنص القرآني كمرجعية عليا، وتفصل بينه وبين التراكمات التاريخية التي شـابها التوظيف السياسي والتأويل المغلق الإكراهي، ومن خلال هذا التصور، يمكن بناء أرضية فكرية جديدة تستجيب لتحديات العصر، وتقطع الطريق أمام كل محاولات توظيف الدين في إنتاج العنف أو تبرير الإقصاء.

لا يمكن لمواجهة التطـرف والتكفير أن تتحقق إلا عبر ثـورة فكرية حقيقية تعيد تعريف العلاقة بين الإنسـان والنص، وبين الإسلام والحياة، وبين المقدس والاجتهـاد، بما يضمن بناء مجتمع إنسـاني أكثر توازنًا، وأقـدر على التعايش والسلام.

لا يصحُّ التوقُّفُ عند حدود تشـخيص الأزمـة أو توصيف مظاهر الخلل في بنية الخطاب الديني المعاصر، وما يجب عمله هو الانتقال من مرحلة الكشـف

إلى مرحلة البناء، ومن توصيف الداء إلى تقديم مشروع متكامل للعلاج. فالأمم تنقذهـا القدرة على إنتـاج رؤية إصلاحيـة تمتلك الشـجاعة الفكرية والعمق الحضاري، وتستطيع أن تعيد توجيه الوعي العام نحو المنابع الأولى للإسلام في صفائه ونقائه الإلهي.

تبدأ نقطة الانطلاق للحل والعلاج الشامل والنهائي لمعضلة التكفير والإرهاب من التمييز الحاسـم بين «الخطاب الإلهي» الذي يمثلـه القرآن الكريم كونَه وحيًا محفوظًا يحمل قيمًا مطلقة من العدل والرحمة والحرية والسلام، وبين «الخطاب الديني» الذي تشـكَّل عبر قرون طويلة من الاجتهادات والتفسـيرات والروايات البشرية المتأثرة بظروف السياسة والصراع والتاريخ والثقافة السائدة في كل عصر.

الخلط بين هذين المسـتويين هو الذي أنتج حالـة الاضطراب الكبرى التي عاشها ويعيشها العالم بأسره اليوم؛ فعندما تُمنح الروايات البشرية والفقه التراثي قداسة النص الإلهي ذاته، يصبح من الصعب مراجعتها أو مساءلتها، وتتحول إلى أدوات مغلقة تعيد إنتاج الانقسام والكراهية والتعصب والتكفير واستباحة الدماء المحرمة باسم الدين.

دعوتُ قبل سنوات إلى مشـروع عملي واضح المعالم، يبدأ من المؤسسات الدينية الكبرى التي تمتلك التأثير الأوسـع في تشـكيل الوعي الإسلامي، وفي مقدمتها الأزهر الشـريف ودار الإفتاء المصرية ووزارة الأوقاف المصرية، عبر تأسـيس مرجعية موحدة للدعوة الإسـلامية، تكون قـادرة على صياغة خطاب قرآني جامع يعيد تقديم الإسـلام للعالم رسالةً إنسانيةً كبرى، لا كمنظومة صراع دائم مع البشرية.

وقد دعوتُ في السابق وها أنا أجدِّدُ الدعوة اليوم- إلى تشكيل لجنة تضم كبار العلماء والمفكرين والمختصين في الدراسات القرآنية والفكرية والاجتماعية، تتولى إعداد وثيقة شاملة بعنوان: «الإسلام رحمة وعدل وحرية وسلام»، تكون بمثابة إعلان حضاري جديد يعيد تصويب المفاهيم التي جرى تشويهها عبر تراكمات طويلة من الخطابات المتشددة والتفسيرات المغلقة.

تكمن أهمية هذه الوثيقة في قدرتها على إعادة بناء المرجعية الفكرية التي تُقدَّم من خلالها صورة الإسلام إلى العالم؛ فالمشكلة الكبرى أن الخطاب الديني التقليدي قدّم الروايات والتفسيرات البشرية باعتبارها المصدر الحاكم لفهم الإسلام، حتى أصبحت هذه الروايات هي العدسة التي يُنظر من خلالها إلى القرآن، بدلًا من أن يكون القرآن نفسه هو المرجعية العليا الحاكمة على كل ما سواه.

تتكامل هذه الرؤية الإصلاحية مع دعوة عبد الفتاح السيسي إلى تجديد الخطاب الديني، لأن التجديد الحقيقي يعني إعادة بناء المنهج الذي يُفهم به الدين، وتحرير العقل الإنساني من التراكمات التراثية التي حجبت عنه نور القرآن المجيد.

يستهدف هذا المشروع تحرير المقدس الإلهي من التوظيف البشري الذي شوّه صورته، وإعادة وصل المسلمين بالمصدر الأول الذي أنزل الله فيه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: 107).

فالإسلام الذي جاء رحمة للعالمين لا يمكن أن يتحول إلى مشروع كراهية، والدين الذي أقام ميزانه على العدل لا يمكن أن يكون أداة لاستباحة الإنسان أو

إهانته أو إقصائه، لذلك فإن بناء خطاب جديـــد، قائم على القرآن وقيمه الكلية، أصبح ضرورة وجودية لحماية المجتمعات حول العالم، وصيانة الأمن القومي، واستعادة الصورة الحقيقية للإسلام في وجدان الإنسانية كلها.

الدعوة التي أطلقها عبد الفتاح السيسي بشأن استحالة أن يعيش العالم في ظل تصور يقوم على صدام المسلمين مع مليارات البشر المختلفين معهم في العقيدة، كانت تعبيـــرًا عن إدراك عميق لطبيعـــة الأزمة الفكرية التي تهـــدد المجتمعات الإسلامية وتهدد معها استقرار العالم بأسره؛ فالرئيس حينما تحدث عن خطورة الفهم الذي يبرر قتل غير المســـلمين أو معاداتهم على أساس ديني، كان يلامس جوهر المـــأزق الحضاري الذي نتج عن تراكم طويل من الخطابات التي أبعدت الإسلام عن رسالته القرآنية الكبرى.

تتَّضحُ إذنْ مســـاحة التلاقي العميقة بين هذه الدعوة وبين المشـــروع الفكري الذي تقدمنا به وعرضناه على كل المعنيين قبل ســـنوات، وهانحنُ نعيدُ عرضه، لأن القضية معركة وعي تتعلق بتحديد المرجعية التي يُفهم من خلالها الإســـلام ذاته؛ فهل المرجعية هي القرآن الكريم الخطاب الإلهي الذي يحمل قيم الرحمة والعدل والتعارف الإنســـاني، أم هي تراكمات بشـــرية جـــرى إنتاجها وتأليفها وتوظيفها عبر التاريخ في سياقات الصراع السياسي والمذهبي؟

أُعيدُ الدعوة إلى تأسيس مرجعية تقوم على إعادة الاعتبار للخطاب الإلهي النقي الذي جاء به القرآن الكريم، ذلك الخطاب الذي رفع من شأن الإنسان باعتباره إنسانًا قبل أي تصنيف آخر، ورسّـــخ مبدأ التعددية باعتبارها سُنَّة إلهية في الكون، كما قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (هود: 118).

فالاختلاف في الرؤية والعقيدة والانتماء قدمه القرآنُ باعتباره جزءًا من طبيعة الوجود الإنساني، ولذلك جاء الخطاب القرآني مؤسسًا على الحوار والإقناع والحرية، لا على الإكراه والإلغاء. ولهذا أكد القرآن الكريم في أوضح صوره: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ (البقرة: 256)

كما رسخ مبدأ الكرامة الإنسانية العامة بقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ (الإسراء: 70).

تؤسس هذه الآيات وغيرها لرؤية حضارية واسعة تجعل العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين قائمة على التعارف والتعاون والعدل والرحمة، لا على الكراهية أو الاستعلاء أو فكرة الحرب الدائمة مع العالم.

نشأت الأزمة الكبرى حينما تم الخلط بين هذا الخطاب الإلهي الجامع وبين ما يمكن تسميته «الخطاب الديني» الذي صاغه عبر القرون بعض الدعاة والفقهاء المتأثرين بصراعات السياسة والتاريخ؛ فمع مرور الزمن، ظهرت اتجاهات حولت الإسلامَ من رسالة أخلاقية وإنسانية إلى مشروع تعبئة وصدام، وأُعيد إنتاج مفاهيم تقسيم العالم والبشر وفق ثنائيات حادة، ثم جرى إلباس هذه التصورات ثوب القداسة، حتى بدا وكأنها تمثل الإسلام نفسه.

خرجت أجيال من «الدعاة السياسيين» الذين تعاملوا مع الإسلام باعتباره أداة للسيطرة والحشد والاستقطاب، هؤلاء روّجوا لأفكار لم يعرفها القرآن الكريم، أفكار قائمة على الكراهية واستباحة المختلف، وعلى تمجيد العنف فانتشرت لغة الذبح والحرق والقتل، وتحولت بعض المنابر إلى ساحات تعبئة نفسية ضد العالم.

خرجت تنظيمات مثل القاعدة وداعــش، من بيئة فكرية تراكمت فيها مفاهيم التكفير والاستعلاء واحتكار الحقيقة، لقد أخذت تلك الجماعات أكثر التفسيرات تشددًا، وأعادت توظيفها في مشروع دموي عابر للحدود، مستفيدة من انهيارات سياسية وصراعات إقليمية، ومن غياب مشروع ديني إصلاحي يمتلك الشجاعة الكافية لتفكيك الجذور الفكرية للأزمة.

تتحقَّقُ المواجهة الجذريــة الناجزة لهذه التنظيمــات بمعالجة الأفكار؛ لأن الإرهاب في حقيقته يبــدأ فكرة قبل أن يتحول إلى رصاصة، ويبدأ خطابًا قبل أن يصبح تنظيمًا مسلحًا، ولذلك فإن المعركة الحقيقية هي معركة استرداد الإسلام مــن القراءات التي اختطفته، وإعادة وصل النَّاس بالمصدر الأول الذي أنزل الله فيه الرحمة للعالمين.

تلتقي دعوة الرئيس السيســي إلى تجديد الخطاب الديني مع جوهر المشروع الإصلاحي المستلهم من القرآن الكريم؛ لأن التجديد المطلوب هو بمثابة إعادة تأســيس المرجعية ذاتهــا، والتمييز الواضح بين الوحــي الإلهي المقدس وبين الاجتهاد البشري القابل للنقد والمراجعة.

يحتاج العالم اليوم إلى مشــروع قرآني شامل يعيد تقديم الإسلام في صورته الحقيقية (دينًا للحرية والعدل والرحمة والسلام، وقادرًا على بناء إنسان متوازن يعبد الله ويعمر الأرض ويحترم كرامة البشــر جميعًــا)، ولا يحتاج إلى خطاب دفاعي يبرر الإسلام بعد كل جريمة ترتكب باسمه.

الدعوة إلى تصحيح الخطاب الديني التي أطلقها عبد الفتاح السيسي كانت في جوهرها نداءً تاريخيًا لإعادة النظر في البنية الفكرية التي تشــكل وعي المسلمين

عبــر عقود طويلة، بعد أن أصبحت التفســيرات والاجتهادات مصدرًا لحالة من الانغلاق والتوتر والصدام مع العالم، أما الاســتجابة الموضوعية والعملية لهذا النداء فهي التي تنطلق من إعادة تأسيس العلاقة بين النَّاس وبين المصدر الإلهي الأول الذي جاء به القرآن الكريم.

ندعــو مجدَّدًا كل المتصليــن بالملف الديني أن يثبتوا الخــط الفاصل الذي وضعناه واضحًا بين «الخطــاب الإلهي» و«الخطاب الديني»، لأن الخلط بينهما كان من أخطر الأسباب التي أدت إلى اضطراب الوعي الديني في العصر الحديث؛ فالخطاب الإلهي يتمثل في القرآن الكريم الذي أنزله الله ســبحانه وتعالى هدايةً للناس كافة، وجعله الرســالة الخاتمة التي تحمل قيــم الرحمة والعدل والحرية والسلام.

وقد حمّل الله رســوله الكريم مسؤولية تبليغ هذه الرسالة في نقائها المكتمل فقال ســبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُــولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّــهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّــهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ (المائدة:67)

فالرســالة التي كُلّف بها النبي عليه الصلاة والسلام كانت رسالة موجهة إلى الإنسانية كلها، مشــروعًا إلهيًا لتحرير الإنســان من الظلم والخوف والكراهية، ولذلك جاء القرآن مؤسسًا لعلاقات إنسانية تقوم على التعارف والتعاون والعدل واحترام حرية الاعتقاد، لا على الإقصاء أو الاستعلاء أو الصدام الحضاري.

تشكل ما يمكن تســميته «الخطاب الديني» عبر قرون طويلة من الاجتهادات البشرية والتفســيرات الفقهية والروايات التاريخية التي تأثرت بظروف السياسة والصراع والمصالح والمذاهب، ومع مرور الزمن، اختلط هذا التراث البشــري

بالنص المقدس، حتى بدا في وعي قطاعات واسعة من المسلمين وكأنه جزء من الوحي نفسه.

جاءت الحاجة الملحة إلى بناء مرجعية دعوية جديدة تعيد تقديم الإسلام في صورتــه القرآنية النقية، وتفصل بين الوحي الإلهــي الثابت وبين التأويلات التي صنعتها ظروف التاريخ.

وفي هذا الإطار، أرى أن الدولة المصرية بما تمتلكه من ثقل حضاري وديني ومؤسســي، قادرة علــى أن تقود مشــروعًا عالميًا لتصحيح الخطــاب الديني، بالتعاون مع المؤسسات الفكرية والدعوية والإصلاحية، وفي مقدمتها المشروع الذي قدمته عبر كتاب (رسالة الإسلام: رحمة وعدل وحرية وسلام).

يقدمُ هذا الكتاب أساسًــا عمليًا يمكن البناء عليه لإعداد وثيقة جامعة بعنوان: «الإســلام رحمة وعدل وحرية وســلام»، تكون بمثابة مرجعية فكرية ومعرفية يُرجــع إليها في تطويــر المناهج التعليميــة، والخطابات الإعلاميــة، والبرامج الدعوية، بهدف إعادة تشــكيل الوعي العام على أسس قرآنية وإنسانية، وتجفيف المنابع الفكرية التي تتسلل منها أفكار التطرف إلى عقول الشباب.

وتــزداد أهمية هذه الوثيقة إذا مــا أدركنا أن العالم بأســره أصبح يواجه أزمة حقيقية مع تصاعد ظاهرة التشدد العنيف، وأن كثيرًا من الدول العربية والإسلامية والغربية تبحث اليوم عن رؤية متكاملــة تتجاوز الحلول الأمنية المؤقتة، وتنتقل إلى معالجة الجذور الفكرية والثقافية للأزمة، لقد أصبحت التنظيمات المتطرفة قادرة على استقطاب الشــباب عبر خطاب ديني مشوّه يســتغل الفراغ المعرفي والاضطراب النفسي والاجتماعي، وهو ما يفرض ضرورة وجود مرجعية دعوية

موحدة تمتلك القدرة على تفكيك هذا الخطاب وكشف تناقضه مع القرآن الكريم.

في هذا السياق، تتزايد المخاوف الدولية من اتساع دوائر التطرف داخل المجتمعات الغربية نفسها، خاصة مع تزايد أعداد المنخرطين في التنظيمات الإرهابية أو المتأثرين بخطابها، وقد دفعت هذه التحديات مؤسسات دولية وأوروبية إلى الدعوة لتعزيز التعاون مع الدول الإسلامية من أجل بناء رؤية فكرية أكثر عمقًا لمواجهة التشدد، إدراكًا منها أن الحل الأمني وحده لا يكفي، وأن المعركة الحقيقية تبدأ من استعادة المعنى الصحيح للدين.

إن آلاف الشباب الذين جرى الزج بهم في مشاريع العنف والتطرف جرى توجيه وعيهم عبر خطاب تعبوي قائم على الخوف والكراهية والاستعلاء، حتى تحولت «ثقافة الموت» إلى أداة لتجنيدهم وتدمير إنسانيتهم، لذلك فإن فإن تأسيس مرجعية دعوية موحدة تفصل بوضوح بين الخطاب الإلهي والخطاب الديني يمثل خطوة إستراتيجية لإنقاذ هؤلاء الشباب من الوقوع في قبضة الجماعات التي تستخدم الإسلام لتحقيق أجندات سياسية لا تمت إلى الإسلام بصلة.

أما الإسلام الذي جاء به القرآن الكريم، فهو دين يفتح أبواب الحياة أمام الإنسان، ويجعله خليفة في الأرض ليبني ويعمر ويحقق العدل والسلام، ولذلك فإن استعادة هذا المعنى القرآني العميق أصبحت ضرورة إستراتيجية لحماية المجتمعات وصيانة الأمن القومي وبناء مستقبل أكثر استقرارًا وإنسانية للأجيال القادمة.

كسب «العقول والقلوب» عبر نشـــر الأفكار الصحيحة هو المؤشر الحقيقي للانتصار الكامل علـــى الإرهاب؛ فالمعركة في جوهرها معركة وعي وإنســـان وحضارة ومستقبل، ليست معركة سلاح فقط.

تحويل دعوة الرئيس السيســـى لتصحيح الخطاب الديني إلى مشروع عملي ومؤسســـي هو ضرورة تاريخية، لحماية العالم الإسلامي والإنسانية كلها وليس مصر فقط من ثقافة الموت التي تروج لها جماعات الإرهاب.

يحتاج العالم اليوم إلى إعادة اكتشـــاف الإسلام الحقيقي؛ الإسلام الذي جاء رحمة للناس جميعًا، الإسلام الذي يبنى الإنسان ولا يهدمه، ويحيى القلوب ولا يزرع الكراهية فيها، ويصنع الحضارة ولا يصنع المقابر.

وحينما تنتصر «ثقافة الحياة»على «ثقافة الموت»، وعندما يســـتعيد الخطاب الإلهي مكانته بعيدًا عن تفسيرات التطرف والكراهية، يمكن للعالم بأسره أن تبدأ مرحلة جديدة من السلام والاستقرار والتقدم، تســـتعيد فيها رسالتها الحضارية ودورها الإنساني العظيم.

ولهـــذا فإن تبني الدولة المصرية لهذه الرؤية الإصلاحية ســـيكون مشـــروعًا حضاريًا متكاملًا لإعادة بناء الإنســـان العربي والمسلم على قيم الحياة والرحمة والحرية والعمل والعمران؛ فالمعركة الحقيقية هي مع الثقافة التي تُنتج الإرهاب، ومع البنية الفكرية التي تمجِّد الموت وتحتقر الحياة.

*****

مصر.. القلب العربي النابض

هكذا علَّمنا التاريخ عن مواقف مصر المشـــرفة التي تتعامل مع العرب معاملة الشـــقيق الحقيقي، وتقف معهم في كل قضاياهم دون ثمن ولا مِنَّة ولا مصلحة سياســـية أو مادية، إنما تســـتمد قيمها العربية من تاريخ عريق أثبتته بالدم والمال والعرق والنضال، وتضحيات أبنائها بدمائهم في سبيل القضايا العربية، ذلك هو قدرها سياســـيًا وجغرافيًا وقوميًا، فهي بمثابة القلب في الجسد العربي المتهالك والمتصارع على أتفه الأمور.

عندما أتأمل تاريخ الأمة العربية في لحظات انكســـارها الكبرى، أجد أن مصر كانت دائمًا الدولة التي تتحمل العبء الأكبر في حماية الهوية العربية، وصيانة ما تبقى من تماسك هذا الجسد الذي تعرض عبر العقود الطويلة لمحاولات تمزيق منظمة، استهدفت تفكيك الدولة الوطنية، وإشعال الصراعات الطائفية والمذهبية والعرقية، حتى تتحول المنطقة كلها إلى ســـاحات مفتوحة للفوضى والاحتراب والاستنزاف.

الحديث عن مصر ليـــس حديثًا عن حدود جغرافية أو تعداد ســـكاني أو قوة عســـكرية فحســـب، إنه حديث عن فكرة حضارية متجذرة في التاريخ الإنساني كلـــه؛ فهذه الدولة التي صنعت واحدة من أقدم الحضارات في العالم، ظلت عبر آلاف السنين مركزًا للتوازن الإقليمي، وحينما كانت تضعف كانت الأمة العربية

كلها تدخل في دوائر الاضطراب والتفكك، وحينما كانت تسترد عافيتها كانت المنطقة بأسرها تعيد شيئًا من توازنها المفقود.

لذلك لم يكن غريبًا أن تتحمل مصر عبر تاريخها الحديث أعباءً تفوق طاقتها الاقتصادية والسياسية أحيانًا، دفاعًا عن قضايا الأمة العربية؛ فمن فلسطين إلى الجزائر، ومن اليمن إلى العراق، ومن لبنان إلى ليبيا، ظل الدم المصري حاضرًا في كل معارك الدفاع عن الأمن القومي العربي، وظلت القاهرة رغم كل ما تعرضت له من ضغوط واستهداف، تمثل نقطة الارتكاز الرئيسية في معادلة الاستقرار العربي.

لقد دفعت مصر أثمانًا باهظة نتيجة تمسكها بدورها القومي. دفعت من اقتصادها، ومن استقرارها الداخلي، ومن دماء أبنائها، لأنها كانت تدرك بحكم موقعها الجغرافي والتاريخي أن سقوط أي دولة عربية في الفوضى يمتد أثره إلى كامل الإقليم ولا يبقى محصورًا داخل حدودها؛ فالأمن القومي المصري لم يكن يومًا منفصلًا عن الأمن القومي العربي، وهذه حقيقة أثبتتها الجغرافيا قبل أن تؤكدها السياسة.

من يقرأ خرائط الصراع في المنطقة يدرك أن استهداف مصر كان استهدافًا لفكرة الدولة العربية المركزية القادرة على حفظ التوازن ولم يكن يومًا استهدافًا لدولة منفردة، ولهذا تعرضت مصر عبر العقود لموجات متتالية من الضغوط والحروب والمؤامرات ومحاولات الإضعاف، لأن بقاءها قوية يعني بقاء فكرة الأمة العربية نفسها حية وقادرة على المقاومة.

لقد أدركت قوى كثيرة عبر التاريخ أن إسـقاط مصر أو إنهاكها يمثل المدخل الأخطر لإعادة تشـكيل المنطقة وفق خرائط التفتيت والفوضى، ولهذا شـهدنا كيف جرى الاستثمار في تأسيس جماعة الإخوان في عشرينيات القرن الماضي من قلب مصر لضرب التماسـك الوطني وتفتيت النسـيج الاجتماعي، ونشـر الجماعات المتطرفة، وتمويل الفوضى، وضرب مؤسسـات الدولة الوطنية في عدد من البلدان العربية، بهدف صناعة شـرق أوسط ممزق تتحول فيه الجيوش إلى ميليشـيات، والدول إلى كيانات طائفية متصارعة، والشعوب إلى جماعات خائفة جائعة تبحث فقط عن البقاء.

في قلب هذه العاصفة، بقيت مصر تمثل السـد الأخير أمام انهيار شامل كان يمكن أن يبتلع المنطقة كلها؛ ولهذا فإن معركة كانت معركة الأمة العربية بأكملها مصر ولم تكن يومًا معركة داخلية تخص المصريين وحدهم؛ لأن سقوط الدولة المصرية كان سيعني عمليًا انهيار آخر مراكز التوازن الكبرى في العالم العربي.

لذلك إذنْ أفهـم تمامًا لماذا أصبحـت مصر هدفًا دائمًا لحملات التشـويه والحصـار ومحاولات بث اليـأس والإحباط داخل شـعبها؛ فالقوى التي تريد تفكيك المنطقة تـدرك أن بقاء الجيش المصري قويًا، وبقاء مؤسسـات الدولة متماسكة، وبقاء الوعي الوطني حيًا داخل الشعب المصري، يعني إفشال مشروع الفوضى الشاملة الذي سعت إليه جماعات وتنظيمات وقوى إقليمية ودولية على مدار سنوات طويلة.

مصـر دولة تحمل بحكم التاريخ مسـؤولية ثقيلة تجـاه محيطها العربي ولا تبحـث عن الهيمنة كما يحاول البعض تصويرهـا، وحينما تتحرك لحماية أمنها

القومي، فإنها فـــي الوقت ذاته تحمي المجال العربي كله من الانهيار، ولهذا فإن اســـتقرار مصر يمثل اليوم ضرورة إســـتراتيجية للأمة العربية، لا لأن المصريين يرددون ذلك عاطفيًا، لكن لأن الوقائع الصلبة على الأرض أثبتت أن غياب مصر القوية يفتح أبواب الفوضى على الجميع.

لقد كشـــفت الســـنوات الأخيرة حجم المخاطر التي كانت تحيط بالمنطقة، بعدما تحولت بعض الدول العربية إلى ســـاحات مفتوحـــة للتدخلات الأجنبية والتنظيمات المتمردة المســـلحة والاقتتال الداخلي. وفي المقابل، أثبتت مصر أن الدولة الوطنية القوية، القائمة على جيش متماسك ومؤسسات مستقرة ووعي شعبي راسخ، تظل الحصن الأخير أمام مشاريع التقسيم والانهيار.

إنني عندما أتحدث عن مصر كونَها القلب العربي النابض، فإنني أصف حقيقة إستراتيجية مُستقرة تؤكدها حركة التاريخ والجغرافيا والسياسة معًا ولا أستخدم تعبيرًا إنشـــائيًا أو حماســـيًا أو عاطفيًا؛ فالقلب عندما يضعف يختلُّ الجسد كله، وحينما يتوقف عـــن أداء وظيفته تدخل بقية الأعضاء في حالة انهيار متســـارع، وكذلك كانت مصر عبـــر التاريخ العربي الحديث؛ إذا اشـــتدت عليها الأزمات ارتجفت المنطقة كلها، وإذا اســـتعادت قوتها عاد شـــيء من التوازن إلى العالم العربي.

لهذا فإن الحفاظ على الدولـــة المصرية، ودعم قدرتها على الصمود، وتعزيز وعي شـــعبها بحجم التحديـــات المحيطة به، يمثل واجبًا قوميًّـــا يتجاوز حدود السياســـة اليومية والخلافات العابرة؛ فمصر اليوم تخوض معركة وجود حقيقية دفاعًا عن الدولـــة الوطنية، وعن فكرة الأمة، وعن حق الشـــعوب العربية في أن

تعيش داخل أوطان مستقرة لا تحكمها الميليشيات ولا تعبث بها التنظيمات المتطرفة ولا تتحكم في مصيرها القوى الخارجية.

وهذه المعركة في جوهرها معركة وعي وحضارة وهوية وإدراك عميق لمعنى الدولة، ولمعنى الأمن القومي، ولمعنى أن تبقى الأمة العربية قادرة على الحياة في عالم لا يرحم الضعفاء، ولا يعترف إلا بالأمم التي تعرف كيف تحمي نفسها وتصون وجودها وتتمسك بجذورها الحضارية والتاريخية.

وتبقى مصر فوق كل الصغائر والمؤامرات ضدها من بعض أشقائها، تؤدي واجبها بكل التفاني والإخلاص، مترفعة عن السفاسف من المواقف السلبية، ولا تخلط الأوراق بين الواجب القومي، وبين رد الفعل على من يقوم بطعنها بخناجر مسمومة من الخلف، وستظل وفية لعروبتها وقائدة لمسيرة أمتها العربية ومدافعة عن أشقائها، ولو أخطأ البعض في حقها، فالعظيم لا يؤثر فيه الصغار.

هذه الحقيقة هي خلاصة تجربة تاريخية طويلة أثبتت أن الدولة المصرية تمتلك من العمق الحضاري والوعي الإستراتيجي ما يجعلها قادرة على التفرقة بين الخلافات العابرة وبين المصير العربي المشترك؛ فكم من حملات تشويه تعرضت لها مصر عبر العقود، وكم من محاولات للنيل من دورها القومي، وكم من مواقف جاحدة تناست تضحيات المصريين ودماء جنودهم التي سالت دفاعًا عن الأمة العربية من المحيط إلى الخليج، ومع ذلك بقيت القاهرة تتحرك بمنطق الدولة الكبرى التي تدرك أن مسؤوليتها التاريخية أكبر من الانفعال اللحظي وأعمق من ردود الأفعال الضيقة.

إن الدول الصغيرة في رؤيتها السياسية قد تدفعها الخلافات المؤقتة إلى الخصومة الشاملة أو إلى التخلي عن واجباتها القومية، أما الدول العميقة

الجذور، الراسخة في التاريخ، فإنها تنظر إلى المنطقة من زاوية المصالح الإستراتيجية الممتدة، وتدرك أن انهيار أي جزء من الجسد العربي ينعكس في النهاية على الجميع، لذا كانت مصر دائمًا أكثر وعيًا بحقيقة الترابط العضوي بين أمنها القومي وأمن محيطها العربي، حتى في أصعب اللحظات التي تعرضت فيها للطعن أو التآمر أو محاولات العزل.

لقد واجهت مصر في مراحل مختلفة حملات إعلامية وسياسية منظمة حاولت التقليل من دورها أو التشكيك في نواياها أو تصويرها وكأنها تسعى للهيمنة، بينما كانت الحقيقة على الأرض تؤكد أن الجيش المصري كان يقاتل الإرهاب دفاعًا عن المنطقة كلها، وأن الدولة المصرية كانت تتحمل أعباءً ضخمة لمنع انهيار الإقليم وسقوطه الكامل في الفوضى، وحينما تمددت التنظيمات الإرهابية في عدد من الدول العربية، كانت مصر من أوائل الدول التي حذرت من خطورة المشروع التخريبي الذي يستهدف تفكيك الجيوش الوطنية وتحويل الدول إلى ساحات اقتتال دائم.

ومع ذلك، لم تنزلق مصر إلى خطاب الكراهية تجاه من أساؤوا إليها، لأنها تدرك أن الانفعالات المؤقتة لا تبني أوطانًا ولا تصنع مستقبلًا؛ فالدولة التي تحمل إرثًا حضاريًا بهذا الحجم تتحرك بمنطق المسؤولية التاريخية لا تتحرك بمنطق الثأر السياسي أو الحسابات الصغيرة، ولهذا ظلت مصر تمد يدها للعرب جميعًا، حتى لمن اختلفوا معها أو تجاوزوا في حقها، لأنها كانت ترى دائمًا أن الخطر الحقيقي يكمن في المشاريع التي تستهدف اقتلاع الأمة كلها من جذورها الحضارية والثقافية والسياسية، ولا يكمن فقط في الخلافات البينية.

لقد أثبت التاريخ العربي الحديث، مرة بعد أخرى، أن كثيرًا من المواقف التي تعرضت بسببها مصر لحملات التشويه أو الاتهامات أو محاولات العزل، كانت في حقيقتها تعبيرًا عن رؤية إستراتيجية بعيدة المدى امتلكت من النضج والحنكة ما جعلها ترى ما لا يراه الآخرون في لحظة الانفعال أو التوتر السياسي.

حينما حذرت مصر مبكرًا من خطورة إسقاط الدولة الوطنية العربية تحت شعارات الفوضى والشعارات العاطفية غير المحسوبة، تعرضت لهجوم واسع واتهامات قاسية، ثم جاءت السنوات التالية لتكشف كيف تحولت دول عربية عريقة إلى ساحات للميليشيات والتنظيمات المسلحة والانهيارات الاقتصادية والاجتماعية.

وحينما أصرت القاهرة على أن الحلول السياسية والحفاظ على الجيوش الوطنية يمثلان صمام الأمان الأخير للأمة، كانت تدرك بحكم خبرتها التاريخية أن هدم مؤسسات الدولة يفتح أبواب الخراب لعقود طويلة.

لقد ثبت مع مرور الزمن أن مصر كانت تقرأ المشهد بعين الدولة الحضارية التي تنظر إلى مآلات الأحداث لا إلى مكاسب اللحظة، وأن قراراتها كثيرًا ما انطلقت من إدراك عميق لتوازنات المنطقة ولطبيعة المخاطر التي تستهدف العالم العربي كله.

لهذا عادت أطراف كثيرة، بعد سنوات من الفوضى والدمار، لتكتشف أن الرؤية المصرية كانت الأكثر اتزانًا وواقعية، وأن ما بدا للبعض في لحظة معينة موقفًا حذرًا أو مختلفًا، كان في حقيقته تعبيرًا عن مسؤولية تاريخية ووعي

إستراتيجي يصلح أن يكون درسًا متجددًا للأجيال العربية القادمة في كيفية إدارة الأزمات وحماية الأوطان من الانهيار.

تكمن عظمة مصر الحقيقية في قدرتها على الصبر الإستراتيجي، وفي امتلاكها رؤية أوسع من الحسابات الضيقة لا فقط في قوتها العسكرية أو وزنها السياسي؛ فالدولة المصرية تعلمت عبر آلاف السنين أن الأوطان الكبرى لا تُدار بردود الفعل، وأن القيادة الحقيقية تعني الحفاظ على توازن المنطقة حتى وسط العواصف والخصومات والضغوط.

من يتأمل المشهد العربي خلال العقود الأخيرة يكتشف أن كثيرًا من الدول التي راهنت على إضعاف مصر أو التقليل من دورها، عادت لتدرك مع الوقت أن غياب القاهرة عن موقعها الطبيعي يفتح أبواب الفوضى على الجميع. فحينما تعرضت بعض الدول العربية لخطر الانهيار الداخلي أو التهديدات الإرهابية أو التدخلات الخارجية، كانت مصر حاضرة سياسيًا وأمنيًا ودبلوماسيًا، تتحرك دفاعًا عن استقرار المنطقة، لأنها تنظر إلى الأمن العربي باعتباره شبكة مترابطة لا يمكن فصل أجزائها عن بعضها البعض.

ولذلك فإن مصر بقيت، رغم كل الجراح، الدولة التي تحافظ على ثوابتها القومية، وترفض المتاجرة بالقضايا العربية، وتدرك أن مسؤوليتها التاريخية لا تسقط بسبب إساءات عابرة أو مواقف متقلبة، فالأمم الكبيرة تُقاس بقدرتها على تجاوز الصغائر، وباستمرارها في أداء دورها الحضاري حتى وسط محاولات الإنهاك والتشويه.

لأجلِ ذلك كلِّه أفهم سـرّ بقاء مصر في وجدان الأمـة العربية رغم كل ما مر بها ومرّ على المنطقة من تحولات قاسية؛ فالمصريون بطبيعتهم يحملون شعورًا عميقًـا بالانتماء العربي، لأنهم يدركون أن قوة مصر لا تنفصل عن قوة محيطها، وأن استقرار الأمة العربية يمثل في النهاية امتدادًا طبيعيًا لاستقرار الدولة المصرية نفسها.

ستظل مصر، بحكم تاريخها وموقعها وثقلها الحضاري، الدولة التي تتجاوز الجراح الشـخصية إلـى الواجب القومـي، وتعلو فوق محاولات الاسـتفزاز والتفكيـك، لأنها تعرف أن رسـالتها أكبر من الحمـلات الإعلامية، وأبقى من المؤامرات العابرة، وأعمق من خلافات السياسـة اليومية، ولهذا سـتبقى دائمًا، مهما اشتدت العواصف، القلب العربي النابض الذي يحمل هموم أمته، ويحاول إنقاذها حتى في اللحظات التي يسـيء فيها البعض فهم هذا الدور أو التقليل من قيمته.

إن الدول الكبرى في تاريخ الأمم لا تنشـغل طويـلًا بمعارك الهامش، لأنها تدرك أن رسـالتها أوسـع من الخصومات الصغيرة، وأن مسؤولياتها الحضارية أكبر من أن تُسـتهلك في الرد على الإسـاءة أو الانحدار إلى صغائر النزاعات، ولهذا بقيت مصر، عبر تاريخها الطويل، متسـامية فوق كثير من الجراح، منشغلة بحماية الكيـان العربي من التفكك، ومدركة أن القائد الحقيقي لا يبدد طاقته في الالتفات إلى حملات التشويه بقدر ما يواصل السير نحو أهدافه الكبرى، ويكفي في هذا المقام أن نتأمل الدلالة العميقة لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ (الأعراف: 199).

فهذه الآية الكريمة ترسم منهجًا حضاريًا كاملًا في إدارة الصراعات والمواقف؛ إذ تشـــير إلى أن الانشـــغال بالبناء والإصلاح والقيام بالواجبات الكبرى يقتضي الترفع عن الاســـتنزاف في المعارك الصغيرة التي يفرضها الجهل أو الانفعال أو ضيق الأفق.

ولذلك كانت الدول العظيمة عبر التاريخ أكثر قدرة على تجاوز الإساءة، لأنها تتحرك بعقل الدولة الحضارية التي ترى المســـتقبل، بينما يظل الآخرون أسرى اللحظة العابرة.

ومصر، بحكم تاريخها وثقلها ووعيها العميق بمسؤوليتها القومية، ظلت دائمًا أقرب إلى هذا النمـــوذج الحضاري الذي يضع مصلحة الأمة فوق الحســـابات الضيقة، ويواصل أداء واجبه حتى وسط العواصف وحملات التشويه والإنهاك.

ما تقوم به مصر من موقف الشـــهامة والوفاء لأشقائها الفلسطينيين، وما قدمته لهم فـــي الماضي من تضحيات بأبنائها ودعمها السياســـي والمادي والمعنوي، يؤكد أن الدولة المصرية تعاملت مع القضية الفلســـطينية باعتبارها قضية شـــرف قومي وواجب تاريخي وإنســـاني يرتبط بجوهر الأمن القومي العربي وبالضمير الحضـــاري للأمة كلهـــا، لا باعتبارهـــا ملفًا سياســـيًا عابرًا أو ورقـــة للمناورة الدبلوماسية.

دفعت مصر أثمانًا باهظة دفاعًا عن فلسطين، وارتوت أرض سيناء بدماء آلاف الجنود المصريين الذين قاتلوا في معارك طويلة دفاعًا عن الحق الفلسطيني وعن كرامة الأمة العربية؛ فمنذ حرب عام 1948، مرورًا بحروب الاســـتنزاف وأكتوبر، ظل الجندي المصري حاضرًا في قلب المواجهة، يحمل عبء الدفاع عن قضية

تتعلق بمستقبل المنطقة كلها، وبحق الشعوب العربية في أن تعيش بكرامة داخل أوطانها، ولم تكن تخص الفلسطينيين وحدهم.

حينمـــا أتأمل الموقف المصري عبر العقود، أجـــد أن القاهرة ظلت رغم كل الضغوط والظروف الاقتصادية والتحديات الداخلية، أكثر العواصم العربية ثباتًا في دعم الشـــعب الفلسطيني سياسيًا وإنســـانيًا ودبلوماسيًا؛ فمصر تعاملت معها كمســـؤولية أخلاقية وقومية وإنســـانية، لم تتاجر يومًا بالقضية الفلسطينية، ولم تستخدم معاناة الفلسطينيين وسيلة لتحقيق مكاسب ضيقة.

وفي اللحظات التي اشتدت فيها المآسي على الشعب الفلسطيني، كانت مصر دائمًا حاضرة، تفتح معابرها، وترســـل مساعداتها، وتتحرك سياسيًا لوقف نزيف الدم، وتســـعى إلى حماية المدنيين، بينما كانت المنطقة والعالم يشهدان واحدة من أقسى صور المعاناة الإنسانية في العصر الحديث.

إن ما يواجهه الفلسطينيون منذ عقود يكشف حجم المأساة التي يعيشها شعب حُرم من أبسط حقوقه الإنســـانية والسياسية، في ظل احتلال يمتلك آلة عسكرية هائلة، ويتصرف بمنطق القوة الغاشمة المجردة التي لا تعبأ بالقوانين الدولية ولا بقرارات الشـــرعية الأممية، لقد صدرت عشـــرات القرارات عن الأمم المتحدة وعن مجلس الأمن الدولي تؤكد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتدين الاســـتيطان والانتهاكات المتكررة، إلا أن هذه القرارات بقيت حبيســـة الأدراج السياسية، عاجزة عن فرض العدالة على الأرض.

تتضحُ أمامنا خطورة الأزمة الدولية المعاصرة، حيث أصبحت المعايير الإنسانية تخضـــع لموازين القوة والمصالح، بينما يدفع المدنيون الأبرياء الثمن الأكبر من

دمائهم وأمنهم ومستقبل أطفالهم، فالعالم الذي يرفع شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية يبدو عاجزًا أمام مشاهد القتل والتدمير والحصار والتجويع التي يتعرض لها الفلسطينيون، الأمر الذي خلق حالة واسعة من الغضب والإحباط داخل الوجدان العربي والإسلامي.

في خضم هذه الظروف المعقدة، حافظت مصر على موقف متوازن يجمع بين دعم الحقوق الفلسطينية المشروعة، وبين الحرص على حماية استقرار المنطقة من الانفجار الشامل؛ فالدولة المصرية تدرك أن استمرار الصراع دون أفق عادل للحل يفتح أبواب المنطقة كلها أمام مزيد من العنف والفوضى والتطرف، ويمنح الجماعات المتشددة بيئة خصبة لاستغلال مشاعر الغضب واليأس.

ولهذا فإن الدور المصري كان جزءًا من رؤية أوسع تتعلق بحماية الأمن القومي العربي ومنع انزلاق المنطقة إلى حروب مفتوحة لا نهاية لها؛ فالقاهرة تدرك بحكم خبرتها التاريخية أن غياب العدالة في القضية الفلسطينية سيظل أحد أكبر مصادر التوتر وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط كله.

مصر عندما تدافع عن فلسطين، فإنها تدافع في الوقت ذاته عن فكرة الدولة الوطنية، وعن حق الشعوب في الحياة الحرة الكريمة، وعن ضرورة احترام القانون الدولي، وعن حق الإنسان في أن يعيش فوق أرضه آمنًا بعيدًا عن الاحتلال والقهر والعقاب الجماعي.

ورغم كل ما تعرضت له مصر من أزمات وضغوط ومحاولات إنهاك اقتصادي وسياسي، فإنها لم تتخل عن مسؤوليتها تجاه الشعب الفلسطيني، لأنها تدرك أن

التخلي عن فلسطين، يعني التخلي عن قضية عربية مركزية، علاوة على السماح بانهيار ما تبقى من منظومة القيم التي تحفظ للأمة توازنها الأخلاقي والإنساني.

لهذا ستظل مصر، بحكم تاريخها وموقعها وضميرها القومي، سندًا للشعب الفلسطيني، تتحرك دفاعًا عن حقه في الحياة والحرية والدولة المستقلة، وتواصل أداء دورها مهما تعقدت الظروف وتعددت الضغوط، لأنها تعرف أن الأمم العظيمة لا تتخلى عن واجباتها التاريخية، وأن القضايا العادلة تبقى حية في وجدان الشعوب مهما طال الزمن ومهما اختلت موازين القوة في لحظة من اللحظات.

لذلك بادرت مصر بالطرق الدبلوماسية لوقف الجرائم ضد الشعب الفلسطيني في غزة، ومحاولات إسرائيل لتركيعه للاستسلام والتسليم بحق إسرائيل في أرضه، وستظل مصر لوحدها واقفة بكل قوة وشرف وإخلاص مدافعة عن حقوق الشعب الفلسطيني في كل المحافل الدولية، موظفة علاقاتها الدولية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، وعلى رأسها القرار 242 القاضي بانسحاب إسرائيل إلى ما قبل حدود سنة 1967م، والتسليم بقرارات الأمم المتحدة وبحقوق اللاجئين، وتعويض الشعب الفلسطيني ماديًا عما دمرته إسرائيل بحربها المجنونة الحاقدة والمتطرفة باستخدامها القوة الغاشمة ضد شعب أعزل فتكت فيها بالأبرياء، وقتلت الأطفال ودمرت المساكن، ولذلك وصفهم الله سبحانه بقوله: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ (المائدة: 79).

الموقف المصري تجاه ما يحدث في غزة هو امتداد طبيعي لعقيدة الدولة المصرية التي ترى أن القضية الفلسطينية تمثل جوهر الاستقرار في الشرق

الأوسط، وأن استمرار الاحتلال والعنف وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه التاريخية سيظل يولِّد دوائر متواصلة من الغضب والانفجار وعدم الاستقرار في المنطقة كلها.

أدركت مصر منذ اللحظة الأولى أن ما يجري في غزة تجاوز حدود المواجهة العسكرية التقليدية إلى مأساة إنسانية كبرى تهدد حياة ملايين المدنيين، وتكشف أمام العالم حجم الاختلال الأخلاقي في النظام الدولي المعاصر؛ فمشاهد الأطفال تحت الأنقاض، واستهداف الأحياء السكنية، وتدمير البنية التحتية، وحرمان المدنيين من الغذاء والدواء والماء والكهرباء، كلها وقائع صنعت حالة من الصدمة الإنسانية العالمية، وأعادت طرح السؤال الكبير حول مستقبل العدالة الدولية في عالم باتت تتحكم فيه موازين القوة أكثر مما تتحكم فيه المبادئ والقوانين.

في قلب هذا المشهد المعقد، تحركت مصر على أكثر من مستوى، سياسيًا ودبلوماسيًا وإنسانيًا، محاولة احتواء الكارثة ومنع انزلاق المنطقة إلى انفجار شامل، ولهذا كثفت مصر اتصالاتها الدولية والإقليمية، وسعت إلى حشد المواقف الداعمة لوقف إطلاق النار، ودفعت بكل ثقلها السياسي لإحياء مسار الحل القائم على الشرعية الدولية، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن السلام الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا عبر الاعتراف الكامل بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

شكل القرار 242 الذي صدر عن مجلس الأمن عقب حرب 1967 أساسًا لفكرة التسوية العادلة التي تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام، لكن التعنت الإسرائيلي

المتواصل، والتوسع الاستيطاني، وفرض الوقائع بالقوة على الأرض، كلها عوامل أدت إلى تقويض فرص الوصول إلى حل عادل وشامل.

أثبتت العقود الماضية أن محاولات فرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني بالقوة لم تؤدِّ إلا إلى تعميق الصراع وتوسيع دائرة الكراهية والعنف؛ فالشعوب لا تتخلى عن أوطانها بالتجويع أو الحصار أو القصف، والحقوق التاريخية لا تسقط مهما امتلكت القوة العسكرية من أدوات البطش والتدمير.

تتحرك مصر إذنْ انطلاقًا من رؤية إستراتيجية أعمق من الحسابات الآنية، لأنها تدرك أن بقاء القضية الفلسطينية دون حل عادل سيظل مصدر تهديد دائم للاستقرار الإقليمي، وسيبقي المنطقة أسيرة دورات متلاحقة من الحروب والدمار، كما تدرك أن الدفاع عن الفلسطينيين يرتبط بالانتماء القومي والعاطفة الإنسانية، ويرتبط أيضًا بحماية مفهوم الدولة الوطنية، ورفض منطق التهجير القسري والعقاب الجماعي الذي يهدد بنسف قواعد النظام الدولي كله.

لقد أثبتت مصر مرة أخرى أنها الدولة العربية الأكثر قدرة على الجمع بين الموقف الأخلاقي والتحرك السياسي الواقعي، فهي تحركت ميدانيًا لإدخال المساعدات الإنسانية، واستقبال الجرحى، والسعي لوقف نزيف الدم، مع الحفاظ في الوقت ذاته على ثوابت الأمن القومي المصري والعربي، ولم تكتفِ بإعلان المواقف.

في تقديري، فإن ما يجري في غزة يمثل اختبارًا حقيقيًا لضمير العالم كله، لأن السكوت على قتل المدنيين وتدمير المدن والحصار الجماعي يهدد بتحويل النظام الدولي إلى غابة تحكمها القوة وحدها، ولهذا فإن المعركة أصبحت

معركة تتعلق بمســـتقبل العدالة الإنسانية نفسها، وبقدرة العالم على حماية القيم التي طالما تحدث عنها في مواثيقه وشعاراته ولم تعد تخص الفلسطينيين.

وستظل مصر، مهما اشتدت الضغوط وتعقدت الحسابات، متمسكة بدورها التاريخي في الدفاع عن الحق الفلســـطيني، لأنها تدرك أن التخلي عن فلسطين يعني التخلي عن جزء من روح الأمة وضميرها، ويعني الســـماح بانتصار منطق القوة العارية على حساب الحق والعدالة والكرامة الإنسانية.

*****

مصر تستيقظ

يدور التاريخ دورته، وتتعاقب على الأمم لحظات القوة والانكسار، فتشهد الشعوب انتصارات كبرى كما تواجه نكسات قاسية، إلا أنّ الدول عميقة الجذور تظل قادرة على النهوض مهما اشتدت العواصف من حولها، وكانت مصر عبر تاريخها الطويل هدفًا دائمًا للطامعين في ثرواتها وموقعها ودورها الحضاري، لأن السيطرة على مصر تعني امتلاك مفتاح التوازن في المنطقة العربية كلها.

منذ قرون طويلة، أدركت القوى الطامعة أن المواجهة العسكرية المباشرة مع مصر ليست الطريق الوحيد لإضعافها، فجرى العمل على اختراقها من الداخل، ومحاولة تفكيك وعيها الوطني، وإشغال شعبها بالصراعات والانقسامات، واستخدام أدوات متعددة تتغير أسماؤها وشعاراتها من مرحلة إلى أخرى، بينما يبقى الهدف ثابتًا؛ وهو إنهاك الدولة المصرية وإبعادها عن دورها القومي والحضاري.

جرى في هذا السياق توظيف جماعات وتنظيمات رفعت شعارات دينية أو سياسية براقة، بينما كانت تتحرك داخل مسارات تخدم مشاريع خارجية تتقاطع مع مصالح القوى الساعية إلى إعادة تشكيل المنطقة، فتارة يُستخدم الدين غطاءً للوصول إلى السلطة كما حدث عبر جماعة الإخوان وغيرها، وتارة تُرفع شعارات الحرية وحقوق الإنسان بصورة انتقائية لتبرير الفوضى وإضعاف مؤسسات

الدولة، وتارة يجـري الدفع بمجموعـات مرتبطة بمراكز نفوذ واسـتخبارات خارجية لإثارة القلاقل والتحريض وإشعال الشارع ضد الدولة الوطنية كما جرى عبر من أُطلق عليهم النشـطاء وهم عملاء الإستخبارات الأجنبية لإثارة القلاقل والتحريض ضد الدولة لإسقاطها.

لقـد كانت مصر، بحكم ثقلها التاريخي، الهدف الأهم في مشـروع الفوضى الذي اجتاح المنطقة خلال السـنوات التي عُرفت بمرحلة «الربيع العربي»، لأن إسـقاط الدولة المصرية كان سـيعني عمليًا انهيار آخر مركـز توازن عربي قادر على حماية فكرة الدولة الوطنية في المنطقـة، ولهذا تلاقت مصالح قوى دولية وإقليمية مع جماعات الإسـلام السياسـي وفي القلب منها جماعة الإخوان في لحظة شـديدة الخطورة، حيث جرى تقديم تلك الجماعـات باعتبارها البديل الجاهز لإدارة المنطقة، ضمن تصور أوسع لإعادة هندسة الشرق الأوسط سياسيًا وجغرافيًا وثقافيًا.

وقد كشـفت الوقائع اللاحقـة أن بعض القوى الغربية، وعلى رأسـها دوائر مؤثرة داخل الإدارة الأمريكية آنذاك، كانت تنظر إلى جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها أداة يمكن توظيفها لإعادة تشـكيل المنطقة وفق ترتيبات جديدة تحقق مصالح إسـتراتيجية تتعلق بأمن إسـرائيل وإعادة توزيع النفـوذ الإقليمي، ولم يكـن خافيًا حجم الدعم السياسـي والإعلامي والدبلوماسـي الذي حظيت به تلك الجماعة خلال تلك المرحلة، فـي محاولة لفرض واقع جديد على الدولة المصرية.

لقد تصـــورت تلك القـــوى أن بإمكانها احتواء مصر أو تفكيكها وتقســـيمها وإضعاف جيشها ومؤسساتها لتحقيق حلم إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، وذلـــك عبر تمكين تنظيم عابـــر للحدود يدين بالولاء للتنظيـــم الدولي أكثر مما يدين بالانتماء للدولة الوطنية، وأن هذا المســـار سيسمح بإعادة توجيه السياسة المصرية بعيدًا عن ثوابتها التاريخية، وبما يخدم مشـــاريع إقليمية أوســـع تتعلق بتفكيك مفهوم الدولة الوطنية العربية، وإعادة رسم خرائط النفوذ في المنطقة.

ما لم تدركه هذه القوى هو أن مصر ليست دولة يمكن اختطافها بسهولة، لأن داخلها مخزونًا حضاريًا ووطنيًا هائلًا ظل متجذرًا في وجدان شعبها ومؤسساتها الوطنية، وفي مقدمتها الجيش المصـــري الذي أدرك مبكرًا حجم المخاطر التي تهدد وجود الدولة نفسها.

لقد مرت مصر بلحظة شديدة القسوة والاضطراب، شعرت خلالها قطاعات واســـعة من الشـــعب بأن هويتها الوطنية تتعرض لمحاولة اختطاف منظمة، وأن الدولة العريقة التي صمدت آلاف السنين تواجه مشروعًا يستهدف تغيير طبيعتها الحضارية والسياسية والثقافية، ومع تصاعد حالة الاستقطاب والانقسام، بدأت تتكشـــف تدريجيًا ملامح المشـــروع الحقيقي الذي كان يُـــراد فرضه على مصر والمنطقة.

ما حدث في مصر كان نقطة فاصلة فـــي تاريخ المنطقة العربية كلها ولم يكن مجرد تحول سياســـي داخلي؛ لأن ســـقوط الدولة المصرية كان ســـيؤدي إلى سلسلة انهيارات متتابعة تعيد رسم الشرق الأوسط على أسس الفوضى والطائفية

والتقسيم، ولهذا كانت استرداد مصر لعافيتها بمثابة إفشال لأحد أخطر المشاريع التي استهدفت الأمة العربية في العصر الحديث.

مـــن يتأمل ما جرى بعد ذلك في عدد من الدول التي انهارت فيها مؤسســـات الدولة، يدرك حجم الكارثة التي كانت تنتظر مصر لو نجح مشـــروع إســـقاطها الكامل؛ فقد تحولت بعض البلدان إلى ساحات مفتوحة للميليشيات والتنظيمات المسلحة والتدخلات الأجنبية والانقسامات المجتمعية الحادة، بينما استطاعت مصـــر، رغم حجم التحديات الهائلة، أن تحافظ على كيان الدولة وأن تبدأ عملية شاقة لاستعادة الاستقرار وبناء مؤسساتها من جديد.

وهكذا أثبتت مصر مرة أخرى أنهـــا الدولة التي قد تتعرض للهزات، لكنها لا تســـقط، وقد تمرض لكنها لا تموت، لأن داخلها قوة حضارية وتاريخية تجعلها قادرة دائمًا على النهوض واســـتعادة دورها، مهما تكاثرت المؤامرات وتعقدت التحديات.

لقد أدركت الدولة المصرية في لحظة شـــديدة الخطـــورة أن أخطر ما يواجه الأوطان هو العدو الذي ينجح في التســـلل إلى الداخل متخفيًا خلف شـــعارات دينية أو سياســـية أو ثورية -وليس العدو الظاهر على الحدود-، بينما يتحرك في الحقيقة ضمن مشـــروع يستهدف تفكيك الدولة من داخلها وتحويل أبناء الوطن أنفسهم إلى أدوات لهدم مؤسساته وضرب تماسكه التاريخي.

أصبحت الحروب الحديثة تقوم بدرجـــة كبيرة على اختراق المجتمعات من الداخل، وإعادة تشكيل وعي قطاعات من الناس بحيث يتحولون -عن قصد أو عن جهل- إلى وقود لمشاريع الفوضى والتقسيم.

اكتشــفت مصر مبكــرًا أن جماعة الإخوان المســلمين، ومعهــا التنظيمات المتفرعــة عنها أو المتقاطعة معها فكريًا، أصبحت بمثابة «حصان طروادة» الذي جــرى الدفع به لاختراق الدولــة الوطنية المصرية وهزيمتها مــن الداخل، لقد كان المشــروع أخطر بكثير من مجرد صراع سياسي على الحكم، لأنه استهدف إعادة تشــكيل هوية الدولة نفسها، وضرب فكرة الوطن لحساب الولاء للتنظيم، وإضعاف مؤسسات الجيش والقضاء والشرطة والإدارة الوطنية، تمهيدًا لإسقاط الدولة التاريخية التي ظلت لآلاف السنين تمثل مركز التوازن في المنطقة العربية.

وقــد أثبتت التجارب المعاصرة أن الدول التي فشــلت في اكتشــاف أدوات الاختــراق الداخلي، أو ترددت فــي مواجهة الجماعات المرتبطة بالمشــاريع الخارجية، انتهت إلى التفكك والانهيار وتحول أراضيها إلى ســاحات مفتوحة للميليشيات والحروب الأهلية والتدخلات الأجنبية، ولهذا كان القرار المصري حاســمًا في التعامل مع الأزمة، إدراكًا منها أن بقاء «عنصر الخيانة» داخل الجسد الوطني يعني استمرار النزيف واستحالة استرداد الدولة لعافيتها واستقرارها.

ولقد كانت مصر في تلك اللحظة تشــبه جرّاحًا ماهرًا أدرك أن إنقاذ الجســد يتطلب اســتئصال الجزء المُصاب قبل أن ينتشــر الخراب إلــى بقية الأعضاء؛ فالدولة كانت تواجه تنظيمًا خطيرًا عابرًا للحدود، يمتلك شبكة ارتباطات دولية معقدة، ويتحرك وفق مشــروع أيديولوجي يتجاوز حدود الدولة الوطنية ويضع مصالح التنظيم ومصالح رعاته فوق مصالح الشعوب والأوطان، ولم تكن تواجه معارضة سياسية طبيعية داخل إطار الوطن.

من يتأمل التاريخ يكتشف أن سقوط كثير من الإمبراطوريات والدول الكبرى بدأ من لحظة اختراق الداخل قبل الهجوم الخارجي، ويكفي أن نتذكر قصة «حصان طروادة» الشهيرة، حينما عجزت الجيوش المعادية سنوات طويلة عن اقتحام مدينة طروادة بالقوة، فلجأت إلى الخداع والتسلل من الداخل حتى سقطت المدينة بأيدي أبنائها الذين أدخلوا الخطر إلى داخل أسوارهم دون أن يدركوا حقيقته، وكذلك تُهزم الأوطان حينما تفشل في التمييز بين المعارضة الوطنية المشروعة وبين الأدوات التي تُستخدم لتفكيك الدولة لحساب قوى خارجية.

ولذلك كان وعي الشعب المصري بحقيقة ما يجري أحد أعظم أسباب النجاة التاريخية؛ فقد أدرك المصريون أن المعركة بين مشروع دولة وطنية تسعى للبقاء، ومشروع آخر أراد تحويل مصر إلى ساحة مفتوحة للفوضى والولاءات العابرة للحدود ولم تكن بين تيارات سياسية متنافسة.

ولهذا حدث ذلك الالتحام التاريخي بين الشعب وجيشه ومؤسسات دولته، في لحظة استعادت فيها الأمة المصرية غريزتها الحضارية القديمة في الدفاع عن كيانها الوطني.

وفي هذا السياق تتَّضِحُ الدلالة العميقة لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (آل عمران: 118).

تكشف هذه الآية الكريمة بوضوح خطورة الاختراق الداخلي عندما تتحول بعض العناصر إلى أدوات تُستخدم للإضرار بالأوطان والمجتمعات من الداخل،

وتؤكد أن وعي الأمة وقدرتها على التمييز بين المخلص والخائن يمثلان شـــرطًا أساسيًا لحماية الدولة واستقرارها.

يمكن إذنْ على ضوء ذلك فهم لماذا استطاعت مصر أن تمتلك مجددًا توازنها بسرعة نسبية مقارنة بدول أخرى سقطت في الفوضى؛ فقد نجحت الدولة المصرية في إزالة أداة التفكيك من داخلها، واســتعادت تماسك مؤسساتها، وأعادت بناء الثقة بين الشعب والدولة، ثم انطلقت بعد ذلك نحو تثبيت أركان الاستقرار وبدء مشــروع البناء والتنمية، أما الدول التي أبقت علــى أدوات الاختراق والفوضى داخل جســدها الوطني، فقد اســتمرت دوائر الانهيار فيها واتسعت الصراعات حتى أصبحت الدولة نفسها مهددة في وجودها ووحدتها ومستقبلها.

وكانت اللحظة الفارقة حينما اســتيقظ الوعي المصــري العميق، وتحركت الجماهير دفاعًا عن دولتها الوطنيــة، مدركة أن القضية معركة وجود تتعلق ببقاء مصر نفســها ولم تعد خلافًا سياسيًا عابرًا، وسرعان ما استعادت الدولة المصرية توازنهــا التاريخي، وبــدأت مرحلة جديدة من المواجهة مع مشــاريع الفوضى والتفكيك.

عزَّ على الشعب المصري العظيم أن يرى وطنه وتاريخه تحتله أيادٍ آثمة عميلة خائنة، تســعى إلى محو هويته الضاربة في أعماق الزمن، واختطاف الدولة التي صنعت عبر آلاف الســنين واحدة من أعظم الحضارات الإنسانية، وتحويلها إلى ســاحة تُدار وفق مصالح جماعــات وتنظيمات لا تؤمن بفكــرة الوطن بقدر ما تؤمن بمشروعات عابرة للحدود، ترتبط بحسابات التنظيم والولاء الأيديولوجي

متصلة بأطماع قوى أجنبية، أكثر مما ترتبط بمفهوم الدولة الوطنية ومؤسساتها التاريخية.

لقد شعر المصريون في تلك اللحظة المصيرية أن الخطر أصبح تهديدًا مباشرًا لروح مصر نفسها، ولطبيعة الشخصية المصرية التي تشكلت عبر آلاف السنين على قيم الاعتدال والتنوع والانتماء الوطني العميق؛ فالمصريون الذين بنوا دولتهم منذ فجر التاريخ، وارتبط وجدانهم بفكرة الوطن المستقر المتماسك، أدركوا بفطرتهم الحضارية أن ما يجري محاولة لإعادة تشكيل مصر على صورة مشروع لا يشبهها، ولا ينتمي إلى تاريخها، ولا يعبر عن روحها الثقافية والحضارية، وأنَّ وراء هذا التمكين للقوى الرجعية الظلامية مخططات شريرة ماكرة، ولا يمكن قراءته داخل حيز تداول السلطة.

ومع مرور الوقت بدأت تتكشف أمام الجماهير المصرية ملامح المشروع الحقيقي الذي كان يُراد فرضه على الدولة، تصاعدت محاولات السيطرة على مؤسساتها، وجرى الدفع بخطابات تقسيمية واستبعادية هددت النسيج الوطني والوحدة التاريخية بين المسلمين والأقباط، علاوة على أن الجيش المصري بات في مركز الإستهداف بهدف إضعافه فضلًا عن مخطط إنهاك الأجهزة الأمنية، وبدأت قطاعات واسعة من الشعب تشعر أن مصر تتحرك نحو مصير مجهول، قد يقودها إلى الفوضى والانقسام والانهيار الذي شهدته دول أخرى في المنطقة.

في تلك اللحظة التاريخية الفاصلة، استيقظ الوعي المصري العميق بكل ما يحمله من تراكم حضاري ووطني، وخرج الشعب المصري العظيم في الثلاثين من يونيو 2013م، في مشهد بدا وكأن التاريخ نفسه يعانقُ صوته بعد صمت طويل.

كان صوتًا هادرًا كالرعد، خرج من قلــب المدن والقرى والميادين، معلنًا أن مصــر أكبر من أن تُختطَف، وأعمق من أن تُمحى هويتها، وأقوى من أن تســقط في قبضة جماعات أرادت توظيف الإسلام للوصول إلى السلطة وإعادة تشكيل الدولة وفق مشروع لا يعبر عن الأمة المصرية.

لقد كانت ثورة الثلاثين من يونيو لحظة إنقــاذ تاريخية نادرة للدولة الوطنية، وانتفاضة شــعبية هائلة دفاعًا عن فكرة مصر ذاتهــا، خرج الملايين دون خوف، مدفوعين بإحســاس عميق بأنهم يدافعون عن آخر حصــون الوطن، وعن حق أبنائهم في العيش داخل دولة مستقرة تحكمها المؤسسات الوطنية لا التنظيمات المغلقة الخائنة.

لم يكن هذا المشــهد العظيم معزولًا عن السياق الإقليمي والدولي المحيط بمصر، فقد كانت المنطقة كلها تمر بمرحلة إعادة تشكيل عنيفة، سقطت خلالها دول وتفككت جيوش وانهــارت مجتمعات، بينما كانت مصر تقف أمام مفترق طرق تاريخي؛ إما أن تحمــي دولتها وهويتها الوطنية، وإما أن تنزلق إلى المصير ذاته الذي ابتلع دولًا عربية أخرى.

وهنا تجلت عبقرية الشعب المصري الذي أثبت مرة أخرى أن وعيه الجمعي يتجــاوز كل محاولات التضليــل، وأن المصرييــن، مهما اختلفوا سياســيًا أو اجتماعيًا، يجتمعون دائمًا عندما يشعرون أن وطنهم مُهدَّد، لقد كان نزول الملايين إلى الشوارع تعبيرًا عن إرادة حضارية عميقة، وعن رفض قاطع لتحويل مصر إلى أداة في مشاريع خارجية أو إلى ساحة لصراعات التنظيمات والأيديولوجيات.

فـــي تقديري، فـــإن ما حدث في 30 يونيـــو كان لحظة تاريخية أعادت رســـم مســـتقبل المنطقة كلها، لأن ســـقوط مصر في ذلك التوقيت كان ســـيعني انهيار التوازن العربي بالكامل، وفتح أبواب الشرق الأوسط أمام موجة غير مسبوقة من الفوضى والتقسيم والتطرف، ما يعني أنه لم يكن مجرد حدث سياسي داخلي.

لهذا ستظل تلك اللحظة محفورة في التاريخ المصري والعربي، يومًا امتلكت فيه الأمة المصريـــة صوتها وإرادتها، وأعلنت فيـــه أن مصر التي صمدت آلاف السنين أمام الغزاة والطامعين والمؤامرات، قادرة دائمًا على أن تنهض من جديد، وتحمي هويتها، وتصون دولتها، وتكتب مستقبلها بوعي شعبها وإرادته الحرة.

لقد قرر الشـــعب المصري حماية أرضه والدفاع عن مصالح الوطن وإسقاط القيـــادات العميلة التي تســـلطت على الدولة في غفلة مـــن الزمن، وكان التحام الجيش والشعب والشـــرطة لحظة تاريخية فارقة رفعت عن كاهل الوطن ما وقع عليه من خديعة ومؤامرة استهدفت اغتصاب السلطة واختطاف الدولة المصرية لحســـاب مشروع لا علاقة له بهوية مصر الوطنية ولا بتاريخها الحضاري الممتد عبر آلاف السنين.

كان الذي حصل تعبيرًا عن وحدة عميقة بين مؤسســـات الدولة والشعب في لحظة شـــعر فيها الجميع أن الوطن يواجه خطرًا وجوديًا حقيقيًا ولم يكن التحامًا سياسيًا عابرًا فرضته ظروف استثنائية؛ فالدولة المصرية التي صمدت طويلًا أمام الغزاة والمؤامـــرات، كانت تدرك أن معركة تلك المرحلة تتجاوز حدود الصراع على الحكم، لتصل إلى معركة الحفاظ على الكيان الوطني نفســـه ومنع سقوطه في دوائر الفوضى والتقسيم والانهيار التي ابتلعت دولًا عربية أخرى.

في تلك اللحظة المصيرية، انطلق الشـــعب المصري في الشوارع والميادين مرددًا اسم عبد الفتاح السيسي، مطالبًا إياه بتحمل المسؤولية وقيادة سفينة الوطن نحو بر الأمان، بعدما رأى فيه المصريون رمزًا لاســتعادة الدولة الوطنية، وحائط الصد الأخير في مواجهة مشروع التفكيك الذي كان يهدد مصر والمنطقة بأسرها.

كانــت المهمة التي واجهــت القيادة المصريــة آنذاك من أعقــد المهام في التاريــخ الحديــث للدولة، لأن البلاد كانــت تقف على حافــة انهيار اقتصادي وأمني واجتماعي شــامل؛ فقد كانت مؤسسات الدولة مرهقة، والاقتصاد يعاني إختلالات عميقة، والإرهاب يتمدد في ســيناء وعلى أطراف المشهد الداخلي، بينما كانت المنطقة المحيطة بمصر تشتعل بالحروب والانقسامات والانهيارات.

ومع ذلك، مضت السفينة المصرية وسط بحر متلاطم الأمواج، وسط ضغوط هائلة ومحاولات مستمرة لإرباك الدولة وإسقاطها اقتصاديًا وسياسيًا وإعلاميًا، غير أن الإرادة المصرية استطاعت أن تتجاوز أخطر المراحل، وأن تعيد بناء الثقة في قدرة الدولة على الصمود واستعادة زمام المبادرة.

لقد أدركــت القيادة المصرية الجديــدة أن تثبيــت أركان الدولة يتحقق عبر مشروع وطني شامل يعيد بناء مؤسسات الدولة ويطلق عملية تنمية واسعة تستعيد ثقة المواطن في وطنه ومســتقبله، لذا بدأت مرحلة إعادة التعمير، وجرى إعلان مواجهة شاملة ضد الفساد والترهل الإداري ومحاولات تعطيل الدولة، بالتوازي مع إطلاق أكبر عملية بناء شهدتها مصر الحديثة في مختلف القطاعات.

وانطلقــت قوافل التنمية على امتداد الجمهورية، وتحولت البلاد إلى ورشــة عمل ضخمة، حيث بدأت الدولة تنفيذ مشروعات قومية عملاقة تستهدف إعادة

بنـــاء البنية التحتية التي عانت طويلًا من الإهمال والتآكل، وقد أدركت الدولة أن بناء الطرق والكباري والمدن الجديدة وشبكات الكهرباء والمياه والإسكان هو جزء من معركة تثبيت الدولة الحديثة وتعزيز قدرتها على الصمود والاســتقرار، ولم يكن مجرد تنفيذ لمشروعات خدمية.

كان مشــروع قناة الســويس الجديدة أحد الرموز الكبرى لهذه المرحلة، لأنه كان رسالة سياسية ونفسية للعالم وللمصريين أنفسهم بأن الدولة امتلكت مجددًا قدرتها على الإنجاز، وأن الإرادة الوطنية قادرة على تحويل التحديات إلى فرص للنهوض، لقد شــارك المصريون في تمويل المشروع بحماس غير مسبوق، في مشــهد عكس حجم الثقة التي بدأت تتشــكل بين الشــعب والدولة خلال تلك المرحلة الدقيقة.

فــي الوقت ذاته، تحركت الدولة لمعالجة واحدة من أكثر القضايا الاجتماعية تعقيدًا، وهي قضية العشوائيات والمناطق غير الآمنة التي ظلت لعقود طويلة رمزًا للتهميش والإهمال، فبدأت عمليات واسعة لبناء مساكن حديثة ونقل المواطنين إلى مجتمعات أكثر إنســانية وكرامة، في إطار رؤية تســتهدف إعــادة الاعتبار للمواطن البسيط كونَه جوهر عملية التنمية.

كما جرى الاستثمار بقوة في طاقات الشباب، بعدما أدركت الدولة أن المعركة الحقيقية لبناء المستقبل تُحسم بالمشــروعات الاقتصادية، وأيضًا ببناء الإنسان القادر على حمل مســؤولية وطنه، ولهذا أُطلقت مبــادرات وبرامج ومؤتمرات هدفت إلى إشــراك الشــباب في عملية البنــاء الوطني، وتحفيــز روح المبادرة والانتماء والعمل الجماعي، باعتبارهم قادة المستقبل وصناع المرحلة القادمة.

وفي تقديري، فإن ما تحقق في السنوات الأولى بعد استعادة الدولة المصرية تماسكها كان عملية إعادة بعث شاملة للدولة الوطنية المصرية بعد مرحلة كادت تعصف بوجودها، ولهذا بدا ما تحقق لكثير من المصريين أقرب إلى المعجزات، إذا ما قورن بحجم التحديات الهائلة التي واجهتها البلاد في تلك اللحظة التاريخية المعقدة.

لقد أثبتت مصر مرة أخرى أنها تمتلك قدرة استثنائية على النهوض بعد الأزمات، وأن شعبها عندما يلتف حول دولته يستطيع أن يحول المِحَن إلى بدايات جديدة، وأن يعيد كتابة تاريخه بإرادة الحياة والبناء والعمل، مهما اشتدت المؤامرات وتكاثرت التحديات.

واصلت الدولة المصرية مسيرتها بخطى واثقة، مستندة إلى إيمان عميق بأن الأوطان التي تتحرك بإخلاص من أجل شعوبها لا يخذلها الله سبحانه وتعالى، وأن معارك البناء والتنمية ومواجهة الإرهاب ليست هي معارك وجود ومصير تتعلق بحماية الوطن وصيانة مستقبل أجياله القادمة.

وقد بدا واضحًا خلال تلك المرحلة أن القيادة المصرية كانت تدرك حجم التحديات الهائلة التي تواجه الدولة، سواء على مستوى الأمن القومي أو الاقتصاد أو محاولات استنزاف الداخل عبر الإرهاب والحروب النفسية والإعلامية.

ومع ذلك استمرت الدولة في التحرك بثبات، واضعة نُصب عينيها هدفًا إستراتيجيًا يتمثل في إعادة بناء مصر الحديثة على أسس الاستقرار والتنمية وامتلاك الثقة مجددًا في قدرة الدولة الوطنية على حماية شعبها وتحقيق تطلعاته.

وكانت معركة مكافحة الإرهاب واحدة من أعقد المعارك التي خاضتها مصر في تاريخها الحديث، لأن الإرهاب كان مشروعًا تخريبيًا متكاملًا استهدف إنهاك الدولة وضرب مؤسساتها وإشـــاعة الخوف والفوضى داخل المجتمع ولم يكن مجرد مجموعات محلية مسلحة تحمل السلاح، وقد دفعت مصر ثمنًا باهظًا في هذه المواجهة، وسقط من أبنائها شـــهداء من الجيش والشرطة والمدنيين، وهم يدافعون عن حق المصريين في الحياة الآمنة المستقرة.

أدركت الدولة المصرية منذ البداية أن مواجهة الإرهاب تتحقَّقُ عبر بناء دولة قوية قادرة على توفير الأمل والتنمية والعدالة الاجتماعية لا فقط بالحلول الأمنية، رغم ضرورتها؛ لأن الفراغ واليأس والتهميش تمثل دائمًا البيئة التي تتســـلل منها أفكار التطرف والكراهية.

لهذا جاءت عملية البناء والتنمية متزامنة مع الحرب على الإرهاب، في رسالة واضحة تؤكد أن مصر تخوض معركة شـــاملة من أجل الحياة نفسها؛ فبينما كان الجنود يواجهون التنظيمات المسلحة دفاعًا عن حدود الوطن وأمنه، كانت الدولة تفتح في الوقت ذاته آلاف الورش والمشـــروعات والطـــرق والمدن الجديدة، وكأنها تعلن أن الرد الحقيقي على دعاة الموت هو صناعة الحياة.

وبعد أن أدى الرئيس عبد الفتاح السيســـي القســـم لولاية جديدة، كانت أمام الدولة ملفات إستراتيجية شديدة التعقيد ترتبط بالأمن القومي المصري والعربي، ســـواء ما يتعلق بحماية الحدود، أو مواجهة الاضطرابـــات الإقليمية، أو الدفاع عن حقوق مصر التاريخية ومصالحهـــا الحيوية في منطقة تعيش واحدة من أكثر مراحلها اضطرابًا منذ عقود طويلة.

بقيت القيادة المصرية مع ذلك تتحرك بثقة مستندة إلى دعم الشعب المصري وإلى إدراك قطاعات واسعة من المواطنين أن ما تواجهه الدولة يتجاوز التحديات التقليدية، وأن الحفاظ على استقرار مصر في هذا التوقيت يمثل قضية مصيرية للأمة كلها.

وقد بدأت ثمار المرحلة الأولى من إعادة بناء الدولة تظهر تدريجيًا عبر عدد من الإنجازات الإستراتيجية الكبرى، وكان من أبرزها اكتشافات الغاز العملاقة في البحر المتوسط، وفي مقدمتها حقل «ظُهر»، الذي مثل نقطة تحول مهمة في مسار الاقتصاد المصري وأمن الطاقة في المنطقة، وحمل هذا الاكتشافُ دلالة أعمق لدى المصريين، إذ شعر كثيرون أن الله سبحانه وتعالى يكافئ شعبًا صبر طويلًا وتحمل أعباءً قاسية دفاعًا عن وطنه واستقراره.

لقد أدرك المصريون أن بناء الدول الكبرى يحتاج إلى الصبر والعمل والتضحية، وأن التحولات العميقة لا تتحقق بين ليلة وضحاها، ولهذا تحمل المواطن المصري سنوات صعبة من الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة، وهو يأمل أن تؤدي هذه التضحيات إلى مستقبل أكثر استقرارًا وكرامة للأجيال القادمة.

مع تواصل مشروعات التنمية واتساع البنية التحتية وتحسن قدرات الدولة الاقتصادية والإستراتيجية، بدأت تتشكل ملامح مرحلة جديدة يتطلع فيها المصريون إلى جني ثمار ما تحقق من جهود ضخمة خلال السنوات الماضية، أملاً في ارتفاع مستوى المعيشة وتحسن دخول الأسر وتوفير حياة أكثر أمنًا واستقرارًا وعدالة.

في تقديري، فإن المعركة التي خاضتها مصر خلال تلك السنوات كانت معركة بين مشـــروعين متناقضين؛ مشـــروع يريد للدولة الوطنية أن تبقى قوية مســـتقرة قادرة على البناء والتقدم، ومشـــروع آخر يقوم على الفوضى والتطرف وتفكيك المجتمعات ونشر الكراهية وثقافة الموت.

لهذا فإن انتصار مصـــر في هذه المعركة يحمل دلالة حضارية أوســـع تتعلق بقدرة الشـــعوب العربية على حماية دولها وهويتها ومكانتها بعد سنوات طويلة من الاستنزاف والصراعات.

وسوف تســـقط في النهاية الرايات الســـوداء التي حاولت اختطاف الإسلام وتوظيفه في نشـــر العنف والخراب، لأن الشـــعوب بطبيعتها تنحاز إلى الحياة لا إلى الموت، وإلى البناء لا إلى الهدم، وإلى قيم التســـامح والمحبة والعدل التي جاءت بها الرسالات السماوية جميعًا.

وعندما تنتصر الدولة الوطنية المســـتقرة، يفتح الطريق أمام نهضة حقيقية تعيد للإنســـان العربي ثقته بنفسه وبمستقبله، وتمنح الأجيال القادمة فرصة العيش في أوطان يسودها الأمن والاستقرار والرخاء والكرامة الإنسانية.

فسار الشـــعبُ المصري البطل على بركة الله، مستندًا إلى يقين المؤمن الذي يدرك أن حمل الأوطان في لحظات الخطر أمانة ثقيلة تحتاج إلى الصبر والثبات والإخلاص، متمثلًا في ذلك بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ (الأحزاب: 23).

تحمل هذه الآية الكريمة في دلالتها العميقة معنى الوفاء للمســـؤولية والثبات على العهد مهما اشـــتدت المحن وتعاظمت التحديات؛ فهي تتحدث عن رجال

حملوا الأمانة بصدق، وربطـوا مواقفهم بقيم الإيمان والواجب والتضحية، فلم تغيرهـم الضغوط، ولم تدفعهم المخاطر إلى التراجـع أو التبدل أو التخلي عن رسالتهم.

ومن يتأمل التجارب الكبرى في تاريخ الأمم، يكتشف أن اللحظات الفاصلة يصنعها أولئـك الذين يمتلكون القدرة على الصمـود عندما تتكاثر العواصف، ويحافظون على ثباتهم حينما تتهاوى من حولهم الحسـابات الضيقة والمصالح المؤقتـة؛ فالأوطان فـي أزمنتها الصعبة تحتـاج إلى رجال يؤمنون برسـالتها، ويضعون بقاء الدولة واستقرارها فوق أي اعتبار آخر.

وقد كانت مصر خلال السـنوات العصيبة التي مرت بهـا في حاجة إلى هذا النوع من الثبات والإصرار، بعدما واجهت خطرًا مركبًا اسـتهدف كيانها الوطني وهويتهـا التاريخية وأمنها القومي، ولذلك بدت معركة اسـتعادة الدولة وكأنها اختبار حقيقي لقدرة المصريين على حمايـة وطنهم والوفاء لعهد التاريخ الذي حملته هذه الأمة عبر آلاف السنين.

ولقـد دفع كثير مـن أبناء مصر ثمن هـذه المواجهة من دمائهـم وأعمارهم واستقرارهم، من رجال الجيش والشرطة والقضاء والإعلام والمواطنين البسطاء الذين وقفوا دفاعًا عن وطنهم في مواجهة الإرهاب والفوضى ومحاولات إسقاط الدولة، وهؤلاء جميعًا يدخلون في المعنى الواسـع لهـذه الآية الكريمة؛ لأنهم صدقوا ما عاهدوا الله عليه في حمايـة أوطانهم وصيانة مجتمعاتهم، فمنهم من مضى شـهيدًا، ومنهم من بقي يواصل الطريق، ثابتًا على العهد، مؤمنًا بأن الدفاع عن الأوطان شرف ومسؤولية ورسالة.

في تقديري، فـإن أعظم ما تحتاجه الأمم في لحظـات التحول التاريخي هو وجود قيادات وشعوب تظل متمسكة بثوابتها الكبرى مهما كانت التضحيات، لا تتبدَّل مع تغير الظروف، ولا تنكسِـر أمام الضغوط، فالثبات على المبادئ وقت الأزمات هو الذي يصنع الفارق بين الـدول التي تنهض من المِحَن، وتلك التي تتفكك تحت وطأة الخوف والتخاذل وفقدان المعرفة والإدراك والانقسام.

ولهذا فإن اسـتدعاء هذه الآية في سـياق التجربة المصرية يحمل معنى بالغ العمق، لأنها تعبر عن معركة طويلة خاضها شعب أراد الحفاظ على دولته وهويته ومسـتقبله، وواجه خلالها الإرهاب والمؤامرات ومحاولات الإضعاف بإرادة جماعية آمنت بأن مصر تسـتحق التضحية، وأن الأوطان العظيمة لا يحميها إلا الصادقون الذين لا يبدلون مواقفهم حينما تشتد العواصف.

*****

أعداء مصر
مدعومون من أجهزة استخبارات دولية
اعرف كيف تواجه أعداء بلدك

السؤال الحقيقي الذي يجب أن يطرحه كل مصري على نفسه اليوم يتعلق بمن هم أعداء مصر؟ وكذلك بكيفية تشكّل هذا العداء عبر عقود طويلة، وكيف تحولت بعض الأدوات الداخلية إلى جزء من مشروع ممتد استهدف إنهاك الدولة المصرية وإضعاف دورها الحضاري والقومي؟

كانت المسألة بمثابة معركة مركَّبة ومعقَّدة، تشابكت فيها الحسابات الدولية بالمشروعات الأيديولوجية، وتداخلت فيها أدوات الحرب النفسية والفكرية والدينية مع مخططات إعادة تشكيل المنطقة جغرافيًا وسياسيًا وثقافيًا، ولم تكن يومًا مجرد خلافات سياسية عابرة أو صراعات على السلطة بالمعنى التقليدي.

لقد أدركت القوى المعادية لمصر منذ وقت مبكر أن المواجهة العسكرية المباشرة مع الدولة المصرية ليست الطريق الأكثر فاعلية لإسقاطها، لأن مصر بحكم تاريخها وعمقها السكاني وصلابة مؤسساتها قادرة على الصمود أمام الضغوط الخارجية التقليدية، ولهذا جرى الانتقال إلى نمط أكثر خطورة وتعقيدًا من الحروب، يقوم على اختراق المجتمعات من الداخل، وتفكيك

الهوية الوطنية، وإشـــعال الصراع بين أبناء الوطن الواحد، بحيث تتحول الدولة إلى ساحة استنزاف داخلي دائم، تُهدم فيها المؤسسات بأيدي بعض أبنائها دون حاجة إلى جيوش الاحتلال القديمة.

لقد أصبحت الحروب الحديثة أكثر خفاءً وخُبثًا مما كانت عليه في الماضي؛ فالقوى التي كانت ترسل الجيوش لاحتلال الدول، باتت تعتمد اليوم على تفكيك المجتمعات من الداخل، وإشـــعال الانقســـامات، وضرب الثقة بين الشـــعوب ومؤسساتها الوطنية، واســـتخدام الإعلام والمنصات الرقمية والحروب النفسية لتدمير وعي الناس وإرباك قدرتهم على إدراك حقيقة ما يجري حولهم.

في قلب هذه المعركة كانت مصر هدفًا رئيسيًا، لأن إسقاطها يعني إسقاط آخر مركز توازن عربي كبير قادر على منع انهيار المنطقة بالكامل، ولهذا جرى العمل على اســـتهدافها بأدوات متعددة، بعضها يحمل شعارات دينية، وبعضها يتحدث بلغة السياســـة أو حقوق الإنســـان أو الثورة، بينما تتحـــرك جميعها ــ بدرجات متفاوتة ــ داخل مســـار واحد يهدف إلى إنهاك الدولـــة المصرية وتحويلها إلى ساحة للفوضى والصراعات الداخلية.

يُعـــدُّ أخطر ما في هذه الحروب أنَّ بعض من يُســـتخدَمُون فيها قد لا يدركون حقيقـــة الدور الذي يُراد لهـــم أن يقوموا به؛ فهناك من يندفـــع بدافع الغضب أو الحمـــاس أو التضليل الإعلامي، وهنـــاك من يرتبط بصورة مباشـــرة بأجندات استخباراتية وتمويلات خارجية، وهناك من يتحول تدريجيًا إلى أداة تُستخدم ضد وطنه تحت تأثير الأيديولوجيا والفكر المُزوَّر أو المصالح أو الوهم السياسي.

يمكن فهم الطبيعة الحقيقية لتلك «المعركة الطويلة» التي تعرضت لها مصر، وهي معركة قامت أساسًا على صناعة الفوضى الذهنية والاضطراب المجتمعي، واستخدام الإسلام والسياسة والإعلام والشعارات الحقوقية والثورية كأدوات لإرباك الدولة وإضعاف ثقة الناس في مؤسساتهم الوطنية علاوة على نشر السلاح وتنفيذ العمليات الإرهابية، فالحرب الحديثة تحتل الوعي قبل احتلالها للأرض؛ لأن هزيمة الشعوب نفسيًا وفكريًا تُمثِّل المَدخلَ الأخطر لإسقاط الدول من الداخل.

تدخَّلت في هذا السياق جماعة الإخوان المسلمين كواحدة من أهم الأدوات التي جرى توظيفها تاريخيًا داخل هذا المسار الممتد؛ فالجماعة منذ تأسيسها ارتبط مسارها منذ وقت مبكر بحسابات دولية وإقليمية معقدة، جعلتها قابلة للاستخدام ضمن مشاريع إعادة تشكيل المنطقة، وقد كشفت وثائق وشهادات وتحولات تاريخية عديدة أن العلاقة بين بعض القوى الغربية والجماعة تعود جذورُها إلى مراحل مبكرة من الحرب الباردة، حينما جرى توظيف «الإسلام السياسي» في مواجهة التيارات القومية والوطنية وحركات التحرر التي كانت تهدد النفوذ الغربي في المنطقة العربية وتسعى للتحرر من الإستعمار الأجنبي.

لهذا لم يكن غريبًا أن تدخل الجماعة في صدام مبكر مع مشروع الدولة الوطنية المصرية في الخمسينيات والستينيات، خلال مرحلة بناء الدولة الحديثة بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر؛ ففي تلك المرحلة كانت مصر تتحرك لبناء مشروع استقلال قومي عربي يهدف إلى التحرر من الهيمنة الأجنبية، وبناء جيش وطني قوي، وتوحيد الإرادة العربية في مواجهة النفوذ الاستعماري والمشروع

الصهيوني، وفي المقابل، جرى توظيف الجماعة ضمن معادلات إقليمية ودولية هدفت إلى إضعاف هذا المشروع وإرباكه، لأن وجود دولة مصرية قوية ومستقلة كان يمثل تهديدًا مباشرًا لمصالح قوى عديدة في المنطقة والعالم.

تغيــرت الأدوات والظروف مع مرور العقود، بينما بقيــت الفكرة الجوهرية نفســها؛ وهي اســتخدام قوى داخلية ذات طابع أيديولوجي أو ديني لإضعاف الدولة الوطنية من الداخل، ولهذا فإن ما جرى خلال ما عُرف ب»الربيع العربي» جاء تتويجًا لمســار طويل من الاختراق والتوظيف والتراكم التدريجي للأزمات والفوضى ومحاولات إعادة تشكيل المنطقة ولم يكن انفجارًا عفويًا معزولًا عن السياق التاريخي السابق.

لقــد ظنّت جماعة الإخوان في تلك اللحظة التاريخية أن «الثمرة قد نضجت» أخيــرًا بعد ما يقرب من قرن على تأســيس التنظيم الخائــن العميل، وأن لحظة «التمكين» الكبرى قد حانت، وأن الوصول إلى حكم مصر، أكبر دولة عربية من حيث الثقل الحضاري والسياسي والبشري، يعني عمليًا فتح الطريق أمام سيطرة ممتدة لعقــود طويلة على المنطقة كلها، كانت الجماعة تتصور أن امتلاك الدولة المصرية ســيمنحها الشــرعية والقوة والقدرة على إعادة هندسة المجال العربي وفق مشــروعها الأيديولوجي المُدمِّــر العابر للحدود، وأن هــذه اللحظة تمثل الحلم التاريخي الذي انتظرته أجيال التنظيم المتعاقبة.

في الوقت ذاتِه، كانت قوى إقليمية ودولية وأجهزة اســتخبارات تنظر إلى اللحظة نفسها باعتبارها الفرصة المثالية لإعادة رسم خرائط النفوذ في الشرق الأوســط، عبر تفكيك الدولــة الوطنية العربية وإعادة توزيــع موازين القوى

بصورة تضمن تفوق إسـرائيل الإسـتراتيجي لعقود طويلة قادمة؛ فالمشروع كان يتعلق بإعادة تشكيل المنطقة كلها ضمن تصور جديد يقوم على إضعاف الجيوش الوطنية، وإشعال الانقسـامات الطائفية والمذهبية، وتحويل الدول العربية الكبرى إلى كيانات منهكة بالصراعات الداخلية ولم يكن يتعلق بمصر وحدها.

يمكننا القـولُ إذنْ أنه حدث التقاء الحِلمَيْن فـي لحظة واحدة؛ حلم جماعة الإخوان بالتمكيـن التاريخي ولو على جزء من أرض مصر المُقسَّـمة -بعد أن تكون أُنتُزِعت قوتُهـا وتبدَّلت هويتُها-، وحلم القوى الخارجية بإعادة تقسـيم المنطقة وتفكيك مراكز القـوة العربية التقليدية تمهيـدًا للهيمنة الكاملة عليها، ولهذا كانت تلك المرحلة أخطر من كل المراحل السابقة، لأنها أصبحت مرحلة السـعي إلى تنفيذ المشـروع كاملًا على الأرض، وتحويله من خطط ونظريات وتحالفات سرية إلى واقع سياسي وجغرافي جديد ولم تعد مجرد مرحلة اختراق تدريجي أو توسيع نفوذ أو صناعة فوضى محدودة.

إذنْ يمكن فهم أنَّ ما جرى في مصر خلال السنوات الماضية كان معركة وجود حقيقية بين مشـروع دولة وطنية تريد الحفاظ على هويتها واسـتقلالها ودورها الحضاري، ومشروع آخر أراد تحويلها إلى أداة ضمن خرائط النفوذ الجديدة في الشرق الأوسط.

علمتنا تجارب التاريخ أنَّ الدول التي تنجو من المؤامرات الكبرى هي الأكثر وعيًا بطبيعة المعركة التي تواجهها وليسـت بالضرورة الأكثر ثراءً أو تسـليحًا؛ فعندما يدرك الشـعب أن اسـتقرار وطنه يمثل خط الدفاع الأخير عن مسـتقبله

وكرامته، يصبح أكثر قدرة على تجاوز الخلافات الثانوية، وأكثر استعدادًا لحماية دولته من محاولات الاختراق والتفكيك

اكتسب تماسك الشعب المصري والتفافه حول دولته الوطنية أهمية قصوى، لأنَّ الأعداءَ يُدركون جيدًا أن مصر لا تُهزم عسكريًا بسهولة، ولذلك يركزون على إنهاكِها من الداخل، وإضعاف روحها المعنوية، وإشاعة الإحباط بين أبنائها، وضرب الثقة بين المواطن ومؤسسات وطنه

تبدأ حماية مصر داخل العقول والقلوب والوعي الوطني؛ فكل شائعة تهدف إلى بث اليأس، وكل خطاب يحرض على الكراهية والانقسام، وكل محاولة لتشويه مؤسسات الدولة بصورة مُمنهجة، يجب أن تُفهم في سياق الحرب الواسعة التي تُدار ضد مصر منذ سنوات طويلة.

التكاتف والتلاحم والوقوف صفًا واحدًا دفاعًا عن الوطن هو سلاح المصريين الأول، لأن المعارك التي تواجهها الدول الكبرى تُحسم أولًا بصلابة الجبهة الداخلية، وبقدرة الشعوب على التمييز بين النقد الوطني المشروع، وبين محاولات الهدم المُمَنهج التي تُدَار عبر أدوات داخلية يجري توظيفُها لخدمة مصالح خارجية.

إذنْ لابد من التوعية في المدارس على كل المستويات؛ الابتدائية والإعدادية والثانوية والجامعية، وأن تتحول قضية بناء الوعي الوطني والفكري إلى مشروع إستراتيجي شامل تتبنَّاه الدولة والمجتمع معًا؛ لأن المعارك الحديثة تُحسَم أولًا داخل العقول، فالأمم التي تهمل تشكيل وعي أجيالها تترك أبناءَها فريسةً سهلة لمشاريع التطرف والفوضى والاختراق الأيديولوجي، بينما الدول التي تستثمر

فـــي التعليم والتنوير والمعرفـــة الحقيقية تبني حصونهـــا الداخلية الأكثر صلابة وقدرة على مواجهة المؤامرات.

لقد أثبتت التجربة المصرية، كما أثبتت تجارب كثيرة في المنطقة، أن الإرهاب يمر عبر مســـار طويل من غسل العقول وتشويه المفاهيم الدينية والإنسانية، حتى يتحول بعض الشـــباب إلـــى أدوات قتل وتدمير وهم يظنُّـــون أنهم يؤدُّون عملًا مقدسًا، وهنا تكمن الكارثة الحقيقية؛ حينما يُختطف الإسلامُ من رسالته الإلهية الرحيمة، ويُحوَّل إلى وسيلة لإنتاج الكراهية والعنف واستباحة الدماء.

عندما نُدقِّقُ ونســـتقصي نجـــد كثيرًا مـــن المعاهد الدينية وبعـــض المناهج التقليدية ظل أسيرًا لتراكمات قديمة امتلأت بالروايات المتناقضة والإسرائيليات والخرافات والتفسيرات البشرية التي جرى التعامل معها وكأنها جزء من الإسلام، رغـــم أنها كانت بعيدة عن جوهر القرآن الكريـــم ومقاصده الكبرى القائمة على الرحمة والعدل والحرية وصيانة الإنسان.

لقد جرى تغييب عقول أجيال كاملة عبر خطاب ديني مُغلق، قائم على الحفظ والتلقين وتقديس التراث دون إخضاعه للنقد أو المراجعة أو التمييز بين الوحي الإلهي المعصوم والمرويات المُفتراة المزوَّرة، ونتيجة لذلك تشكلت لدى بعض الشباب صورة مشوَّهة عن الإســـلام، تجعل التدين مرتبطًا بالكراهية والانعزال ورفض الآخر وتكفير المُختلف، وتربط «الجهـــاد» بالقتل والانتحار والعدوان على المجتمعات، بدلًا من فهمه القرآني الحقيقي كونَه دفاعًا عن النفس والوطن والحق والعدالة.

من يتأمل أغلب التنظيمات الإرهابية التي اجتاحت المنطقة خلال العقود الأخيرة، يلاحظ أن قطاعًا واسعًا من عناصرها خرجوا من بيئات تشبعت بخطابات التكفير والاستعلاء الديني والانغلاق الفكري، حيث جرى إقناعهم بأن قتل الأبرياء طريق إلى الجنة، وأن تفجير المجتمعات نوع من «الجهاد»، وأن الانتحار في العمليات الإرهابية شهادة تقود إلى «الحور العين»، في أكبر عملية تزوير لرسالة الإسلام عبر التاريخ الحديث.

تعرض هؤلاء الشباب لعملية إعداد نفسي وفكري شديدة الخطورة، جرى خلالها تجريدُهم تدريجيًا من إنسانيتهم ومن قدرتهم على التفكير النقدي، حتى أصبحوا أدوات طيعة في يد جماعات وتنظيمات تستخدم الدين غطاءً لمشاريع سياسية واستخباراتية معقدة؛ فالإرهابي الحقيقي يُصنع عبر سنوات من غسل الدماغ والتعبئة العقائدية القائمة على الكراهية وتقديس الموت وإلغاء قيمة الإنسان.

ولهذا فإن معركة الوعي أصبحت اليومَ أخطر من أي معركة عسكرية، لأنَّ الإرهاب يبدأ فكرة قبل أن يتحول إلى رصاصة أو قنبلة، لذلك فإن إصلاح التعليم والخطاب الديني أصبح قضية أمن قومي تتعلق بحماية الدولة والمجتمع ومستقبل الأجيال القادمة، ولم يعد قضية ثقافية أو تربوية.

إن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ (الأنفال: 60).

تشمل القوة قوة السلاح وقوة العلم والوعي والفكر وبناء الإنسان القادر على حماية وطنه بعقله قبل سلاحه؛ فالحياة ميدان واسع لا تنتصر فيه الأمم إلا عندما تُعد أبناءها إعدادًا صحيحًا، وتحصنهم ضد الجهل والتطرف والخداع الفكري.

لهــذا كان من الضروري إعادة تقديم المفهــوم الحقيقي للجهاد كما ورد في القرآن الكريم، بعيدًا عن تشــوهات الجماعــات المتطرفة وتأويلاتها العدوانية؛ فالجهاد في التشريع الإلهي هو دفاع مشروع عن النفس والوطن والحق والحرية، وليس عدوانًا على الآخرين ولا حربًا ضد البشــر بسبب اختلاف عقائدهم، وفق قول الله ســبحانه وتعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (البقرة: 190).

تضع هذه الآية الكريمة قاعدة أخلاقية وإنســانية حاسمة، تؤكد أن القتال في الإســلام مرتبط بالدفاع ورد العدوان، وأن الاعتداء على الأبرياء محرم تحريمًا قاطعًا، لأن الله لا يحب المعتدين مهما كانت الشعارات التي يرفعونها.

إذنْ يمثِّلُ الإرهاب الأســود الذي ضرب مصر ودولًا عربية أخرى في حقيقته اعتداءً مباشــرًا على الوطن والإنسان والإســلام معًا؛ فهو اعتداء على الأرواح والأعــراض وحقوق الناس وأمن المجتمعات، واعتــداء كذلك على كتاب الله نفسِــه، لأن الإرهابيين حرَّفوا معاني آياته لتبرير جرائمهــم، كما أنه اعتداء على رســول الله ﷺ الذي جاء رحمة للعالمين، لا داعية قتل وخراب وكراهية؛ ولأنّ الإرهابيين نسبوا إليه ما لم يقله تحت عنوان الأحاديث.

قدمت جماعات التطرف للعالم نســخة مُزوَّرة من الإسلام؛ نسخة قائمة على الدم والذبح والتكفير والترويع، بينما الإســلام الذي أنزله الله في القرآن الكريم هو دين الحياة والعدل والرحمة والتعارف بين البشر، ولهذا فإن المعركة الحقيقية اليوم ضد الإرهاب المســلح نعم، ولكنها أيضًا ضد المنابع الفكرية التي تنتجه،

وضد المناهج والخطابات التراثيــة المَورُوثة التي تُغذِّي ثقافة الكراهية وتُخرج أجيالًا قابلة للاستخدام في مشاريع الفوضى والدمار.

أصبحَ تهيئة الشــباب في مختلــف المراحل العمرية، وبنــاء وعيهم الفكري والوطني والديني بناءً صحيحًا، ضــرورة وجودية لحماية الدولة والمجتمع من أخطر أشــكال الاختراق التي عرفها العصر الحديث، حيث يُعاد تشــكيل عقول الشباب لصالح مشاريع التطرف والفوضى والكراهية.

لهذا يمثل شرح الأهداف النبيلة والقيم الإنسانية العظيمة التي جاء بها الإسلام خــطَّ الدفاع الأول في مواجهة جماعات الغلو والتكفير؛ فالشــباب الذي يتربَّى على فهم الإســلام باعتباره رســالة رحمة وعدل وحرية وتعــاون وتعارف بين البشــر، يصبح أكثر قدرة على التمييز بين الوحي الإلهي النقي والنسخ المشوهة التي صنعتها جماعات التطرف والطوائــف والمذاهب والطُرُق لتحقيق أهداف سياسية وأيديولوجية لا علاقة لها بروح وجوهر ومقاصد القرآن الكريم.

بناء المناعة الفكرية لدى الأجيال الجديدة أخطر وأهم من أي إجراءات أمنية لاحقة، لأن الوقايــة دائمًا خير من العلاج، ولأن المجتمعــات التي تنتظر حتى يتحول الانحراف الفكري إلى عنف مســلح تكون قد دفعت بالفعل أثمانًا باهظة من أمنها واســتقرارها ومســتقبل أبنائها؛ فالإرهاب يبدأ بفكرة خاطئة، وتأويل منحرف، وشعور زائف بالتفوق أو المظلومية، ثم تتراكم عمليات التعبئة النفسية والفكرية حتى يصبح الشــاب مســتعدًا لأن يتحول إلى أداة قتل وهو يتوهم أنه يؤدِّي واجبًا دينيًا.

لذا دعوتُ منذ سنوات طويلة، إلى إطلاق مشروع شامل للتأهيل القومي والفكري للشباب المصري والعربي، إدراكًا مني أن المعركة القادمة هي معركة وعي وهوية وانتماء، وقد قدَّمتُ بالفعل مشروع «التأهيل القومي» منذ أكثر من ثمانية أعوام، وتم تسليمه إلى عدد من القيادات السياسية والفكرية في مصر، كما نُشرتُ ملامحه في عدد من الصحف المصرية، انطلاقًا من إيماني بأن حماية الأوطان تبدأ من بناء الإنسان القادر على فهم دينه ووطنه والعالم من حوله فهمًا صحيحًا.

كان الهدف من هذا المشروع تأسيس رؤية متكاملة لإعداد الشباب إعدادًا فكريًا وثقافيًا ووطنيًا، بحيث يتم تحصينهم ضد محاولات الاستقطاب والتغرير التي تمارسها جماعات التطرف والتنظيمات المرتبطة بالأجندات الخارجية؛ فالشباب حينما يمتلك الوعي والمعرفة والانتماء الحقيقي يصبح عصيًا على الاختراق، بينما يتحول الجهل والفراغ الفكري دائمًا إلى بيئة مثالية لتسلل دعاة الفوضى والتكفير.

لقد كانت الفكرة الجوهرية للمشروع تقوم على الربط بين التعليم والتنوير والانتماء الوطني، وعلى إعادة تقديم الإسلام مشروعًا حضاريًا لبناء الإنسان والمجتمع، لا أداة للصراع والكراهية والعنف، كما كان المشروع يستهدف غرس قيم التفكير النقدي واحترام التعددية والعمل والإبداع، لأن المجتمعات التي تُربّي أبناءها على السؤال والفهم والوعي يصعب استعبادها أو تضليلها.

أرى أن الأزمة الكبرى التي واجهت كثيرًا من مشروعات الإصلاح الفكري في العالم العربي هي أن بعض المؤسسات لم تدرك بعد حجم الخطر الحقيقي الذي

يهـــدد المجتمعات من الداخل؛ فبينما كانت جماعـــات التطرف تعمل ليل نهار على استقطاب الشباب عبر شبكات منظمة ومنصات إعلامية وخطابات عاطفية ودينية مكثفة، ظلت جهود التنوير والإصلاح أبطأ كثيرًا جدًا من المطلوب، وأقل قدرة على الوصول إلى العقول الجديدة بالسرعة والكفاءة اللازمتين.

لهذا شعرتُ أحيانًا بأنني أصرخ محذرًا من خطر يقترب بسرعة، بينما لا يزال كثيرون يتعاملون معه باعتباره قضية مؤجلة أو شـــأنًا ثانويًا، رغم أن الزمن كان يمضي مُسرعًا، والأجيال الجديدة تتعرض يوميًا لمحاولات اختراق فكري ونفسي غير مسبوقة.

لعلّ ذلك ما يجعلني أستحضر ذلك البيت الشهير الذي يلخص مرارة المفكر عندما يرى الخطر واضحًا أمامه بينما لا تجد كلماته آذانًا مُصغية:

لقد أسمعتَ لو ناديتَ حيًّا ولكن لا حياةَ لمن تُنادي

رغم ذلك لا يجوز أن يتوقف الإيمان بضرورة الإصلاح بسبب بطء الاستجابة أو مقاومـــة التغيير، لأن معارك الوعـــي الكبرى تحتاج إلـــى نفس طويل وصبر تاريخـــي، ولأن الأمم لا تنهض إلا حينما يمتلك فيهـــا المصلحون القدرة على مواصلة الطريق مهما كانت العقبات.

وفي تقديـــري، فإن ما يجب أن تنتبه إليه الدولة المصرية والعالم العربي اليوم هو أن معركة الحاضر والمســـتقبل ســـتكون معركة على عقول الشباب قبل أي شـــيء آخر؛ فإما أن تنتصر قـــوى التنوير والمعرفة وبناء الإنســـان، وإما أن تترك الساحة فارغة مُستباحة لقوى التطرف والفوضى لتعيد إنتاج دوائر الدم والفوضى والانهيار من جديد.

ولهذا فإن الاســتثمار الحقيقي في الأمن القومي يبــدأ من بناء العقل الواعي والإنســان الحر القادر على التمييز بين الحق والباطل وبيــن الحقيقة والزيف، بجانب شــراء الســلاح وبناء الجيوش، وبين الوحي الإلهــي النقي والمرويات المُفتراة والموروث التراثي الذي تغذّى عليه من يحولون الإســلامَ إلى وســيلة للهيمنة والكراهية وتدمير الأوطان.

*****

مشاركة المصريين بقوة في انتخابات الرئاسة أسقطت الخونة والعملاء

تابعتُ بكثير من التقدير والإعجاب، المشـــهد المصـــري خلال الانتخابات الرئاســـية، ورأيت فيه لحظة كاشـــفة تعبر بوضـــوح عن عمق الوعـــي الوطني الذي اســـتطاع الشعب المصري أن يراكمه عبر ســـنوات المواجهة مع الفوضى والإرهاب ومحاولات اختطاف الدولة؛ فالمشـــاركة الشعبية الواسعة كانت في جوهرها رســـالة سياسية وحضارية وإســـتراتيجية موجهة إلى الداخل والخارج معًا، تؤكد أن الشـــعب المصري استعاد زمام قراره الوطني، وأنه بات أكثر إدراكًا لحجم المؤامرات التي استهدفت وطنه خلال السنوات الماضية، ولم تكن مجرد ممارسة إجرائية مرتبطة بانتخاب رئيس للدولة.

تعبّـــر الأمم في اللحظـــات المصيرية عـــن إرادتها عبر قدرتهـــا على حماية مؤسساتها الدستورية وإثبات حضورها الشعبي في معارك الشرعية والاستقرار؛ ولهـــذا جاء خروج المصريين بكثافة إلى صناديق الاقتراع وكأنه اســـتفتاء وطني واســـع على بقاء الدولة المصرية قوية ومســـتقرة، وعلى رفض مشاريع الفوضى والتفكيك التي حاولت قوى داخلية وخارجية فرضها على البلاد.

ظنت جماعـــات وتنظيمات مرتبطة بأجنـــدات خارجيـــة أن بإمكانها إنهاك الشـــعب المصري عبر الضغوط الاقتصادية والحمـــلات الإعلامية والحروب

النفسية المتواصلة، وأن حالة التعب والإرهاق التي خلفتها سنوات المواجهة مع الإرهاب والأزمات الإقليمية قد تــؤدي إلى تفكك الجبهة الداخلية أو انصراف المواطنين عن الدفاع عن دولتهم، إلا أنَّ المشهد الانتخابي كشف العكس تمامًا، وأثبت أن المصريين باتوا أكثر وعيًا بطبيعة المعركة التي يخوضونها، وأكثر إدراكًا للفارق بين النقد الوطني المشــروع ومحاولات الهدم المُمَنهَج التي تســتهدف الدولة ذاتها.

لقد كانت المشاركة الشــعبية الكثيفة بمثابة إسقاط سياسي ومعنوي لكل من راهنوا على ســقوط مصر أو تفككها من الداخــل، ولهذا رأيت في تلك اللحظة تجســيدًا حيًا لقول الله ســبحانه وتعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ (الإسراء: 81).

ذلك لأنَّ الباطل، مهما امتلك من أدوات إعلامية أو دعم خارجي أو حملات تضليل وتزييف وتمويل ســخي من جهات أجنبية، يبقى هشًا عندما يُواجه إرادة شعب واعٍ متمسك بوطنه ودولته.

ولأنَّ الحق قد يتأخر ظهورُه أحيانًا وسط زيف الدعاية والتضليل، إلا أنه يبقى أكثر رســوخًا وقدرة على البقاء، بينما يسقط الباطل مهما امتلك من أدوات القوة والخداع، لأن ما يقوم على الزيف والخيانة والارتهان للخارج لا يمكن أن يصمد طويلًا أمام إرادة الشعوب الحية ووعيها الوطني العميق.

ولقد أثبتت التجربة أن كل القوى التي راهنت على إسقاط مصر أو إخضاعها لإرادة الخــارج ســقطت رهاناتها أمام صلابة الدولة وتماســك الشــعب، أما الأصــوات التي تحركت ضد مصالح الوطــن وارتهنت لأجندات خارجية، فقد

لفظها الوعي الشعبي المصري حينما انكشف حجم الخراب الذي كانت تسعى إليه تحت شـعارات مُضلِّلة وشـعارات براقة تُخفِي وراءَها مشـاريع الفوضى والتفكيك.

وقـد أثبت المصريون في هذه اللحظة أنَّهم قادرون على التمييز بين من يعمل من أجل استقرار الدولة وحماية مصالحها، ومن يتحركون وفق حسابات خارجية تسـتهدف إنهاك الوطن وإضعافه خدمة لمشاريع لا علاقة لها بمصلحة الشعب المصري أو الأمة العربية.

من يتأمل السياق الإقليمي والدولي المحيط بمصر خلال السنوات الأخيرة، يدرك أن اسـتهداف الدولة المصرية لم يكن معزولًا عن مشـروع أوسع لإعادة تشكيل المنطقة؛ فهناك قوى عديدة كانت تراهن على تفكيك مراكز الثقل العربي وإدخال الشـعوب في دوائر متواصلة من الفوضى والصراعـات الداخلية، بما يسمح بإعادة رسم موازين القوى لصالح الهيمنة الأجنبية والمشروع الإسرائيلي في المنطقة.

لهذا حملـت الانتخابات الرئاسـية المصرية دلالة تتجاوز حدود السياسـة الداخلية، لأنها أكدت أن الشـعب المصري يرفض أن تتحول بلاده إلى سـاحة تُدار من الخـارج، أو إلى دولة فاقـدة لإرادتها الوطنية، لقـد خرج المصريون ليقولوا للعالم إن مصر دولة مسـتقلة القرار، وإن شعبها وحده هو صاحب الحق في تحديد مستقبلها واختيار قيادتها ومسارها الوطني.

كان اللافت في هذا المشـهد أن المشـاركة حملت أبعادًا اجتماعية وإنسانية ووطنيـة عميقة؛ فالمواطن المصري الذي تحمل سـنوات صعبة من التحديات

الاقتصادية والإصلاحات القاسية، كان يدرك أن الحفاظ على استقرار الدولة يمثل الشرط الأساسي لأي أمل في تحسين مستوى المعيشة وتحقيق التنمية وبناء مستقبل أكثر أمنًا.

ولهذا ارتبطت المشاركة الشعبية الواسعة لدى كثير من المصريين بمَعانٍ تتعلق بالدفاع عن حقهم في الحياة الكريمة، وفي الأمن والاستقرار والعمل والسكن والعلاج والتعليم، لأن انهيار الدولة كان سيعني ضياع كل هذه الحقوق وتحول البلاد إلى ساحة للفوضى كما حدث في دول أخرى بالمنطقة.

خروج الشعب المصري «عن بكرة أبيه» كان تعبيرًا عن حالة اصطفاف وطني عميقة تشكلت بعد سنوات من المواجهة مع الإرهاب ومحاولات الاختراق والتفكيك، لقد أراد المصريون أن يبعثوا برسالة واضحة إلى العالم مُفادُها أن هذا الوطن ليس ساحة مستباحة للمؤامرات، وأن شعبه قادر على حماية دولته وإفشال رهانات المتآمرين مهما تعقدت الظروف وتكاثرت الضغوط.

وفي تقديري، فإن أخطر ما أسقطته هذه المشاركة الشعبية هي رِهَانات الخصوم والطامعين والمتربصين في الخارج، وأيضًا وهم إمكانية فصل الشعب المصري عن دولته الوطنية؛ فقد أثبتت التجربة مرة أخرى أن المصريين، عندما يشعرون أن وطنهم مُهدَّد، يتحولون إلى كتلة تاريخية واحدة جبَّارة قادرة على تجاوز الخلافات الثانوية دفاعًا عن بقاء الدولة واستقرارها.

ولهذا فإن المشاركة الشعبية في تلك الانتخابات كانت محطة جديدة في معركة الوعي الوطني المصري، ومعلمًا مهمًا في مسار استعادة الدولة لعافيتها

وترسـيخ قدرتها على مواجهة الضغوط والمؤامـرات والتحديات التي ما تزال تحيط بها حتى اليوم.

إذنْ خرج عشرات الملايين من المصريين ليقولوا للعالم أجمع إن هذا الوطن الذي صمد آلاف السنين لن يقبل أن تُفرض عليه الوصاية من أحد، ولن يستبدل استقلال قراره الوطني بأي إغراء أو ضغط أو ابتزاز سياسي مهما كانت مصادره، لقـد أراد المصريون أن يعلنوا بوضوح أن مصر دولة تمتلك تاريخًا عريقًا وإرادة وطنية مُتجذِّرة جعلتها دائمًا عَصيَّة على محاولات الاحتواء والترويض، وليست دولة تابعة تتحرك وفق إملاءات القوى الاستعمارية القديمة أو الحديثة.

وكان المشـهد في عمقه أوسـع كثيرًا من مجرد مشـاركة انتخابية أو موقف سياسـي مؤقت؛ فقد بدا وكأنـه انتفاضة وعي حضاري ضـد محاولات فرض نماذج الهيمنة الجديدة التي تتخفى أحيانًا خلف شعارات براقة عن الديمقراطية أو حقوق الإنسان أو الحريات، بينما يجري اسـتخدامها بصورة انتقائية لخدمة مصالح جيوسياسية محدَّدة، وللضغط على الدول التي ترفض الانصياع الكامل لمعادلات النفوذ الدولية.

لقـد أدرك المصريون بوعيهم التاريخي العميـق أن كثيرًا من الأصوات التي ارتفعت ضد الدولة المصرية خلال السـنوات الماضية كانت جزءًا من منظومة ضغط سياسـي وإعلامي ضخمة، تشـارك فيها المنظمات المشـبوهة ومراكز الأبحـاث المرتبطة بدوائر النفوذ الغربية والصهيونيـة، والتي تعاملت مع قضايا المنطقة بمعايير مزدوجة تكشـف حجم التسـييس والانتقائية في توظيف ملف حقوق الإنسان لخدمة أهداف إستراتيجية محدَّدة.

نتساءل إذنْ: كيف يمكن لمن صمتوا طويلًا أمام جرائم الاحتلال، وتجاهلوا معاناة الشعوب تحت الحصار والحروب والتهجير، أن يتحولوا فجأة إلى أوصياء على الشعوب العربية وحقوقها؟

وكيف يمكن لمن دعموا مشاريع الفوضى والتقسيم وإضعاف الجيوش الوطنية أن يقدموا أنفسهم باعتبارهم حماة للاستقرار والديمقراطية؟

كشفت هذه الازدواجية لكثير من الشعوب العربية أن بعض الخطابات الحقوقية والإعلامية لم تكن منفصلة عن خرائط المصالح الكبرى وإعادة تشكيل المنطقة.

ولهذا خرج الملايين في مصر ليؤكدوا رفضهم القاطع لأي محاولات لفرض أجندات تستهدف تدمير الدولة الوطنية العربية تحت أي لافتة أو شعار، لقد فهم وأدركَ المصريون أنَّ إسقاط الدول يبدأ بإضعاف الثقة الوطنية، وإشاعة الفوضى، وتحويل المجتمعات إلى ساحات صراع مفتوحة يسهل التحكم فيها من الخارج.

كانت الأصوات الهَادرة التي ملأت الشوارع والميادين تعبيرًا عن شعب يرفض الاستكانة ويرفض المهانة ويرفض الخضوع لأي قوة سوى إرادة الله سبحانه وتعالى، لأن الأمم التي تمتلك كرامتها الوطنية لا يمكن أن تعيش تابعة أو خاضعة لإملاءات الآخرين.

رفضَ المصريون الشجعان الخضوعَ إلا لله وحده ملك الملوك الذي يعزُّ من يشاء ويذلُّ من يشاء، وانعكسَت فيهم الدلالة العميقة لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (آل عمران: 26).

ترسخ هذه الآية الكريمة في وجدان الإنسان الحُر معنى السيادة الحقيقية والتحرر من الخوف والخضوع للبشر، وتؤكد أن عزّة الأوطان والشعوب تتحقق بالإيمان والكرامة والقدرة على التمسك بالاستقلال والحق، لا بالتبعية والارتهَان.

هنيئًا للرئيس عبد الفتاح السيسي بهذا الشعب العظيم الذي أثبت، في أكثر اللحظات صعوبة وتعقيدًا، أنه شعب يمتلك من الوعي والصبر والصلابة ما يجعله قادرًا على عبور المستحيل إذا ما تعلق الأمر بحماية وطنه وصيانة دولته، لقد كشفت السنوات الماضية أن العلاقة بين الشعب المصري ودولته هي رابطة تاريخية عميقة تشكَّلت عبر قرون طويلة من الكفاح والتضحيات، ولهذا ظل المصريون، رغم الضغوط والأزمات والمؤامرات، قادرين على الالتفاف حول وطنهم حينما شعروا أن وجودَه ذاته أصبح مُستهدفًا.

لقد أثبت الشعب المصري أنه يدرك جيدًا أن بناء الأوطان الكبرى يتحقَّقُ بالصبر والعمل وتحمل التحديات والإيمان بالمستقبل؛ ولهذا كان مستعدًا لأن يخوض مع دولته معركة شاقَّة وطويلة من أجل تحقيق حلم مصر القوية المستقلة، الدولة التي تمتلك قرارها الوطني الحُر، وتحافظ على كرامتها وسيادتها، ويكون لصوتها احترامه وثقله في محيطها العربي والإقليمي والدولي.

وهنيئًا للشعب المصري بقيادة آمنت بأن الحفاظ على الدولة الوطنية أمانة تاريخية ومسؤولية أخلاقية ودينية ووطنية، قيادة واجهت واحدة من أعقد الفترات في تاريخ المنطقة الحديثة، وسط محاولات مستمرة لإسقاط الدولة وإرباك مؤسساتها واستنزاف شعبها، ومع ذلك واصلت السير بثبات، مُستندة

إلى إيمان عميق بالله سبحانه وتعالى، وإلى ثقة متبادلة تشكَّلت تدريجيًا بينها وبين قطاعات واسعة من المصريين الذين رأوا في صمود الدولة حفاظًا على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

لقد كانت السنوات الماضية اختبارًا قاسيًا لقدرة المصريين على التمسك بوطنهم وسط العواصف، وقد أثبتوا خلال هذا الاختبار أنهم شعب لا ينكسر بسهولة، وأنه كلَّما اشتدت المؤامرات التفَّ حول دولته أكثر، لأن المصريين يدركون بفطرتهم الحضارية أنَّ سقوط الدولة يعني انهيار المجتمع وضياع الأمن والاستقرار وتحول الأوطان إلى ساحات للفوضى والخراب كما حدث في تجارب عربية مؤلمة ما تزال ماثلة أمام الجميع.

اكتسبت على ضوء ذلك معركة المصريين معناها الأعمق؛ فقد كانت معركة دفاع عن الحق في الحياة الحرة الكريمة، وعن حق الأجيال القادمة في أن تعيش داخل وطن مستقر قوي قادر على حمايتها وتحقيق تطلعاتها، ولهذا شعر كثير من المصريين أن ما يخوضونه عهد أخلاقي ووطني لحماية مصر من السقوط في دوائر التفكك والضياع ولم يكن مجرد صراع سياسي عابر.

لذلك ستبقى مصر، رغم المؤامرات ومحاولات العبث بمستقبلها، قادرة على النهوض واستعادة قوتها، لأن داخلها شعبًا حيًا يمتلك وعيًا تاريخيًا مُتجذرًا، ولأنها دولة تحمل في عمقها الحضاري قدرة مُتجدِّدة على تجاوز الأزمات والانبعاث من جديد.

وستحيا مصر دائمًا، قوية بعراقتها، عصية على الانكسار، قادرة على حماية نفسها واستعادة دورها الحضاري، مهما تكاثرت المؤامرات، لأن الأوطان التي تمتلك شعبًا مُؤمنًا بها وبحقِّها في الحياة الحرة الكريمة لا تسقط أبدًا.

كان سقوط الخونة والعملاء نهاية طبيعية لمسار طويل من الارتهان والجهل والانفصال عن حقائق الإسلام والتاريخ والوطن؛ فالتاريخ، في قوانينه العميقة، لا يرحم أولئك الذين يبيعون أوطانهم أو يتحولون إلى أدوات في يد القوى الطامعة، لأن الخيانة مهما تنكرت بالشعارات أو تزينت بالكلمات الرنَّانة تظل فعلًا مُناقِضًا للفطرة الإنسانية السويَّة وللشرف الوطني ولجوهر الإيمان الحقيقي.

من يتأمل مصائر الذين انخرطوا في المؤامرات ضد مصر خلال العقود الأخيرة يكتشف مشهدًا بالغ الدلالة؛ فمن بينهم من انتهى مطاردًا مُشرَّدًا لا وطن له، ومنهم من يعيش هاربًا في عواصم أجنبية تحت رحمة الأجهزة التي استخدمته ثم ألقت به جانبًا بعد انتهاء دوره، ومنهم من احترق داخليًا بالعزلة والسقوط الأخلاقي والانكشاف الشعبي، ومنهم من تخلَّى عنه رعاته بعدما تحول من أداة إلى عبء ثقيل فاقد القيمة، ومنهم من افتضحَ بممارسات دنيئة غير أخلاقية، ومنهم من فتحوا لبعضهم البعض ملفات الفساد والاختلاس المالي، ومنهم هائمون لا يجدون لقمة كريمة أو سقفًا يسترهم، ومنهم من يهذي بكلام سخيف سطحي مؤكدَا على خفَّته وعدم اتِّزانه العقلي، وآخرون يبحثون عن راعٍ جديد ومُمولٍ آخر لخيانة جديدة على طريق الإنحدار والهَوان.

هذا المصير لم يكن استثناءً تاريخيًا، لأن القوى الكبرى التي توظف العملاء والجماعات الوظيفية تعتبرهم مجرد أدوات مؤقتة تُستخدم في مراحل الهدم والفوضى ثم يجري التخلص منها أو إعادة تدويرها وفق مقتضيات المصالح ولم تنظر إليهم يومًا باعتبارهم شركاء حقيقيين.

لذلــك كان كل من ظن أنه قادر على الاحتمــاء بالخارج ضد وطنه يعيش في وهم كبير، لأن من يبيع وطنه مرة لن يحظى بثقة أحد، وسيظل دائمًا موضع ازدراء حتى لدى من يستخدمونه.

اللافــت أن هذه النماذج، علــى اختلاف مواقعها وأدوارها، يجمعها قاســم مشــترك واحد؛ وهو الجهل.. جهلٌ بالإســلام، وجهلٌ بالتاريخ، وجهلٌ بطبيعة الصراعات الدولية، وجهلٌ بحقيقة المشاريع التي جرى توظيفهم داخلها.

فمن بين هؤلاء أعضاء تنظيمات ضالَّة جرى غســل عقولهم باســم الإسلام، ونشطاء تحركهم منظمات ومراكز مُمَولة من أجهزة أجنبية، وشيوخ فتاوى جرى استئجارهم لإنتاج خطاب ديني يخدم أهدافًا سياسية معادية للأوطان، وسياسيون دفعتهم عُقَدُ النقص والفشــل الشخصي إلى الارتماء في أحضان الخارج انتقامًا من مجتمعاتهم ودولهم، وإعلاميون وفنانون أعمتهم الأموال والشهرة والمصالح حتى فقدوا القدرة على التمييز بين الحرية الوطنية وبين التحول إلى أدوات دعائية لمشاريع الفوضى والتفكيك.

غير أن أخطر أنــواع الجهل التي جمعت هؤلاء جميعًــا كان جهلهم بحقيقة الإســلام كما أنزله الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم؛ إذ كيف يمكن لإنسان يدّعــي الدفاع عن الإســلام أن يتحول إلى أداة في مشــروع يمزق المجتمعات الإسلامية والعربية؟ وكيف يُصدِّقُ بعضُهم أنَّهم يعملون من أجل «نهضة الأمة» بينما هم يتحركون داخل مخططات تُدار من عواصم أجنبية تسعى لإضعاف هذه الأمَّة وتفكيك دولها الوطنية؟

لقد وقع هؤلاء في أســر النسخة التراثية المشــوَّهة التي خلطت بين الإسلام المقدس والوحــي الإلهي وبين صراعات الإمبراطوريات القديمة وأوهام الغزو والاســتعلاء على الآخر، حتى أصبح بعضُهم يتصور أن الإسلام مشروع توسع وهيمنــة وعدوان دائم علــى المختلف، مع أن القرآن الكريم جاء ليؤســس قيم العدل والرحمة والحرية والتعارف بين البشر.

إذنْ انجذب كثيرٌ منهم إلى مشــاريع سياســية معاصرة حاولت إحياء نماذج توســعية قديمة تحت شــعارات دينية براقة، مثل أوهام «العثمانية الجديدة» التي سعت إلى اســتدعاء ذاكرة الإمبراطورية والغزو والتفوق العرقي والسيطرة على الشــعوب باســم الإســلام، بينما كانت في حقيقتها مشروعًا سياســيًا يستخدم الإسلام عبر نسخة مُزوَّرة منه غطاءً لتحقيق النفوذ والهيمنة.

المفارقــة المُؤلمة أنَّ الذين انخرطوا في هذه المشــاريع كانوا يتوهَّمُون أنهم يدافعون عن الإسلام، في الوقت الذي كانوا فيه عمليًا أدوات داخل ترتيبات دولية وإقليمية تُدار من لندن وواشــنطن وأنقرة وغيرها، بهدف إعادة تقســيم المنطقة العربية والإسلامية، وبث الفرقة والصراعات داخل مجتمعاتها، وإضعاف دولها الوطنية تمهيدًا للسيطرة على قرارها وثرواتها ومقدراتها.

لقد كانوا جهلة بحقيقة الإسلام، لأنهم عرفوا الإسلامَ عبر خطابات الكراهية والموروثات السياســية والفقهية والصراعات التاريخية التي حوّلت الإسلامَ من رسالة هداية ورحمة إلى مشــروع تعبئة وعداء دائم، ولم يعرفوه في نوره الإلهي الصافي كما جاء في القرآن الكريم، وكانوا أيضًا جَهَلة سياسيًا وإستراتيجيًا، لأنَّهم

لم يدركوا أنَّهم مجرد أدوات صغيرة حقيرة داخل مشـــاريع كبرى لتفكيك الدول وإسقاط المجتمعات من الداخل.

لهذا كان مصيرُهـــم الهَوان والتيه والذِلَّة، لأنَّ الخيانـــة لا تصنع مجدًا، ولأنَّ الذين يبيعـــون أوطانهم يفقدون في النهاية احترام الناس واحترام أنفســـهم معًا؛ فالتاريخ مليء بالخونة الذين ظنَّوا أنهم يربحون لحظة قصيرة من النفوذ أو المال أو الشهرة، ثم انتهوا منبوذين تلاحقهم اللعنات والازدراء.

وفي المقابل، يبقى الأحرار الحقيقيـــون هم أولئك الذين يقبضون على جَمْر الوعي والمعرفة وسط العواصف، المؤمنون بأنَّ قوة الأوطان تتحقَّقُ ببناء الدولة الوطنية العادلة التي تحمي الإنســـان وتصون كرامته وحريته، ولا تُبنى بالكراهية أو التبعية أو استدعاء أوهام الإمبراطوريات.

يُدركُ هـــؤلاء الأحرار أنَّ العـــدل والحرية من أعظم مقاصد الإســـلام، وأن تحقيقهما يتمُّ عبـــر الدولة الوطنية القادرة على حمايـــة مجتمعها وصيانة التنوع داخله وتحقيق مصالح شـــعبها وصيانة اســـتقلال قرارها، ولا يتم عبر الفوضى والتنظيمات العابرة للحدود.

كما يدركـــون أن العاصم الحقيقي من الانحطـــاط والتبعية هو ذلك التكامل العميق بين الإيمان والعقل والحكمة القرآنية ومقاصدها كما علَما الرسول للنَّاسِ بأمرٍ من الله؛ فالإيمان الحقيقي لا يُعادي العقل، والعقل المستنير لا ينفصل عن نور القيم القرآنية الروحية والأخلاقية، وحينمـــا يلتقي نور الإيمان بوعي العقل إنطلاقًا من حكمة القرآن الكريم ومقاصد شـــرعته ومنهاجه، تنشـــأ الحضارات الحرة القادرة على مواجهة مشاريع الهيمنة والاستعباد.

لهذا فإن المصريين الذين وقفوا ضد مشـــاريع التفكيك الحديثة كانوا امتدادًا طبيعيًا لأولئـــك الرواد الكبار الذين قـــادوا معركة الوعـــي الوطني في مواجهة الاحتلال والاســـتبداد والتبعية قبل أكثر من قرن، كانوا امتدادًا لروح أحمد لطفي السيد وسعد زغلول ومحمد فريد، حينما التقت الوطنية المصرية بفكر الإصلاح والتنوير الذي حمله محمد عبده واســـتنارة رفاعة الطهطاوي، في لحظة تاريخية عظيمة واجه فيهـــا المصريون الاحتلال البريطاني الغاشـــم ورفضوا في الوقت نفسه محاولات إعادة إنتاج الهيمنة العثمانية تحت أي شعار.

لقد كان ذلك الجيل يدرك أن تحرير الوطـــن يبدأ بتحرير العقل، وأن مقاومة الاســـتعمار الخارجـــي لا تنفصل عن مقاومـــة الجهل والاســـتبداد والتوظيف السياسي للإسلام، ولهذا دوّى النداء التاريخي الخالد:

«قوم يا مصري.. مصر دايمًا بتناديك»

فاستجاب الشعب يومها دفاعًا عن وطنه وهويته وكرامته، كما استجاب أحفادُه اليوم وهم يواجهون مشاريع جديدة حاولت تمزيق الدولة المصرية وإعادتها إلى دوائر التبعية والفوضى.

من أدق الآيات القرآنية التي تُجسِّد هذا الافتراق الحاسم بين أصحاب البصيرة والوعي والإيمان الصادق، وبين الذين باعوا أنفسَـــهم وأوطانَهم ودينَهم لأوهام زائلة ومصالح رخيصة، قولُ الله ســـبحانه وتعالى: ﴿أَفَمَن يَعْلَـــمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ۝١٩ الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ الْمِيثَاقَ ۝٢٠ وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيَخْشَـــوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ۝٢١ وَالَّذِينَ صَبَرُوا

ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ﴾ (الرعد: 19-22)

تكشف الآيات الكريمة قانونًا حضاريًا وإنسانيًا بالغ العمق، يفسر لماذا ترتقي أممٌ وتسقطُ أخرى، ولماذا يبقى بعضُ الرجال خالدينَ في ضمير أوطانهم بينما ينتهي آخرون إلى مَزابلِ التاريخ مهما امتلكوا من صوتٍ عالٍ أو نفوذ مؤقَّت.

هذه الآيات إذنْ لمن يتأمل ويدقِّقُ ليست مجرد مقارنة أخلاقية عابرة بين فريقين من النَّاس؛ فالقرآن يبدأ بالسؤال الفاصل: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ﴾ (الرعد: 19).

تتَّضِحُ إذنْ القضية الجوهرية التي حكمت التحليلَ كلَّه؛ إنَّها قضية الوعي والبصيرة والمعرفة؛ فالمخلصون الذين يدافعون عن أوطانهم ويحملون همّ الإصلاح الحقيقي ينطلقون من معرفة عميقة بحقيقة الإسلام وبطبيعة الصراع وبقيمة الدولة الوطنية وبمخاطر الفوضى والتبعية، ولذلك يمتلكون القدرة على التمييز بين الحق والباطل، وبين الوحي الإلهي النقي والنسخ المزوَّرة التي تستخدم الدينَ مطيَّة للمشاريع السياسية والاستعمارية.

أما الفريق الآخر، فقد وصفهم القرآن بالعَمى ﴿كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ﴾، لأنَّهم فقدوا البصيرة وإن امتلكوا الأبصار، إنَّهم لا يرون حقائق الأشياء، ولا يدركون كيف يُستخدَمون أدواتٍ في مشاريع تهدم أوطانهم وتشوّه دينهم، ولهذا ينخدعون بالشعارات الكبرى، ويظنُّون أنفسهم مجاهدين أو ثوارًا أو دعاة نهضة، بينما هم في الحقيقة وقود لمخططات الهيمنة والفوضى.

ثم تأتي الصفات التالية لتحدِّدَ بدقة ملامح الفريق الذي يحفظ اللهُ به الأوطان ويحمي الإسلام ويصون به المجتمعات: ﴿الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ الْمِيثَاقَ﴾ (الرعد: 20).

يظهر أمامنا الآنَ بجلاء معنى الوفاء الوطني والأخلاقي والإنساني؛ فالمخلص الحقيقي لا يبيع وطنه، ولا يتحول إلى أداة ضد شعبه، ولا يخون الأمانة مهما كانت المغريات؛ إنه يدرك أن الانتماء للوطن جزء من الوفاء بالعهد الأخلاقي أمام الله والتاريخ والناس.

ثم يقول سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ﴾ (الرعد: 21).

أي الذين يبنون ولا يهدمون، يوحدون ولا يفرقون، يحفظون روابط المجتمعات والأوطان بدلًا من تمزيقها وإشعال الفتن داخلها، لتظهر أمامنا الفوارق الكبرى بين أصحاب المشاريع الوطنية الحضارية، وبين دعاة الفوضى والتنظيمات العابرة للحدود التي جعلت الأمة العربية والإسلامية ساحة للانقسامات والصراعات.

ثم تأتي الآية الأشد التصاقًا بمعنى الصمود التاريخي في مواجهة المؤامرات: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ (الرعد: 22).

ذلكَ لأن معارك الوعي وحماية الأوطان تحتاج إلى صبر طويل وثبات أخلاقي وفكري في مواجهة حملات التشويه والتضليل والضغوط والإغراءات وليست معارك قصيرة أو سهلة.

لهذا كان أصحاب البصيرة والمعرفة هم القادرين على حماية أوطانهم ودينهم، لأنهم فهموا الإسلام في جوهره القرآني القائم على العدل والرحمة والحرية

والعمران، بينما ســقط الآخرون في مســتنقع الجهل والأوهــام الإمبراطورية وخطابات الكراهية التي قادتهم في النهاية إلى الذلة والهوان.

فالآية إذنْ تصف افتراقًا وجوديًا بين مشروعين:

مشروع يبني الإنسان والوطن على أساس المعرفة والوعي والإيمان الصادق.

ومشروع آخر يقوم على العمى الفكري والارتهان للخارج واستغلال الإسلام لتحقيق الهيمنة والتخريب.

ولهــذا انتهى أولئك الخونة والعملاء إلى الضيــاع والتِيه، لأنَّ من يتحرك بلا بصيــرة يصبح أداة في يد غيره، بينما يبقى أصحاب الوعي والإخلاص هم الذين يصنعون التاريخ ويحفظون للأوطان كرامتها واستقلالها ودورها الحضاري.

*****

لبوا النداء لمصر بالمشاركة في التعديلات الدستورية

لقد دعوتُ جموع المصريين إلى المشاركة الكثيفة في الاستفتاء على التعديلات الدستورية، لأنني كنت أرى في تلك اللحظة التاريخية استجابة مباشرة لنداء الوطن، ومشاركة واعية في معركة تثبيت الدولة المصرية وحمايتها من أخطر موجات الاستهداف التي تعرضت لها في تاريخها الحديث؛ فالدساتير، في نهاية المطاف، هي أدوات تنظم حياة الدول وفق ما تفرضه الضرورات الوطنية والتحديات التاريخية التي تواجهها الشعوب، وليست نصوصًا جامدة معزولة عن حركة المجتمعات وتحولاتها.

وقد جاءت تلك المرحلة في ظرف بالغ الحساسية والخطورة؛ إذ كانت مصر، عقب ثورة الثلاثين من يونيو 2013م، تقف بالفعل على مفترق طرق تاريخي، تتصارع عنده رؤيتان متناقضتان لمستقبل الدولة والمنطقة بأسرها؛ رؤية أولى أرادت لمصر أن تغرق في الفوضى والاستنزاف والإرهاب والانهيار الاقتصادي، حتى تفقد قدرتها على القيام بدورها الحضاري والقومي، وتتحول إلى دولة منهكة عاجزة عن حماية شعبها أو الدفاع عن استقلال قرارها الوطني.

ورؤية أخرى آمنت بضرورة تثبيت الدولة الوطنية، وخوض معركة طويلة ضد الإرهاب والتطرف، وتهيئة البيئة اللازمة لتحقيق التنمية والاستقرار وإعادة بناء مؤسسات الدولة الحديثة.

لقد أدركت الدولة المصرية، بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، أن معركة التنمية لا يمكن أن تنجح في ظل بيئة مضطربة تعصف بها التنظيمات الإرهابية ومحاولات الاختراق والفوضى؛ فالتنمية تحتاج إلى استقرار، والاستثمار يحتاج إلى دولة قوية قادرة على حماية مؤسساتها وحدودها ومجتمعها، والشعوب لا تستطيع أن تبني مستقبلها في ظل خوف دائم من الانهيار أو التفكُّك أو الحروب الداخلية.

لذلك جاءت التعديلات الدستورية جزءًا من رؤية أوسع لإدارة مرحلة انتقالية معقدة، تتطلب وجود مؤسسات مستقرة وقيادة قادرة على استكمال مشروع إعادة بناء الدولة المصرية بعد سنوات من الاستهداف المنظم الذي كاد أن يعصف بكل شيء؛ فالمسألة لم تكن مرتبطة بأشخاص بقدر ما كانت مرتبطة بطبيعة المرحلة نفسها، وبحجم التحديات غير المسبوقة التي واجهتها مصر داخليًا وإقليميًا.

لقد كانت المنطقة كلُّها آنذاك تعيش حالة سيولة سياسية وأمنية خطيرة؛ دولٌ تسقط، وجيوشٌ تتفكَّك، ومجتمعاتٌ تتمزَّق على أسس طائفية ومذهبية وعرقية، وقوى إقليمية ودولية تتحرك لإعادة رسم الخرائط وموازين النفوذ، وفي قلب هذا المشهد المضطرب كانت مصر مُطالبَة بأن تحافظ على تماسكِها الداخلي، وأن تمنع انتقالَ سيناريوهات الانهيار إليها، لأن سقوط مصر كان سيعني انهيار مركز الثقل العربي بأكمله ولم يكن ليعني سقوط دولة واحدة فقط.

لذلك كان الاستفتاء على التعديلات الدستورية في جوهره تعبيرًا عن إرادة شعب أراد أن يمنح دولته القدرة على استكمال معركة البقاء والاستقرار والتنمية،

ولم يكن مجرد إجراء سياسي تقني، فالمصريون الذين خرجوا للمشاركة كانوا يدركون أن الحفاظ على الدولة الوطنية يمثل المدخل الأساسي لحماية الأمن وتحقيق التنمية وتحسين مستوى المعيشة وبناء المستقبل.

كما أدركوا أن الجماعات الإرهابية والتنظيمات المرتبطة بالأجندات الخارجية كانت تراهن على إنهاك الدولة المصرية وإدخالها في دوامة صراع دائم يمنعها من النهوض الاقتصادي والاجتماعي؛ فالإرهاب كان جزءًا من مشروع أكبر من مجرد أعمال عنف معزولة، حيث استهدف تعطيل الدولة ومنعها من استرداد عافيتها.

على ضوء ذلك، اكتسبت المشاركة الشعبية في الاستفتاء معناها الوطني العميق، لأنها عكست وعيًا جماعيًا بخطورة اللحظة التاريخية، وإدراكًا بأن حماية الأوطان تتمُّ عبر التكاتف الشعبي ودعم مؤسسات الدولة واستكمال مسار الاستقرار.

لذلك رأيتُ أن تلبية المصريين لنداء المشاركة كانت إعلانًا جديدًا عن تمسكهم بخيار الدولة الوطنية المستقرة، ورفضهم العودة إلى الفوضى أو الارتهان للمشاريع التي أرادت تمزيق مصر وإضعافها خدمة لأجندات خارجية.

لقد أثبت الشعب المصري مرة أخرى أنه يمتلك حِسًا تاريخيًا عميقًا يجعله قادرًا على التمييز بين اللحظات العادية واللحظات المصيرية، وأنه حينما يشعر بأن وطنه يواجه خطرًا حقيقيًا يتحول إلى قوة وطنية هادرة قادرة على حماية الدولة وصناعة الاستقرار واستكمال معركة البناء مهما كانت التحديات.

مع وجود قيادة مخلصة متفانية في إعادة تخطيط المستقبل للشعب المصري، يتحقق له فيه الأمن والاستقرار والتنمية.

ولكي نفهم القيمة التاريخية العميقة لوجود قيادة عسكرية وطنية مخلصة في مصر خلال أخطر مراحلها الحديثة، ممثلة أولًا في المشير محمد حسين طنطاوي ثم لاحقًا في الرئيس عبد الفتاح السيسي، فعلينا أن نتأمل جيدًا تجارب دول أخرى سقطت عندما غابت عنها هذه المعادلة الدقيقة بين الوطنية والانضباط المؤسَّسي والوعي بطبيعة الدولة ومخاطر اختطافها.

من أكثر النماذج دلالة وإثارة للتأمل التجربة الباكستانية، بما حملته من تشابهات ظاهرية واختلافات جوهرية تكشف لماذا نجَتْ مصر بينما تعثَّرت دولٌ أخرى في دوامات الانقلابات والتطرُّف والحروب الأهلية.

لقد قال الزعيم الباكستاني ذو الفقار علي بوتو عبارته الشهيرة: «أنا لا أغادر بلادي، ولماذا أغادر، فليغادروا هم»، -وهي شبيهة بما قاله الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك- قالها كذلكَ في لحظة كانت البلاد تغلي بالمظاهرات والصراعات السياسية، بينما ركبت «الجماعات الإسلامية» المتطرفة موجةَ الغضب الشعبي وسعت إلى توظيفها لإسقاط النظام القائم، وفي خِضَم هذه الفوضى لمَعَ اسم الجنرال محمد ضياء الحق، الضابط الذي منحه بوتو ثقته الكاملة، وقدّمه على غيره من كبار الجنرالات، فرقى رتبته وعينه قائدًا للجيش عام 1977م رغم وجود من هم أقدم وأكثر استحقاقًا منه.

لكنَّ ضياء الحق استغلَّ لحظة الاضطراب والفوضى، وانقلب على الرجل الذي صنع مستقبله العسكري والسياسي، ثم مضى إلى أبعد مدى في الخيانة

السياسية والأخلاقية حينما قدم بوتو إلى محاكمة انتهت بإعدامه، رغم المناشدات الدولية الواسعة التي طالبت بالعفو عنه.

وكان المشهد صادمًا للعالم كله؛ قائد عسكري يعُضُّ اليد التي امتدَّت إليه بالثقة، ويستثمر الغضب الشعبي للوصول إلى السلطة، ثم يكسو مشروعه السلطوي بغلاف ديني ظاهري مُخادع عبر التقرب من «الجماعات الإسلامية» منحرفة الفكر وتقديم نفسه تحت زعم كاذب مزيف وهو «حامي الشريعة الإسلامية».

تظهر أمامنا الآن إحدى أخطر الظواهر التي أصابت العالم الإسلامي في العقود الأخيرة؛ وهي استخدام نسخة مزوّرة من الإسلام غطاءً لتثبيت السلطة أو تمرير مشاريع سياسية لا علاقة لها بجوهر الإسلام ومقاصده الكبرى كما هي في القرآن الكريم.

طبَّقَ ضياء الحق بعض الحدود والعقوبات الشكلية فيما الشعب يتضوَّرُ جوعًا، ورفع شعارات «أسلمة الدولة» زورًا، وصلى في مساجد الجماعات الإسلامية، وقرّب رموزها ومنحها نفوذًا داخل الإعلام والمؤسسات، لكنه في الوقت ذاته أبقى على شبكات الفساد والتهريب والجريمة، واستخدم القوانين الاستثنائية لقمع خصومه السياسيين، فتحول الإسلام بيده إلى أداة تعبئة سياسية والظلم المجتمعي، لا مشروعًا حضاريًا للإصلاح والعدل والنهضة.

إذنْ يتقدَّمُ السؤال الجوهري وهو: ما الفارق بين سلطة تغطي فسَادَها بقشرة دينية مزيفة، وأخرى تغطيه بقشرة ديمقراطية زائفة؟

إن جوهر الأزمة في الحالتين واحد؛ حينما يغيب المشروع الأخلاقي الحقيقي القائم على العدل والحرية وكرامة الإنسان وسيادة القانون.

في مقابل هذا النموذج الباكستاني المَأزوم، تظهر بجلاء خصوصية التجربة المصرية بصورة لافتة؛ فالمشير حسين طنطاوي رحمه الله، رغم علاقته الوثيقة بالرئيس الأسبق حسني مبارك، لم يتحول إلى نسخة مصرية من ضياء الحق، ولم يستغل لحظة ضعف الرئيس للانقضاض على السلطة، ولم يقدْ انقلابًا عسكريًا تقليديًا، ولم يدفع البلاد إلى سيناريو الانتقام والتصفية السياسية، ولم يستخدم «الجماعات الإسلامية» للوصول إلى الحكم أو تثبيت نفوذِه.

لقد وقف منحازًا إلى الشعب حينما رفض توجيه الجيش ضد المصريين، وفي الوقت نفسه حافظ على الدولة ومؤسساتها من الانهيار والتفكُّك، وسار في مسار بالغ الصعوبة بين حماية الدولة والاستجابة لمطالب التغيير، مُدرِكًا أن أي انزلاق إلى الفوضى الشاملة كان كفيلًا بإسقاط مصر في مصير مُشابِه لما جرى لاحقًا في دول عربية أخرى.

وكانت تلك واحدة من أعقد اللحظات في التاريخ المصري الحديث؛ فالدولة تواجه غضبًا شعبيًا واسعًا، والتنظيمات الأيديولوجية تتحيَّنُ الفرصة لاختطاف المشهد، والقوى الدولية والإقليمية تتحرك لإعادة تشكيل المنطقة بأكملها، بينما تتربَّصُ جماعة الإخوان بالدولة طمعًا في تحقيق حلم «التمكين» الذي انتظرته لعقود طويلة والمكتوب في مناهجها ومنشوراته، لكي تحققه على أنقاض وطن مُقسَّم وشعبٍ مُمزَّق يقتلُ بعضُه بعضًا.

في تلك اللحظة الفاصلة ظهر الفارق الحاسم بين جيش وطني يرى نفسه حارسًا للدولة، وبين جيوش أخرى جرى اختراقُها أو تسييسها أو تحويلها إلى أدوات في صراعات السلطة والأيديولوجيا.

لقد فهم المشير طنطاوي ومعه المؤسسة العسكرية المصرية أن بقاء الجيش فوق الاستقطاب السياسي هو الضمانة الأساسية لبقاء الدولة نفسها؛ ولهذا لم ينافِق جماعة الإخوان الضالَّة ولا التنظيمات التي يُطلق عليها زُورًا «الجماعات الإسلامية»، ولم يُقدِّم لها التنازلات التي تضمن له البقاء في الحكم، ولم يحاول بناء شرعية شخصية على حساب الدولة ومؤسساتها.

وحينما جاءت المرحلة التالية، وبدأت جماعة الإخوان تسعى إلى «أخونة الدولة» والسيطرة على مفاصلها الحيوية، تأكَّدَت أهمية وجود قيادة عسكرية وطنية عصية على الاختراق العقائدي والتنظيمي.

وقد كشفت الأحداث اللاحقة حجم المحاولات التي جرت لاختراق المؤسسة العسكرية أو تطويعها لخدمة مشروع جماعة الإخوان، لذلك تنكشفُ الدلالة الرمزية والتاريخية البالغة لعبارة الرئيس عبد الفتاح السيسي، كما وثّقها تاريخيًا مسلسل «الاختيار»، حينما حاول الرئيس الإخواني محمد مرسي استقطاب قائد الجيش المصري حينئذ تنظيميًا وضمَّه لصفوف جماعة الإخوان، فجاء الرد من السيسي حاسمًا وكاشفًا:

■ **«لستُ إخوانيًا ولا سلفيًا.. وإنما مسلم فقط»**

كانت تلك العبارة تختصر معركة فكرية وحضارية كاملة؛ معركة بين الإسلام باعتباره دينًا جامعًا للأمَّة، وبين تحويله إلى هوية تنظيمية أو أداة حزبية أو مشروع احتكار سياسي.

لقد أدركت القيادة العسكرية المصرية أن أخطر ما يمكن أن تتعرض له الدولة هو اختراق جيشـــها بعقيدة تنظيميـــة أحادية باترة فوق وطنيـــة، لأن الجيش إذا فقد طابعه الوطني الجامع وتحول إلـــى أداة أيديولوجية، انهارت الدولة ودخل المجتمع في دوَّامَات الانقسام والتشظي والاحتراب الأهلي والطائفي.

ولهذا نجَتْ مصرُ من السيناريوهات الســـورية والليبية واليمنية، لأن الجيش المصري بقي مؤسسة وطنية متماسكة، ترفض التحوَّل إلى ميليشيا حزبية أو ذراع لتنظيم سياسي أو مذهبي.

كان هذا العامل، إلى جانب التلاحم الشـــعبي الواسع، هو ما صنع خصوصية التجربة المصرية؛ فالثورة الشـــعبية التي يحميها الجيش، أو الجيش الذي يتحرك مستندًا إلى الإرادة الشعبية، شكَّلت معادلة إنقاذ نادرة حالت دون سقوط الدولة أو انزلاقها إلى حرب أهلية؛ خاصة في هذا التواريخ الحاسِمَة المتعاقبة (1952–2011–2013م).

وقد حاولت جماعة الإخوان، منذ الخمســـينيات مـــن القرن الماضي وحتى اليوم، اختراقَ المؤسسة العسكرية المصرية أو بناء تشكيلات أيديولوجية مُوازية تعتمد على ضباط مُنشقين أو متعاطفين معها، بدءًا من محاولات التغلغل المبكرة داخل الجيش والشـــرطة، مرورًا بأســـماء مثل عصام القمري وسيد موسى وعبد العزيز الجمل، وصولًا إلى خالد الإســـلامبولي وعبـــود الزمر اللذين تورطا في اغتيال الرئيس أنور السادات رحمه الله، وانتهاءً بضابط الصاعقة المنشق الخائن هشام عشماوي.

لكن هذه المحاولات فشـــلت جميعها في تحويل الجيش المصري إلى أداة تنظيمية أو طائفية، لأن المؤسسة العسكرية المصرية حافظت، عبر عقود طويلة، على عقيدتها الوطنية الجامعة.

إذنْ من هذا المنطلق يمكن فهم لماذا كان ســقوط مشروع الإخوان في مصر مرتبطًا، في جوهره، بفشـــلهم في اختراق الجيش أو تحويله إلى ذراع تابعة لهم؛ فقد كانوا يدركون أن الســيطرة الحقيقية على الدولة لا تتم إلا عبر السيطرة على القوة المركزية الحامية لها، أي الجيش.

لهذا سعت جماعة الإخوان، خلال حكمها وبعد عزلها، إلى إضعاف الجيش وتشــويه صورتِه، وإلى دفع البلاد نحو حالة اســتقطاب وصدام أهلي، والأفدح كان محاولــة توريط مصر فــي صراعات إقليمية خطيرة، كمــا ظهر في خطاب محمد مرسي بإستاد القاهرة عام 2013م عندما أعلن عمليًا الانخراط في مشروع «الجهاد» في سوريا وسط حضور رموز السلفية الجهادية.

كان ذلك مؤشرًا بالغَ الخطورة على اتجاه الجماعة نحو تحويل مصر من دولة وطنية مركزية إلى ساحة صراعات أيديولوجية وميليشياوية عابرة للحدود.

أفشــل التحرك المزدوج للجيش الوطني والشــعب المصري هذا السيناريو، وحال دون انزلاقِ البلاد إلى نموذج الدولة الفاشلة.

وهكذا أثبتت التجربة المصرية أن وجود قيادة عســكرية وطنية واعية، تمتلك حِسًــا تاريخيًا عميقًا بطبيعة الدولة ومخاطر اختراقها، كان أحد أهم أسباب نجَاة

مصـــر وصمودِها في وجه أخطر مشـــروع تفكيك تعرضت لـــه المنطقة العربية الحديثة.

نقرأ من هذا المنطلـــق أنَّ الدعوة إلى منح القيادة الوطنيـــة فرصة زمنية كافية لاستكمال مشـــروع إعادة بناء الدولة المصرية كانت قراءة واقعية لطبيعة اللحظة التاريخية التي تمر بها مصر، ولحجم التحديات والتراكمات الثقيلة التي واجهتها الدولة بعـــد عقود طويلة من الأزمات والتآكل الإداري والاقتصادي ومحاولات الاســـتهداف الخارجي والاختراق الداخلي، ولم تكن أبدًا تعبيرًا عن نزعة فردية أو رغبة في صناعة زعامة شخصية عابرة.

لقد بدت المدة التي منحها الدســـتور لقائد المســـيرة نحو غد أكثر اســـتقرارًا وازدهـــارًا، في ضوء حجـــم الملفات المفتوحـــة وتعقيدات الواقـــع الإقليمي والدولي، بحاجة إلى إعادة نظر تتيح استكمال المشروع الوطني الذي بدأ بالفعل في تغيير وجه الدولة المصرية على مســـتويات متعددة؛ إذ إن بناء الدول الكبرى لا يتحقق في سنوات قليلة، ولا يمكن لمشروعات البنية التحتية العملاقة وإعادة تأهيل الاقتصاد الوطني واستعادة قوة المؤسسات أن تُؤتي ثمارها الكاملة في ظل مُدد زمنية قصيرة تُربِك استمرارية التخطيط وتقطع مسار الإنجاز قبل اكتماله.

لذلك جاءت الحاجة إلى التعديل الدســـتوري باعتبارها اســـتجابة لمتطلبات مرحلة تاريخية اســـتثنائية، وباعتبارها جزءًا من تكليف شـــعبي ومسؤولية وطنية حملها الرئيس استجابة لنداء المصريين حينما كانت الدولة تواجه خطر الانهيار والتفكك، لا تكريمًا لشخص الرئيس أو منحة سياسية عابرة.

لقد خرج الشـــعب المصري إذن في لحظة فارقة مـــن عمر التاريخ يطلب من المؤسسة الوطنية الأقوى والأكثر تماسكًا أن تتحمل مسؤولية إنقاذ البلاد، وكان

الرئيس عبد الفتاح السيسي هو المُؤهَّل والأكثر قدرة على القيام بهذه المهمة التاريخية، فحمل أعباءَها وسط ظروف إقليمية شديدة الاضطراب، وفي وقت كانت فيه المنطقة العربية تتهاوى تحت ضربات الحروب الأهلية والتنظيمات الإرهابية ومشاريع التفكيك وإعادة رسم الخرائط.

كان المطلوب في تلك اللحظة يتجاوز مجرد إدارة دولة تواجه أزمة سياسية عابرة؛ فقد كانت المهمة الحقيقية تتمثل في إعادة تأسيس مفهوم الدولة الوطنية نفسها، وامتلاك قدرتها على البقاء والصمود والعمل والإنتاج، بعد أن تعرضت لهزَّة عنيفة كادت تعصف بمؤسساتها ووحدتها الداخلية.

لهذا فإن ما تحقَّقَ خلال السنوات الأولى من قيادة الرئيس السيسي لا يمكن قراءتُه بمعايير الزمن التقليدية، لأن حجم الإنجازات التي أُنجزت في فترة قصيرة يعادل ما كانت تحتاجه دول كثيرة إلى عقود طويلة لتحقيقه؛ فمن شق قناة السويس الجديدة، إلى بناء شبكة هائلة من الطرق والمحاور، وإنشاء المدن الجديدة، وتطوير البنية التحتية، والقضاء على مناطق العشوائيات الخطرة، وإطلاق مشروعات الطاقة العملاقة، وتحديث القوات المسلحة، والإنتصار على التمرُّد الإرهابي المسلح واستعادة هيبة مؤسسات الدولة، كان المشهد أقرب إلى عملية إعادة تأسيس شاملة للدولة المصرية الحديثة.

وقد تحقق كل ذلك بينما كانت مصر تخوض في الوقت نفسه حربًا شرسة ضد الإرهاب والتنظيمات المسلحة التي حاولت إنهاك الدولة واستنزاف مواردها وإغراقها في الفوضى والاقتتال الداخلي.

إذنْ يصبح الحديث عن استكمال المسيرة ضرورة وطنية ترتبط بطبيعة المشروع نفسه، لأن المشروعات الكبرى تحتاج إلى استقرار سياسي وإداري ورؤية ممتدة قادرة على المتابعة والتنفيذ والتطوير؛ فالدول التي تنهض تبني بمنطق الاستمرارية الإستراتيجية التي تسمح بتحويل الرؤى إلى واقع دائم خططها، لا بمنطق الارتجال أو الحسابات المؤقتة.

كما أن مصر، بحكم موقعها وتاريخها وثقلها الحضاري، تتحمل مسؤولية إقليمية وقومية تتعلق بحماية استقرار المنطقة العربية ومنع انهيارها الكامل أمام مشاريع التفكيك والفوضى والطائفية، ولا تتحرك داخل حدودها المحلية فقط،، ولذلك فإن استرداد مصر لقوتها ركيزة أساسية لحماية الأمن العربي وإعادة التوازن إلى المنطقة، وليست قضية مصرية داخلية فحسب.

أثبتت السنوات الماضية أن وجود قيادة وطنية تمتلك الإرادة والقدرة على اتخاذ القرارات الصعبة كان عنصرًا حاسمًا في إنقاذ الدولة المصرية من مصير كادت تنزلق إليه دول أخرى في المنطقة؛ فبعض القرارات التي بدت قاسية أو مثيرة للجدل عند اتخاذها، كشفت الأيام لاحقًا أنها كانت ضرورية لحماية الاقتصاد الوطني ومنع الانهيار الكامل وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس أكثر صلابة.

وهكذا ارتبطت فكرة استكمال المدة الزمنية للمشروع الوطني بفكرة الاستقرار والاستمرارية وحماية ما تحقق من إنجازات، حتى تتمكن الدولة من الوصول إلى المرحلة التي يصبح فيها البناء المؤسسي والاقتصادي أكثر رسوخًا وقدرة على الاستدامة بعيدًا عن الهزَّات الحادة أو محاولات الارتداد إلى الفوضى.

لقد كانت مصـــر، وما تزال، تخـــوض معركة وجود وبقاء فـــي منطقة تمُوج بالصراعـــات والمؤامرات، وكان لزامًا عليها أن تمتلـــك قيادة تعرف طبيعة هذه المعركة، وتملك الشـــجاعة الكافية لخوضها، والإرادة الصلبة للاســـتمرار فيها حتى النهاية.

ولهذا لم يكن الرِهَان الحقيقي على شـــخص بقدر ما كان رهانًا على مشروع دولة، وعلى استكمال عملية إنقاذ تاريخية بدأت في أصعب الظروف، واحتاجت إلى قيادة مُتفانيـــة تمتلك القدرة على الجمع بين حماية الأمن القومي، ومواجهة الإرهاب، وإطلاق التنمية، واستعادة الدور الحضاري لمصر في مُحيطِها العربي والإقليمي والدولي.

ومـــع كل خطوة في هذا الطريق كانت مصر تعـــود إليها تدريجيًا مكانتها التي تلِيقُ بتاريخها وثقلها الحضـــاري، لتعودَ دولة قادرة على التأثير وصناعة التوازن والسعي نحو تحقيق الأمن والسَّلام والاستقرار لشعبها وللمنطقة العربية بأسرِها.

لذلك رأيتُ حينها أنَّ من مصلحة الشـــعب المصري، ومن مصلحة اســـتقرار الدولة الوطنية، أن يستمر الرئيس عبد الفتاح السيسي في استكمال التكليف الذي حمّله له الشعب في لحظة تاريخية فارقة، حتى تكتمل المشروعات الكبرى التي بدأت بالفعل في تغيير الواقع المصري، وحتى تتحقَّق بصورة أوســـع طموحات المواطن البسيط في التنمية والعيش الكريم والأمن والاستقرار.

ذلـــك لأنَّ القضية، في تقديري كانت مرتبطة بطبيعـــة المرحلة التاريخية التي تمر بها مصر، وبالمشروع الوطني الضخم الذي انطلقَ في ظروف شديدة التعقيد والخطـــورة، واحتاج إلى إرادة سياســـية صلبة ورؤية إســـتراتيجية ممتدة قادرة

على الصبر والتحمل واتخاذ القرارات الكبرى بعيدًا عن الحسابات الضيِّقة أو المكاسب المؤقتة.

كانت الدولة المصرية، بعد سنوات الفوضى ومحاولات الاختطاف والإرهاب والاستنزاف الاقتصادي، بحاجة إلى استعادة توازنها الداخلي أولًا، ثم إلى الانطلاق في عملية إعادة بناء شاملة لمؤسساتها واقتصادها وبنيتها التحتية ومكانتها الإقليمية، وهذه المهمة الضخمة لا يمكن أن تُنجز بمنطق التغيير السريع أو الارتباك الإداري أو الصراع السياسي المستمر، لأن الدول التي تعيد تأسيس نفسها تحتاج إلى قدر كافٍ من الاستقرار والاستمرارية حتى تتحول الخطط الكبرى إلى واقع ملموس يشعر به النَّاس في حياتِهم اليومية.

لذلك جاء اقتناعي بأن تجديد التكليف الشعبي للرئيس عبر التعديلات الدستورية يُمثِّلُ إعادة تحميله بالمسؤولية الوطنية التي قبلها حينما استجاب لنداء المصريين في أصعب لحظات تاريخهم الحديث، ولا يمثل تفضلًا من الشعب على الرئيس.

جاءَ الرجل في لحظة كانت فيها الدولة تواجه خطر الانهيار الكامل، وكانت التنظيمات الإرهابية والقوى المتطرفة تراهن على إسقاط مؤسساتها وإغراقها في الفوضى والحرب الأهلية، ولم يتقدم إلى السلطة في ظروف طبيعية مستقرة، ولهذا أصبح استكمال مشروع الإنقاذ وإعادة البناء ضرورة تتجاوز الاعتبارات الشخصية أو الحسابات السياسية الضيقة.

لقد كان المواطن المصري يحلم، وما يزال، بحياة أكثر استقرارًا وعدلًا وكرامة، بدولة توفر له الأمن والعمل والسكن اللائق والرعاية الصحية والتعليم

الجيد وفرص المستقبل لأبنائه، وهذه الأهداف تتحقَّقُ عبر مشروع تنموي طويل النفس يحتاج إلى قيادة تمتلك القدرة على الاستمرار والمتابعة وتنفيذ الخطط الكبرى حتى تؤتي ثمارها الكاملة، ولا تتحقق بالشعارات أو بالمزايدات السياسية.

كان واضحًا خلال السنوات الأولى أن مصر بدأت بالفعل تتحرك في هذا الاتجاه؛ فشبكات الطرق الجديدة، ومشروعات الطاقة، والقضاء على العشوائيات، وإنشاء المدن الحديثة، وتطوير الجيش والشرطة، هي أجزاء من مشروع متكامل لاستعادة الدولة المصرية الحديثة بكل مقوماتها وإعادة بناء مؤسسات الدولة.

كما أن حجم التحديات الإقليمية المحيطة بمصر فرض على القيادة السياسية أن تتحرك في بيئة شديدة التعقيد، تتداخل فيها الحروب والصراعات الدولية ومحاولات إعادة تقسيم المنطقة، وهو ما جعل الحفاظ على استقرار الدولة المصرية في حد ذاته إنجازًا إستراتيجيًا بالغ الأهمية.

ولهذا فإن الدعوة إلى تجديد التكليف كانت تعبيرًا عن قناعة بأن استمرار المشروع الوطني في تلك المرحلة كان يتطلب الحفاظ على حالة الاستقرار السياسي والمؤسسي والمجتمعي التي سمحت ببدء عملية البناء واستعادة الثقة في الدولة.

لقد كان النداء الحقيقي مُوجَّهًا إلى الشعب المصري كي يدرك أن معركة بناء الأوطان تحتاج إلى الصبر والاستمرارية، وأن حماية ما تحقق من إنجازات لا تقل أهمية عن تحقيق الإنجازات نفسها، لأن أخطر ما يمكن أن تتعرض له الدول

الخارجــة من الأزمات الكبرى هــو العودة مرة أخرى إلــى الارتباك والفوضى والصراع على السلطة قبل اكتمال عملية التعافي وإعادة البناء.

لذلكَ جاء النداءُ بتجديد التكليف عبر التعديل الدستوري وزيادة مدة الرئاسة باعتباره، في نظر كثيرين، جزءًا من متطلبات استكمال معركة التنمية والاستقرار، وضمان استمرار المشروع الوطني الذي بدأ يعيد لمصر مكانتها وهيبتها وقدرتها على حماية شعبها وصناعة مستقبل أكثر أمنًا وكرامة للأجيال القادمة.

*****

حُرّاسُ الفوضى..
تحالفُ التطرّفِ والأناركيّة ضدَّ الدولةِ المصريّة، والإنجازات تخرس الأعداء

تابعــتُ، كما تابع غيري، حملات التشــويه المنظمة التي اســتهدفت الدولة المصرية خلال الســنوات الماضيــة عبر بعض الصحــف الأجنبية والمنصات الإعلامية والمراكز التي تتحدث باســم «الحريات» و«حقوق الإنســان»، بينما كانت تتجاهل عمــدًا حجم التحديات الوجودية التــي واجهتها مصر، وتتغافل عن المعركة الكبــرى التي خاضتها الدولة المصرية دفاعًــا عن بقائها ووحدتها واستقرارها في واحدة من أخطر المراحل التي مرَّت بها المنطقة العربية الحديثة.

كان واضحًا بالنســبة لي أن جزءًا كبيرًا من هــذه الحملات ارتبط في كثير من الأحيان باعتبارات سياسية وإســتراتيجية تستخدم شعارات الحقوق والحريات كأدوات ضغط وابتــزاز لإخضاع الدول الوطنية التي ترفــض الانصياع الكامل للإرادات الخارجية أو تسعى للحفاظ على اســتقلال قرارها الوطني، ولم يكن مدفوعًا بحرص حقيقي على حقوق الإنسان أو كرامة الشعوب.

ولهذا كنتُ أرى أنَّ مصــر، بتاريخها وثِقَلها الحضاري ومكانتها الإقليمية، لا تحتاج إلى الدخول في معارك انفعالية للرد على كل حملة تشويه أو تقرير مُنحَاز،

لأن الإنجازات الواقعية التي تتحقق على الأرض تبقى أقوى من حملات الدعاية وأكثر قدرة على فضح التناقضات وكشف الأهداف الحقيقية الكامنة خلف كثير من هذه الخطابات.

واجهَتْ مصر بعد أحداث يناير 2011م وما أعقبها من اضطرابات ومحاولات اختطاف الدولة، وضعًا شديد الخطورة على المستويات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وكانت هناك قوى عديدة تراهن على سقوطِها أو دخولها في دوَّامات طويلة من الفوضى والاستنزاف، على غِرار ما حدث في دول عربية أخرى تحولت إلى ساحات للحروب الأهلية والتدخلات الأجنبية والانقسامات الطائفية والمذهبية.

كشف ما حدث لاحقًا عن قدرة الدولة المصرية على استعادة توازنها والانطلاق مجددًا في مشروع إعادة بناء شامل، قادته القيادة السياسية بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، مُستندة إلى تماسك مؤسسات الدولة وإلى دعم شعبي واسع أدرك أنَّ الحفاظ على الدولة الوطنية يُمثِّلُ شرطًا أساسيًا لأي إصلاح أو تنمية أو استقرار.

جاءت الإنجازات المتلاحقة التي شهدتها مصر خلال سنوات قليلة، لتفرض نفسَها كحقيقة مادية لا تستطيع حملات التشويه إنكارها مهما بالغت في الدعاية، فحينما يرى المواطن المصري شبكات طرق ومحاور عملاقة تربط أنحاء البلاد، ومدنًا جديدة تُبنى، ومناطق عشوائية تتحول إلى مجتمعات سكنية آدمية، ومشروعات طاقة عملاقة تنهي سنوات العجز والانقطاع، ومؤسسات دولة

تمتلك مجدَّدًا قدرتها على العمل، فإنَّه يدرك أنَّ هناك مشروعًا حقيقيًا لإعادة بناء الدولة، لا مجرد شعارات سياسية أو خطابات إعلامية.

كما أن نجاح مصر في تحقيق قدر كبير من الاستقرار الأمني، بعد سنوات عصيبة من الإرهاب ومحاولات إسقاط الدولة، مثّل إنجازًا إستراتيجيًا بالغ الأهمية، لأنَّ الأمن كان المدخل الضروري لعودة الاقتصاد والحياة الطبيعية واستعادة ثقة المواطن في قدرة دولته على حمايته.

بدت المُفارقة صارخة أحيانًا؛ فبينما كانت بعض «دكاكين حقوق الإنسان» تُصدِر بيانات وتقارير تهاجم مصر بصورة متكررة، كانت الدولة المصرية تبني آلاف المشروعات وتوفر ملايين فرص العمل وتخوض حربًا ضروسًا ضد الإرهاب الذي كان يستهدف قتل الأبرياء وتفجير الكنائس والمساجد والمنشآت العامة.

كان من اللافت أيضًا أن كثيرًا من الجهات التي تتحدث باسم «الحقوق والحريَّات» التزمت الصمت أو قدمت مواقف مرتبكة تجاه الجرائم التي ارتكبتها التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة ضد الشعوب العربية، بينما بدا تركيزها الأكبر مُنصبًا على مهاجمة الدول التي تقاوم هذه التنظيمات وتحاول حماية مجتمعاتها من الانهيار.

لذا كنت أرى أن الوعي الشعبي المصري هو الحصن الحقيقي في مواجهة هذه الحملات، لأن الشعوب التي ترى بعينها حجمَ ما يتحقق على الأرض تصبح أقل قابلية للانخداع بالدعاية السوداء أو التقارير المُسيَّسة.

لقد أثبتت التجربة أن الدول لا تُحترم في النظام الدولي الحديث بقدر ما تملك من قوة واستقرار وقدرة على الإنجاز، وأن الإنجازات الحقيقية تبقى في النهاية أبلغ رد على حملات التشويه وأقوى من كل محاولات التشكيك والتحريض.

ولهذا فإن ما تحقَّقَ في مصر خلال عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي كان عملية تحرير شاملة للدولة المصرية بعد مرحلة كادت أن تدفعها إلى مصير شديد الخطورة، وكانت هذه الإنجازات، بكل ما حملته من جهد وتضحيات وصبر، كفيلة بإسكات كثير من الأصوات التي راهنت يومًا على سقوط مصر أو فشلها أو عجزها عن النهوض من جديد.

تُقاسُ الدول العريقة بقدرتِها على الصمود والعمل والإنجاز رغم كل الضغوط ورغم ما تواجهه من حملات وعداءات، ومصر عبر تاريخها الطويل أثبتت مِرارًا أنها قادرة على تجاوز المِحَن واستعادة قوتها كلَّما ظن خصومُها أنها أوشكت على السقوط.

يجدر بنا الآن توضيح معادلات وأطراف المؤامرة، والإجابة على سؤال لماذا تحالف ناشطو «دكاكين حقوق الإنسان» وهم منتمون للتيار اليساري أو ما يعرف بالأناركية والاشتراكية الثورية مع جماعة الإخوان والتكفيريين، ولماذا كان الناشطون اليسار عبر «دكاكين حقوق الإنسان» يهاجمون الدولة المصرية وهي تبني وتعمِّر فيما صمتوا عن إرهاب وتخريب الجماعات التكفيرية، وما هي الفلسفة التي اتَّبعتها الدولة المصرية منذ الخمسينيات وحتى اليوم في التعامل مع خطر التخريبيين الفوضويين على الجانبين اليميني المتطرف واليساري (الإخوان والأناركية اليسارية)؟

كما يجدر بنـــا أن نُمعن النظر بعمق في طبيعة المعركـــة التي واجهتها الدولة المصرية خلال العقود الماضية، وأن نفكك بدقة شـــبكة التحالفات والتقاطعات الفكرية والسياسية التي تشكلت ضدها، لأن كثيرًا من الأحداث التي بدت للبعض متناقضة أو عصية على الفهم تصبح أكثر وضوحًا عندما تُقرأ في سياق المشروع الكبير الذي استهدف إسقاط الدولة الوطنية العربية وإعادة تشكيل المنطقة على أسس الفوضى والتقسيم والاحتراب الداخلي.

من أكثر الأســـئلة التي فرضت نفسَـــها بإلحاح خلال ما عُرف بمرحلة «الربيع العربي»: كيف التقت جماعات الإسلام السياسي، وعلى رأسها جماعة الإخوان، مع ناشـــطين يســـاريين وأناركيين وكيانات تُقدم نفسها بوصفها حركات حقوقية وثورية؟

وكيف وصل الأمر ببعض رموز اليسار العربي إلى التحالف أو التماهي مع أكثر التيارات الدينية رجعية واســـتبدادًا وعداءً لفكرة الدولة المدنية الحديثة وحقوق الإنســـان من حرية وكرامة؟ ولمـــاذا تحولت بعض «دكاكين حقوق الإنســـان» إلى منصات للهجوم المســـتمر على الدولة المصرية ومؤسساتها، بينما التزمت الصمت تجاه جرائم الجماعات التكفيرية المســـلحة وعمليات القتل والترويع والحرق والتفجير التي استهدفت الشعب المصري؟

الإجابة عن هذه الأســـئلة تكشـــف جانبًا بالغ الخطورة من طبيعة المؤامرة التي تعرضت لها مصر، كما تكشـــف في الوقت ذاته حجم التشـــوش الفكري والمنهجي الذي أصاب بعض الأجنحة اليسارية العربية والغربية خلال العقود الأخيرة.

■ **فما هي قصة المؤامرة منذ البداية، وكيف تصدَّت لها مصر؟**

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع المشروع الاشتراكي العالمي دخلت قطاعات واسعة من اليسار الغربي في أزمة فكرية حادة؛ إذ فقدت كثير من التيارات الراديكالية قدرتها على التأثير الجماهيري داخل المجتمعات الغربية، خصوصًا بعد أن تخلَّت تلك المجتمعات تدريجيًا عن العنف الثوري كأداة للتغيير السياسي، ومع تضاؤل قدرتهم على فرض مشاريعهم داخل دولهم، بدأ بعض منظري اليسار الغربي يبحثون عن قوى بديلة في العالم الثالث تستطيع أن تُحقق لهم، بصورة غير مباشرة، حلم الصدام مع الدولة ومؤسساتها وهدم البِنى التقليدية للمجتمعات.

بدأ التقارب النظري والسياسي مع تيارات الإسلام السياسي من هذه اللحظة، باعتبارها في تصور قوى اليسار – قوى متمردة على الأنظمة القائمة وقادرة على تحريك الشارع وتفجير الصراعات الداخلية وإضعاف الدولة الوطنية.

لهذا لم يكن غريبًا أن نجد باحثين ومنظرين يساريين غربيين يبدون إعجابًا واضحًا بجماعة الإخوان وبكل حركات الإسلام السياسى رغم طبيعتها الفاشية والاستبدادية والدموية؛ فالمفكر والباحث الفرنسي اليساري فرانسوا بورغا، على سبيل المثال، قدم الجماعات المتطرفة وتيار الإسلام السياسي باعتباره «صوت الجنوب» والمُعبِّر الحقيقي عن الشعوب الإسلامية، مُتجاهلًا الطبيعة السلطوية لهذه الجماعات ومشروعها القائم على احتكار الحقيقة الدينية وإقصاء المخالفين وتفكيك الدولة الوطنية.

كما أن المفكر الماركسي البريطاني كريس هارمان، أحد أبرز رموز حزب العمال الاشتراكي وصاحب الكتاب الشهير «النبي والبروليتاريا»، وضع الأساس النظري لتحالفات تكتيكية بين اليسار الراديكالي والإسلاميين، حينما برأ التكفيريين الإسلاميين وجماعات الإسلام السياسي من اتهامات الرجعية والفاشية والعمالة، ووصل به الأمر إلى حد وصف بعض الإرهابيين المسلحين الذين مارسوا القتل الطائفى والعنف في مصر خاصة بمحافظات الصعيد بأنهم «مناضلون».

كان الشعار الذي تبنته بعض الأجنحة التروتسكية اليسارية والاشتراكية الراديكالية في مصر منذ منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة هو: «مع الإسلاميين أحيانًا.. وضد الدولة دائمًا»، وهو الشعار الذي يكشف بوضوح طبيعة الخلل الفكري الذي أصاب هذه التيارات، لأنها وضعت هدم الدولة وإضعاف مؤسساتها فوق أي اعتبارات وطنية أو حضارية أو إنسانية.

وقد قاد هذا التشوُّش بعض الحركات اليسارية العربية إلى الانخراط في مشروع الفوضى الذي رعته قوى دولية وإقليمية خلال أحداث ما سُمى بالربيع العربي، حيث التقت مصالح الإدارة الأمريكية في عهد الديمقراطيين مع شبكات التمويل والمنظمات اليسارية الغربية وبعض الحركات الأناركية والاشتراكية الثورية، في دعم جماعة الإخوان والجماعات التكفيرية المسلحة باعتبارها الأداة الخشنة القادرة على إسقاط الدول الوطنية في مصر وإعادة تشكيل المنطقة بأكملها.

في الحالة المصرية تحديدًا، ظهر هذا التحالف بوضوح بين جماعة الإخوان وبعض المجموعات التي حملت أسماء «شباب الثورة» أو منظمات حقوقية

مدعومــة من الخارج، حيث تحولت شــعارات الديمقراطية والحرية عند بعض هذه الكيانات إلى غطاء سياسي لمشروع هدم الدولة المصرية.

كان اللافت أن كثيرًا من هذه الأصوات الحقوقية واليسارية لم تُبدِ أي غضب حقيقي تجاه جرائم الجماعات التكفيرية التي قتلت الجنود والشرطة والمدنيين وحرقت الكنائس واستهدفت مؤسســات الدولة، بينما ركزت خطابها بالكامل تقريبًا على مهاجمة الجيش والشرطة والقضاء ومؤسسات الدولة الوطنية.

تتكشــف إذن حقيقة بالغة الأهمية؛ فالمسألة كانت معركة وجود بين مشروع دولة وطنية تســعى للحفاظ على وحدتها وتماســكها، وبين مشــروع فوضوى تخريبي استخدمت فيه قوى خارجية تيارين متطرفين متناقضين ظاهريًا ومتوافقين عمليًــا؛ تيار اليميــن الديني الراديكالــي المتطرف ممثلًا فــي جماعة الإخوان والجماعات التكفيرية، وتيار اليســار الأناركي الراديكالي الذي تبنى فلسفة هدم الدولة والمؤسسات.

أدركــت الدولة المصرية، منــذ عهد الرئيس جمال عبــد الناصر، طبيعة هذا الخطــر المُركَّب قبل أن يصلَ إلــى ذروة خطره وتحالفاتــه الخارجية في العام 2011م، لذلك فهمــت الدولة المصريــة أن اليمين العنيف المتطرف واليســار العنيف يلتقيان في نقطة جوهرية واحدة، وهي السعي إلى إسقاط الدولة الوطنية وإضعاف مؤسساتها لصالح مشاريع أيديولوجية مرتبطة بالخارج، لذا لم تتعامل مع التطرف باعتباره حكرًا على تيار ديني بعينه.

لهذا شهدت خمسينيات وستينيات القرن الماضي مواجهة مزدوجة خاضتها الدولــة المصرية ضد تنظيمات الإخوان من جهة، وبعض التنظيمات اليســارية

الراديكالية والفوضوية من جهة أخرى، لأن مشـــروع بنـــاء الدولة الحديثة الذي تبناه عبد الناصر وإمتدت منهجيته وفلســـفته إلـــى اليوم، كان يتناقض بطبيعته مع مشـــاريع العنف العقائدي والانقلابات الأيديولوجية، ســـواء جاءت من أقصى اليمين أو أقصى اليسار.

وقد عبّر الرئيس جمـــال عبد الناصر بوضوح عن هذه الحقيقة عندما أدرك أن جماعة الإخوان، رغم شـــعاراتها الدينية، كانت مرتبطة بمشاريع دولية وإقليمية تســـتهدف مصر ودورها القومي، وأن بعـــض التنظيمات اليســـارية الراديكالية بدورها تتبنى مفاهيم فوضوية تهدد استقرار الدولة والمجتمع، فجمعت السجونُ في الخمســـينيات والســـتينيات بين عناصر الإخوان والعناصر المتبنية لليسارية الفوضوية.

والأمر نفســـه تكرر بعد العـــام 2011م، حينما أعادت الدولـــة المصرية إنتاج الفلســـفة ذاتها في التعامل مع الخطر التخريبـــي المُزدوج؛ فأوقفت تمدد اليمين الديني المتطرف ممثلًا في الإخوان والجماعات التكفيرية، كما منعت في الوقت ذاته انزلاق البلاد إلى مشـــروع الفوضى الأناركية وهدم مؤسسات الدولة الذي كانت بعض الحركات الراديكالية اليســـارية تدفع نحوه مثل حركة «الاشتراكيين الثوريين» تحت شعارات الثورة المستمرة وإسقاط النظام.

اختارت مصر، في النهاية، طريق «الوسط الأبيض»؛ طريق الإصلاح التدريجي الآمن الذي يحمى الدولـــة ويمنع انهيارها، ويفتح المجال أمـــام التغيير والبناء والتنمية بعيدًا عن الدماء والحروب الأهلية والانقسامات الطائفية.

وعندما تدخل الجيش المصري في مختلف المراحل المصيرية والحاسمة منذ الخمسينيات من القرن الماضي إلى اليوم؛ فإنه صنع أمرًا بالغَ الأهمية وهو منع الاقتتال الأهلي ووقوع قتلى بالآلاف عندما تترك الساحة لجماعات وتيارات أحادية أيديولوجية من اليمين واليسار تشغل آلة القتل في معارضيها ومخالفيها في الفكر والقناعات.

منع تدخل الجيش إراقة الدماء الغزيرة، وأوقف نشاط الجناحين اليميني واليساري المتطرف الدموي، وفتح المساحة الوسط لتحرك غالبية الشعب الذي يعتنق التصورات القريبة من الفطرة الإنسانية والقيم السامية.

كان هذا هو الفارق الجوهري بين التجربة المصرية وتجارب عربية أخرى سقطت في فخ الصدام الشامل بين الدولة والجماعات المسلحة أو بين الميليشيات الأيديولوجية المتناحرة، فتحولت إلى ساحات مفتوحة للتدخلات الأجنبية والتقسيم والاقتتال.

أدركت مصر أن الدولة الوطنية، بكل ما تمثله من جيش ومؤسسات وقانون وهوية جامعة، هي الحصن الأخير لحماية المجتمعات العربية من السقوط، وأن أي تحالف بين التطرف الديني والفوضوية اليسارية -التي تنشط تحت ستار الثورة والتغيير والديمقراطية وحقوق الإنسان-، مهما بدا متناقضًا نظريًا، ينتهي عمليًا إلى النتيجة ذاتها؛ وهي تدمير الأوطان وتمزيق الشعوب وخدمة المشاريع الاستعمارية الجديدة التي تسعى لإعادة تشكيل المنطقة على أنقاض دولها التاريخية.

كنت أرى دائمًا أن أحد أخطر الأخطاء التي يمكن أن تقع فيها الدول أو الشعوب أثناء معاركها الكبرى هو الانشغال المُفرِط بالدعاية عالية الصوت والحملات

المنظمة وأصوات التشويه المدفوعة سياسيًا، لأن كثيرًا من هذه الكيانات التي تتخفَّى خلف شعارات «حقوق الإنسان» و«الديمقراطية» تعيش على صناعة الضوضاء والتشويش واستفزاز الدول واستنزاف أعصاب المجتمعات وتشويه وعيها الجمعي لحسابات سياسية واستخباراتية معلومة، وهي لا تملك في حقيقتها مشروعًا معرفيًا أو إنسانيًا حقيقيًا.

لهذا فإن إعطاء بعض هذه «الدكاكين» حجمًا أكبر من حقيقتها يحولها -في نظر الرأي العام- إلى قوى مؤثرة، بينما حقيقتها الفعلية أنها مجموعات محدودة التأثير لا تعيش إلا على ردود الأفعال، وتستمد حضورها من قدرة وسائل الإعلام على تضخيم خطابها ومنحها ما لا تستحقه من اهتمام.

علمتنا تجارب السياسة والإعلام والحروب النفسية أن الكيانات الصغيرة التي تُبنى على الصوت الزاعق والشعارات الفارغة والأيديولوجيا الفاشية والابتزاز الإعلامي تتضخم حينما تنجح في جر الدول إلى معارك جانبية تستنزف طاقتها وتشتت انتباهها عن القضايا الكبرى ومسارات البناء الحقيقي.

تقتضى الحكمة أحيانًا أن تتحرك الدولة بثقة وثبات، وأن تنشغل بإنجازاتها ومشروعاتها الكبرى ورفع كفاءة مؤسساتها وتحسين حياة شعبها، تاركة حملات الصخب والعويل تستهلك نفسها بنفسها مع مرور الوقت.

القافلة التي تتحرك بثبات نحو أهدافها الكبرى لا تتوقف عند كل صوت عابر أو حملة تحريض مؤقتة، لأن الزمن وحده كفيل بكشف الحقائق وفرز المواقف وإسقاط الأقنعة عن أولئك الذين احترفوا المتاجرة بالشعارات الإنسانية لخدمة مشاريع الفوضى والضغط السياسي.

أثبتت السنوات الماضية أن كثيرًا من الأصوات التي تصدرت المشهد الإعلامي والحقوقي ضد مصر تراجعت تدريجيًا وانكشف تناقض خطابها مع الواقع، خاصة بعدما نجحت الدولة المصرية في الحفاظ على تماسكها، وحقَّقت مُجدَّدًا قدرًا كبيرًا من الاستقرار، وواصلت تنفيذَ مشروعات التنمية وإعادة البناء رغم كل الضغوط والمؤامرات.

انكشف بمرور الوقت أن قطاعات واسعة من هذه المنصات تصمت أو تتواطأ تجاه جرائم جماعات العنف والإرهاب والفوضى عندما تخدم أهدافًا سياسية معينة، ولم تكن ترى في حقوق الإنسان سوى أداة انتقائية تُستخدم ضد الدول التي ترفض الانصياع للمشروعات الخارجية.

يبقى الوعي الشعبي إذن هو السلاح الأهم في مواجهة هذه الحملات، لأن الشعوب الواثقة من نفسها ومن دولتها ومن مشروعها الوطني لا تنجر بسهولة وراء حملات التشويه أو محاولات بث الإحباط واليأس والكراهية.

تُقاس الدول العريقة بقدرتها على العمل والإنجاز والصمود، ومصر بتاريخها الطويل وتجربتها الحضارية العميقة، أكبر من أن تتوقف عند حملات عابرة أو أصوات تعيش على التشويه والتحريض، لأنها كانت، وما تزال، منشغلة بمعركتها الحقيقية؛ وهي حماية الدولة وبناء المستقبل وصيانة كرامة شعبها واستقلال قرارها الوطني.

*****

مصر هي العقبة الوحيدة أمام قوى الشر.. وسيناء 2018 عملية تطهير

تابعتُ باهتمـــام بالغ الجهود الكبيرة التي بذلتها القوات المســـلحة المصرية وأجهزة وزارة الداخلية في المواجهة الشـــاملة مـــع التنظيمات الإرهابية خلال العملية الشاملة «سيناء 2018»، ورأيت فيها نموذجًا متقدمًا لمعركة الدولة الوطنية في الدفاع عن حق شعبها في الأمن والاستقرار والحياة الكريمة.

فما جرى في ســـيناء كان فصلًا مهمًا من فصول معركة أوســـع خاضتها مصر دفاعًا عن وجودها في مواجهة مشـــروع إرهابي منظم ســـعى إلى تحويل أجزاء من أراضيها إلى بؤر للفوضى والعنف وإقامة كيانات موازية للدولة تســـتند إلى أفكار التكفير والكراهية واســـتباحة الدماء، ولم يكن مجرد عملية أمنية محدودة تستهدف ملاحقة عناصر خارجة على القانون.

وقد أدركت القيـــادة المصرية مبكرًا أن خطر الإرهاب يمتد إلى البيئة الفكرية التي تنتجه، وإلى شـــبكات التمويل والدعم والتجنيد التي تمده بأســـباب البقاء والاســـتمرار، ولذلـــك جـــاءت المواجهة شـــاملة، تجمع بين الحســـم الأمني والعسكري من جهة، وتجفيف منابع التطرف الفكري والتنظيمي من جهة أخرى.

أثبتت العملية الشاملة في سيناء أن الدولة المصرية تمتلك من القدرة والإرادة مـــا يؤهلها لخوض المعارك الكبرى والانتصار فيها، وأن المؤسســـات الوطنية، وفى مقدمتها القوات المسلحة والشرطة، قادرة على حماية الوطن وصيانة وحدته وإفشال المخططات التي استهدفت تحويل سيناء إلى قاعدة ارتكاز لمشروعات الفوضى والإرهاب العابرة للحدود.

إن معركة سيناء كانت، في جوهرها، معركة بين مشروعين؛ مشروع دولة تسعى إلى البناء والتنمية والعمران ونشر الأمن والاستقرار، ومشروع ظلامي يقوم على القتل والترويع وهدم المجتمعات وتدمير الأوطان باسم شعارات دينية مزيفة لا تمت إلى الإسلام بصلة.

ولهذا كنت أرى أن نجاح هذه يمثل خطوة إســـتراتيجية كبرى في مسار تطهير ربوع مصر كلها من آثار الفكر المتطرف وشبكات العنف التي حاولت اختطاف الدين وتوظيفه لخدمة أجندات سياسية وتنظيمية معادية للوطن ولمصالح شعبه.

كل انتصار يتحقق على الإرهاب في الميدان يفتح الطريق أمام انتصار آخر في ميادين التنمية والتعليم والثقافة والإصلاح الفكري، لأن الأمن هو الشرط الأول الذي تقوم عليه نهضة الأمم، وبدونه لا يمكن أن تزدهر الأوطان أو تنطلق طاقات الشعوب نحو البناء والإبداع والتقدم.

لذلك كانت العملية الشـــاملة «ســـيناء 2018» إعلانًا واضحًا عن انتصار إرادة الدولة المصرية على مشـــروع الفوضى، وانتصار ثقافة الحياة على ثقافة الموت، وانتصـــار الوطن على كل القوى التي راهنت يومًا على ســـقوطه أو تقســـيمه أو إخضاعه للإرهاب.

عندما أتحدث عن طبيعة الصـــراع الذي تخوضه مصر منذ عقود، فإنني أدعو دائمًا إلى قـــراءة الأفكار قبل قراءة الأحداث؛ لأن الأمـــم تحركها عقائد ورؤى واســـتراتيجيات ممتدة عبر الزمن ولا تتحرك بالصدفة، والمشروعات الكبرى لا تُدار بردود الأفعال، ولذا فإن من يريد أن يفهم حقيقة المشـــروع الصهيوني فعليه أن يقرأ الأدبيات المؤسســـة لذلك المشروع، وأن يتأمل الخطاب الذي يُصاغ في المناهج التعليمية والثقافة السياســـية والوجدان الجمعي للأجيال الجديدة، ولا يكفيه أن يتابع الأخبار اليومية أو تطورات الصراع العسكري.

لكي نفهم لماذا كانت مصر مستهدفةً بهذا القدر من الإصرار، ولماذا استُنزفت ضدها الأموال والإعلام والتنظيمات والجماعات والشـــبكات العابرة للحدود، فعلينا أن نطرح سؤالًا جوهريًا: ما الذي تمثله مصر فى ميزان المنطقة؟

مصر ليست دولةً عادية في الحسابات الجيوسياسية؛ فهي أكبر دولة عربية من حيث السكان، وصاحبة الموقع الذي يربط آســـيا بإفريقيا ويتحكم في أحد أهم الممـــرات البحرية في العالم، وصاحبة التاريخ الـــذي صنع جانبًا كبيرًا من هوية الأمة العربية الحديثـــة، ولهذا أدرك كبار المفكرين الاســـتراتيجيين أنَّ إضعاف مصر يعنى إضعاف النظام العربي كله، وأنَّ استقرارها يمثل عقبةً أمام أي مشروع يسعى إلى إعادة تشكيل المنطقة وفق موازين جديدة للقوة والنفوذ.

تأتى إذن أهمية قراءة الأفكار المؤسسة للمشروعات السياسية الكبرى؛ فالأمم تتحرك بالرؤى الكامنة في مناهجها وثقافتها ونصوصها المؤسســـة؛ وعندما يقرأ الباحث النشيد الوطني الإسرائيلي، وما رافقه من أدبيات الحركة الصهيونية منذ أواخر القرن التاســـع عشـــر، يكتشـــف أن القضية المركزية التي حكمت الوعي

الصهيونـــي كانت إقامة وطن قومي يهودي وتحقيق ما اعتبرته الحركة الصهيونية حلمًا تاريخيًا ممتدًا عبر القرون، والمشروع سياسي وحضاري، سعى منذ بداياته إلى إعادة تشـــكيل موازين القوى في المنطقة كلها بما يضمن تفوقه واســـتمراره لعقـــود طويلة، وقد انعكـــس هذا التصور فـــي كثير من الكتابـــات والخطابات السياســـية الصهيونية التي ربطت بين الأمن والتوسع والنفوذ الإقليمي والهيمنة الإستراتيجية.

تنبَّه المفكـــر المصري الراحل جمال حمدان إلى هـــذه الحقيقة مبكرًا عندما وصف الصهيونية بأنها ظاهرة استعمارية فريدة في التاريخ الحديث، لأنها تسعى إلى إعادة تشكيل المجال الجغرافي والديموغرافي والثقافي المحيط ولا تكتفي بالسيطرة السياسية أو العســـكرية، بما يخدم أهدافها الإستراتيجية بعيدة المدى، ولذلك ظل يحذر من خطورة الاســـتهانة بالمشـــروع الصهيوني أو التعامل معه باعتباره أزمة عابرة يمكن احتواؤها بتســـويات مؤقتة، لأن جوهر الصراع يتعلق بمستقبل المنطقة كلها وبموقع العرب فيها.

في مقال له منشور في مجلة الهلال القاهرية عدد ديسمبر 1964م تحت عنوان: (فلسطين والوحدة)، قال حمدان: (العالم العربي لم يتعرض أو يخضع في حياته الطويلـــة وتاريخه الحافل لخطر مثل خطر الصهيونية، لا التتار من الشـــرق، ولا الوندال من الغرب، لا الصليبيين في العصور الوسطى، ولا الاستعمار الأوروبي في العصر الحديث؛ حقًا كان التتار وغيرهم غزوًا وتخريبًا، لكنه كان غزوًا بدائيًا بلا عقل، وحقًا كان الاســـتعمار الصليبي والاســـتعمار الحديث متعصبًا طفيليًا أو إبتزازايًا مصّاصًا، ولكن الاســـتعمار الصهيوني وحده (غـــزو إبادة) محكمة

ومطلقة بقصد الإحلال لا مجرد الاحتلال، الإحلال الجنسي لا مجرد الاحتلال العسكري، ومنذ بداية هذا الغزو الصهيوني وهو يسير نحو الهدف بتخطيط خبيث وإصرار قاطع، وما من زعيم صهيوني داخل إسرائيل أو خارجها ابتداءً من وايزمان وحتى جولدمان، ومن بن جوريون وحتى أشكول، إلا وأعلن صراحة على العالم نواياهم التوسعية، وما من شاهد إلا ويدل على أن هذا التوسع يفترض، بل ويحتم تفريغ المنطقة وتصفيتها من أصحابها الشرعيين الحاليين، ومثل هذا التفكير الدموي ليس بغريب على شريعة منحرفة أو بالأحرى محرفة، تحيا على الغزو والسبى والقتل والإبادة).

وكان الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر دقيقًا حينما قال: (الصهيونية في جوهرها لا تهدف أساسًا إلى أن تحولنا نحن العرب إلى شعب من اللاجئين بقدر ما تهدف إلى أن تحولنا إلى شعب بائد في ذمة التاريخ، وهياكل منقرضة مثل الديناصورات، ضخمة وكبيرة، لكنها منقرضة).

من يدرس خرائط الشرق الأوسط يدرك أن مصر تمثل حجر الزاوية في التوازن العربي، وأن إضعافها أو إنهاكها أو إشغالها بصراعات داخلية يفتح الباب أمام إعادة رسم خرائط النفوذ في المنطقة بأسرها؛ ولهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن تتقاطع مصالح قوى متعددة وفي مقدمتها إسرائيل مع مشاريع الفوضى التي حملتها الإخوان وجماعات الإسلام السياسي والتنظيمات التكفيرية المسلحة؛ فقد أدت تلك التنظيمات -عن قصد أو عن جهل - وظيفة إستراتيجية بالغة الخطورة تمثلت في استنزاف الدول العربية وتفكيك مجتمعاتها وإشعال الصراعات الداخلية بين أبنائها.

استفادت إسرائيل من انتشار تنظيمات مثل القاعدة وداعش وسائر الجماعات التكفيرية، لأن مشـــاهد الذبح والتكفير والحـــروب الأهلية والطائفية وفرت لها مادة دعائية هائلة لتبرير أطروحاتها السياســـية أمام العالم، ورســـخت في أذهان كثيرين صورة الشـــرق الأوســـط فضاءً للصراعات الدينية المســـتعصية، وكلما تمددت الفوضى في دولة عربية تراجعت القضية الفلسطينية خطوة إلى الخلف، وانشـــغلت الشـــعوب العربية بمعارك البقاء والدفاع عن أوطانهـــا المهددة من الداخل.

من بيـــن القضايا التي كشـــفت بوضوح حجـــم الترابط بين الأمـــن القومي المصري ومســـتقبل القضية الفلســـطينية، تلك الطروحات التـــي ظهرت على فترات مختلفة داخل بعض الدوائر السياسية والأكاديمية الإسرائيلية بشأن إعادة تشكيل الخريطة الجغرافية للصراع، وقد أثارت أفكار ومقترحات متعددة جدلًا واســـعًا في الأوســـاط العربية، من بينها التصورات التي ناقشـــها بعض الباحثين والمسؤولين الإســـرائيليين الســـابقين حول توســـيع النطاق الجغرافي للدولة الفلسطينية المستقبلية عبر ترتيبات إقليمية تشمل أجزاء من مناطق مجاورة لقطاع غزة خاصة في عمق سيناء المصرية، وقد قُوبلت هذه الطروحات برفض مصري وعربي واســـع، لأن جوهرها يقوم على نقل أعباء الاحتلال والصراع إلى أراضٍ عربية أخرى، بدلاً من معالجة أصل المشكلة المتمثل في إنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة على أرضه.

تتَّضِحُ إذن أهمية الموقف المصري التاريخي الذي تعامل مع سيناء باعتبارها خطًا أحمر لا يقبل المساومة أو التفاوض؛ فالدولة المصرية أدركت مبكرًا أن أي

فراغ أمنى أو سياسي في هذه المنطقة الإستراتيجية قد يفتح الباب أمام تصورات ومشـــروعات تتجاوز حدود الأمن إلى إعادة رســـم الخرائط والحدود وموازين القوى، ولذلك كانت معركة مصر في ســـيناء دفاعًا عن مبدأ سيادي راسخ مفاده أن الأرض المصريـــة ليســـت موضوعًا لأي ترتيبات إقليميـــة أو حلول بديلة أو مساومات سياسية مهما كانت الضغوط والظروف.

وفى الوقت ذاته شـــهدت المنطقة خلال العقدين الأخيرين صعود مشـــاريع إقليمية متنافســـة سعت إلى توســـيع نفوذها السياســـي والأمني خارج حدودها الوطنية، وقد ارتبطت بعض هذه المشاريع بخطابات أيديولوجية عابرة للحدود، اســـتندت إلى شـــعارات دينية أو تاريخية أو حضارية لتبرير التمدد السياسي في المجـــال العربي، وفى خضم الفوضـــى التي اجتاحت عددًا مـــن الدول العربية بعد عام 2011، وجدت بعض القـــوى الإقليمية فرصة لتعزيز حضورها عبر دعم فصائل وتنظيمات مختلفة أو توظيف حالة الانقسام الداخلي التي أصابت بعض المجتمعات العربية.

قدَّم الحلف الإخواني أوراق اعتماده للمحتل الإسرائيلي، عبر مشروع استتباع سيناء للشـــام ضمن مسار السعي المزعوم لاستعادة الســـلطنة العثمانية، وهو ما يخدم ملف تصفية القضية الفلســـطينية لصالح إســـرائيل على حساب الأراضي العربية.

جرى نقل المئات من الميليشـــيات التكفيرية المســـلحة من مدربين منتمين لداعـــش والقاعدة نحو ســـيناء أولا وبعدها ليبيـــا، وكان الهـــدف هو مواصلة محاولات استقطاع أجزاء جغرافية إستراتيجية من الجسد العربي وضمها لنفوذ

العثمانيــة الجديدة والتنظيم الدولي للإخوان، لتوظيفها في ترســيخ حضور في الإقليم والتمكن من إجراء صفقات تبادل مع إسرائيل.

توطَّد التحالفُ بين حمــاس والإخوان والتكفيريين بداعش والقاعدة وجرى نقل آلاف الإرهابيين من غزة إلى ســيناء لاقتطاعها تحــت عنوان إمارة جهادية تشــرف عليها جماعة الإخوان، والهدف هو عقد صفقة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بمنحهما جزء كبير من سيناء كوطن بديل يستقبل أهل سكان غــزة واللاجئين الفلســطينيين مقابل الاعتراف بســلطتهم، وهو مــا أبى القادة المصريون الوطنيــون منحه للأمريكان والإســرائيليين على حســاب الأرض المصرية في سيناء.

كانت الإخوان وداعش على استعداد عندما يتم تمكينها من أجزاء من الأرض العربية أن تتنازل وتبيع هذه المساحة أو تلك بزعم أنها أرض الإسلام والمسلمين لأنها لا تقيم وزنًا لحدود أو لأرض أو أوطان.

كشــفت الوقائع الميدانية والتقارير الأمنية المتعاقبة أن المعركة التي خاضتها مصر في سيناء كانت مواجهة مركبة ومعقدة تشابكت فيها الحدود الجغرافية مع الحســابات الإقليمية، وتداخل فيها الإرهاب المســلح مع مشاريع سياسية أكبر ســعت إلى إعادة تشــكيل المنطقة وإضعاف الدولة الوطنيــة العربية، ولم تكن مواجهة تقليدية مــع مجموعات معزولة تتحرك في الصحــراء، لذلك فإن فهم ما جرى في ســيناء خلال تلك الســنوات يقتضي النظر إلى الصورة كاملة، لأن الأحداث المتفرقة لم تكن سوى حلقات داخل سياق واحد متصل.

أثبتــت التحقيقات والعمليات الأمنية أنَّ بعض عناصر الســلفية الجهادية في قطــاع غزة تمكنوا خلال ســنوات الفوضى والاضطراب التــي أعقبت أحداث عام 2011م من التســلل إلى الأراضي المصرية عبر شــبكة الأنفاق الممتدة بين غزة وسيناء، كما اســتغل آخرون الثغرات الأمنية التي كانت قائمة آنذاك للعبور والمشاركة في أنشطة مسلحة اســتهدفت القوات المصرية، ومع انتقال الأفراد، انتقلت خبرات قتالية وأســاليب تنظيمية وتكتيكات حربية تطورت عبر سنوات من العمل العسكري داخل قطاع غزة.

تشــير المعطيات التي ظهرت لاحقًا إلى أن ما يقارب مائة وثلاثين عنصرًا من قطاع غزة التحقوا بتنظيم «ولاية سيناء» الموالي لداعش خلال الفترة الممتدة بين عامــي 2013 و2016م، وكان من بينهم عناصر امتلكت خبرات عســكرية متقدمة وبعضهم شــغل مواقع مؤثرة داخل تشكيلات مســلحة معروفة، ومن الأسماء التي تداولتها المصادر الأمنية محمد حســن أبو شــاويش، الــذي كان يعد من الشــخصيات العسكرية المعروفة في رفح الفلســطينية قبل التحاقه بتنظيم ولاية سيناء عام 2016م.

تكمــن أهمية هذه المعطيات في أنها تفســر جانبًا مهمًا مــن التحول النوعي الذي شــهده التنظيم الإرهابي خلال تلك المرحلة؛ فالمراقب لمسار العمليات الإرهابية يلاحظ بوضوح أن تنظيم ولاية ســيناء انتقل خلال عامي 2016 و2017م من نمط الهجمــات المحدودة والكمائن المتفرقة إلى مســتوى أكثر تعقيدًا من العمليات العسكرية المنســقة، وظهر ذلك في قدرته على تنفيذ هجمات واسعة النطاق استخدمت فيها أســلحة متطورة وتكتيكات تجمع بين القنص والهجوم

المباغت والسيارات المفخخة والانغماسيين، وهو تطور لم يكن مألوفًا في المراحل السابقة.

بلغ هذا التحول ذروته عندما حاول التنظيم نقل المعركة إلى قلب المدن الرئيسية في شمال سيناء، وخاصة مدينة العريش التي تضم أهم مؤسسات الدولة ومراكزها السيادية والعسكرية، بما في ذلك مباني المحافظة والمقار الأمنية ومراكز القيادة العسكرية التي كانت تدير العمليات ضد الإرهاب، وكان الهدف الواضح من هذه المحاولات توجيه رسالة إعلامية وسياسية بأن التنظيم قادر على تحدي الدولة داخل مراكز ثقلها الرئيسية، وهي الإستراتيجية نفسها التي اعتمدتها تنظيمات إرهابية أخرى في العراق وسوريا قبل ذلك بسنوات.

وعند دراسة هذا التطور دراسة موضوعية يتبين أن الزيادة النوعية في قدرات التنظيم خلال تلك المرحلة ارتبطت بدرجة كبيرة بانتقال عناصر امتلكت خبرات قتالية تراكمت عبر سنوات من العمل العسكري المنظم، وهو ما منح التنظيم قدرات جديدة في التخطيط والاتصالات وإدارة العمليات الميدانية، لم تكن نتيجة تدفق أعداد كبيرة من المقاتلين القادمين من سوريا أو العراق أو ليبيا كما كان يظن البعض..

لذلك أدركت الدولة المصرية أن المعركة أصبحت مواجهة مع شبكة معقدة من خطوط الإمداد والتمويل والتهريب والتجنيد والتدريب ولم تعد مجرد ملاحقة لخلايا إرهابية داخل الصحراء، ولذلك جاء القرار الاستراتيجي بإغلاق الأنفاق وتجفيف مصادر الدعم وفرض سيطرة كاملة على الحدود، بالتوازي مع

العمليات العسكرية واسعة النطاق التي استهدفت تفكيك البنية التحتية للإرهاب ومنعه من إعادة إنتاج نفسه.

وكانت هذه الرؤية الشـــاملة أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت عملية «سيناء 2018» نقطة تحول تاريخية في مســـار المواجهة؛ فقـــد انتقلت الدولة من مرحلة الاحتواء والرد على الهجمـــات إلى مرحلة المبادرة الإســـتراتيجية الهادفة إلى اقتـــلاع البيئة التـــي يتحرك من خلالهـــا الإرهاب وتجفيف منابع قوته البشـــرية واللوجستية والفكرية.

هكذا يتضـــح أن ما جرى في ســـيناء كان جزءًا من معركـــة أكبر دارت حول مستقبل الدولة المصرية، وكانت السيطرة على سيناء وإسقاط المشروع الإرهابي فيها تعني عمليًا إسقاط أحد أهم المسارات التي راهنت عليها القوى الساعية إلى تحويل مصر إلى ســـاحة فوضى دائمة، أو إلى نقطة انطلاق لمشروعات إقليمية تتعارض مع ســـيادتها ووحدة أراضيها، ولهذا الســـبب تحديدًا دفعت مصر هذا الثمن الباهظ من دماء أبنائها، ولهذا السبب أيضًا كان الانتصار في سيناء أحد أهم الانتصارات الإستراتيجية في تاريخ الدولة المصرية المعاصر.

يفرض السؤالُ نفسه هنا بقوة: لماذا خاضت مصر هذه المعركة الطويلة دفاعًا عن كل شبر من أرض ســـيناء؟ ولماذا ســـقط أبناؤها من ضباطٍ وجنودٍ ورجال شرطة ومدنيين شهداء على امتداد سنوات المواجهة؟ ولماذا تحملت الدولة هذا القدر الهائل من التضحيات البشرية والاقتصادية والأمنية وهى تواجه واحدة من أعقد الحروب غير التقليدية فى تاريخها الحديث؟

تتجاوز الإجابة حدود المعركة العسكرية المباشرة؛ فالدول تقدم هذا الحجم من التضحيات دفاعًا عن قضية تتعلق بوجودها وأمنها القومي ومستقبل أجيالها القادمة؛ وقد أدركت الدولة المصرية أن تمثل جزءًا أصيلًا من عقيدتها الوطنية وركنًا أساسيًا من منظومة أمنها الإستراتيجي، ولهذا كان القرار واضحًا وحاسمًا: لا مساومة على حبة رمل واحدة من أرض سيناء، ولا قبول بأي ترتيبات أو تصورات أو ضغوط يمكن أن تنتقص من السيادة المصرية الكاملة على أراضيها.

من هذا المنطلق تحركت الدولة المصرية على أكثر من محور في وقت واحد لإغلاق كل الثغرات التي يمكن أن تتحول إلى نقاط نفاذ لمشروعات الفوضى أو محاولات استغلال الواقع الأمني المعقد في المنطقة لتحقيق أهداف سياسية أو جغرافية تتعارض مع المصالح الوطنية المصرية.

أول هذه المحاور تمثل في إعادة ضبط البيئة الأمنية على الحدود الشرقية بصورة كاملة، ووضع قواعد صارمة تحكم حركة الحدود ومنع أي أنشطة يمكن أن تؤدى إلى الإضرار بالأمن القومي المصري أو تحويل الحدود إلى ممرات مفتوحة أمام الجماعات المسلحة وشبكات التهريب والتنظيمات المتطرفة، وقد تعاملت الدولة المصرية مع هذا الملف باعتباره قضية سيادة وطنية لا تحتمل التهاون، فعملت على تأمين الحدود بصورة غير مسبوقة، وإغلاق مسارات التسلل والتهريب، وإنهاء الظروف التي سمحت في فترات سابقة بانتقال العناصر المتشددة والأسلحة والتمويل بين مناطق مختلفة داخل الإقليم.

أما المحور الثاني فتمثل في المواجهة العسكرية والأمنية الشاملة مع التنظيمات التكفيرية المسلحة التي اتخذت من بعض مناطق سيناء ساحة لنشاطها، وقد

أدركت الدولة أن بقاء هذه التنظيمات، مهما كان حجمها، يعنى بقاء مصدر دائم لتهديد الأمن القومي واستنزاف الدولة وتعطيل التنمية.

ولهذا جاءت العملية الشـــاملة التي انطلقت في عام 2018 لتشكل واحدة من أكبر العمليات العســـكرية والأمنية في تاريخ مصر الحديث، مســـتهدفة تفكيك البنيـــة التنظيمية واللوجســـتية للجماعات الإرهابية وتجفيـــف مصادر تمويلها وإحكام الســـيطرة على كامل المجال الجغرافي الذي كانت تتحرك فيه، وكانت الرســـالة الإســـتراتيجية التي حملتها، هى أن الدولة المصرية لن تسمح بقيام أي جيب مسلح أو منطقة خارجة عن سيادتها مهما كانت التحديات.

أما المحور الثالث فقـــد ارتبط بتفكيك تنظيم الإخوان وحظر نشـــاطه ونبذه بعد أن تمَّ الكشـــف عن أنه هو الطرف الذي تقود بـــه القوى الخارجية المخطط الشـــرير الماكر عبر ســـيطرة الإخـــوان على التنظيمـــات التكفيريـــة المتمردة، وتزامن ذلك مع إعادة بناء الجبهـــة الداخلية وتحصينها من الاختراقات الفكرية والتنظيمية والسياسية التي اســـتغلتها الجماعات المتطرفة طوال عقود، وبما أن الإرهاب المسلح يستند إلى شبكات تعبئة وتنظيم وأفكار وقدرات على التجنيد والاســـتقطاب، اتجهت الدولة إلى مواجهة البنى التنظيمية التي رأت أنها وفرت بيئة حاضنة أو غطاءً سياســـيًا أو فكريًا لبعض أشكال التطرف والعنف، في إطار رؤية أوسع تستهدف حماية الدولة الوطنية ومنع إعادة إنتاج دوائر الفوضى التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الماضية.

ويبقى المحور الرابع والأكثـــر أهمية على المدى الطويل، وهو محور التنمية الشاملة؛ حيث أطلقت مصر مشروعًا استراتيجيًا غير مسبوق لدمج سيناء في قلب

الدولة المصرية وربطها بالجسد الوطني ربطًا عضويًا واقتصاديًا وتنمويًا؛ فجاءت أنفاق قناة السويس الجديدة، وشبكات الطرق العملاقة، والمدن الجديدة، ومشروعات الإسكان والزراعة والصناعة والطاقة، لتعلن بداية مرحلة مختلفة تمامًا في تاريخ سيناء وفي التاريخ المصري.

لقد كانت تلك المشروعات أكثر من مجرد خطط تنموية؛ كانت إعلانًا استراتيجيًا بأن سيناء جزء حي من قلب الدولة المصرية؛ فكل طريق جديد، وكل مدينة تُبنى، وكل استثمار يُضخ، وكل أسرة تستقر فوق أرض سيناء، يمثل سدًا إضافيًا في مواجهة أى أطماع أو رهانات أو محاولات لاستغلال الجغرافيا أو الظروف الأمنية لتحقيق أهداف تتعارض مع الإرادة الوطنية المصرية.

وهكذا خاضت مصر معركة سيناء على أربعة مسارات متوازية: حماية الحدود، ومكافحة الإرهاب، وتحصين الجبهة الداخلية، وإطلاق التنمية الشاملة، وعندما اجتمعت هذه المسارات في رؤية واحدة، تحولت سيناء من ساحة استهداف إلى ساحة بناء، ومن منطقة كانت مطمعًا لقوى الفوضى إلى نموذج لإرادة الدولة التي تدافع عن أرضها ثم تعمرها وتربطها بمستقبل الأمة كلها، ولهذا كانت دماء الشهداء التي سالت على أرض سيناء جزءًا من معركة تاريخية لحماية الدولة المصرية وصيانة سيادتها والحفاظ على حق الأجيال القادمة في وطن موحد وآمن وقادر على صناعة مستقبله بإرادته الحرة.

تدميرَ العراقِ وسوريا جاء ضمنَ مسارٍ طويلٍ أعاد رسمَ خرائطِ القوةِ في المنطقة، وأدخلَ المشرقَ العربيَّ في دوامةٍ من الاستنزافِ المستمرِّ، بحيث تتحولُ الدولُ المركزيةُ الكبرى إلى ساحاتِ صراعٍ مفتوحة، وتُستنزفُ جيوشُها

ومؤسساتُها وثرواتُها وقدراتُها البشرية، بينما تنعمُ إسرائيلُ ببيئةٍ إستراتيجيةٍ أكثرَ أمنًا وأقلَّ تهديـــدًا، ولذلك فإنَّ المتأملَ فيما جرى خلال العقود الماضية يلاحظُ أنَّ الدولَ العربيةَ التي امتلكت جيوشًـــا قويـــةً أو أدوارًا إقليميةً مؤثرةً كانت دائمًا هدفًا لمشروعاتِ التفكيكِ والإضعافِ وإثارةِ الصراعاتِ الداخلية، حتى تتحولَ من مراكزِ قوةٍ إلى بؤرِ أزماتٍ مستدامة.

لهـــذا كنتُ أرى أنَّ العمليةَ الشـــاملةَ في ســـيناء كانت مشـــروعَ تطهيرٍ وطنيٍّ واستراتيجيٍّ طويلِ النفس، استهدفَ اقتلاعَ البنيةِ المسلحةِ للتنظيماتِ الإرهابيةِ وتجفيـــفَ منابعِها الفكريةِ واللوجســـتيةِ والمالية، وإعادةَ فرضِ ســـيادةِ الدولةِ على كلِّ شـــبرٍ من أرضها، وكانت الدولةُ تـــدركُ أنَّ المواجهةَ مع قوى التوحشِ والفوضى لا تُحسمُ بضربةٍ واحدة، لأنَّ خصومَها يتحركون ضمنَ شبكاتٍ ممتدةٍ من التمويلِ والتحريضِ والتسليحِ والدعايةِ والتجنيد، ولذلك احتاجت المعركةُ إلى صبرٍ وإرادةٍ وتراكمٍ مستمرٍّ للإنجازات، حتى يتمَّ تطهير سيناء من كل الثعالب والضباع المسعورة والصعاليك، وســـينتصر الحق على الباطل، فذلك وعدُ الله ولن يخلف اللهُ وعده.

كانت مصر، بحكم موقعهـــا وثقلها التاريخـــي والديموغرافي والحضاري، العقبةَ الكبرى أمام كل مشروع استهدف إعادة تشكيل المنطقة العربية وفق خرائط جديدة وموازين قوى جديدة، ولهذا لم يكن مســـتغربًا أن تتجه إليها الأنظار كلما طُرحت مشـــاريع التفكيك أو إعادة هندسة الشـــرق الأوسط، لأن سقوط الدولة المصرية أو إضعافها كان يعني تلقائيًا ســـقوط آخـــر المراكز العربية القادرة على الحفاظ على توازن الإقليم ومنع انزلاقه الكامل نحو الفوضى.

ولذلك عملت قوى متعددة، بعضها ظاهر وبعضها مستتر، على مدى عقود طويلة من أجل استنزاف مصر وإضعاف مناعتها الداخلية، وتنوعت الأدوات بين الاختراق الفكري والاستقطاب السياسي والتوظيف الديني والتحريض الإعلامي وإثارة الانقسامات الاجتماعية، وصولًا إلى محاولة استخدام جماعة الإخوان والتنظيمات التكفيرية المسلحة كأدوات محلية لتنفيذ أهداف تتجاوز بكثير مصالح تلك التنظيمات نفسها.

تنبَّه عددٌ من المفكرين والباحثين مبكرًا إلى خطورة هذا المسار؛ ففي أربعينيات القرن الماضي حذر المستشرق البريطاني جيمس هيورث دن من المشروع الإخواني كونَه مشروعًا معاديًا لمسار التحديث والتقدم في العالم الإسلامي، ورأى أن وصول الجماعة إلى السلطة سيقود إلى عرقلة تطور مصر وتعطيل نهضتها الحضارية، وبعد عقود طويلة، ومع تصاعد نفوذ الإسلام السياسي، عاد الأديب العالمي نجيب محفوظ ليعبر عن القلق نفسه عندما قال عبارته الشهيرة: «الظاهر إن مصر عايزة تجرب حكم الإخوان»، وكأن الرجل كان يستشرف ما يمكن أن تفضي إليه تلك التجربة من صدامات وانقسامات وأزمات.

وعندما وصلت الجماعة إلى السلطة ظهرت أمام المصريين حقائق كثيرة كانت خافية أو مؤجلة؛ فقد بدا واضحًا أن المسألة تتجاوز حدود تداول السلطة أو المنافسة السياسية الطبيعية، لتدخل في نطاق مشروع أوسع يستهدف إعادة تشكيل هوية الدولة ومؤسساتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية، وكان التنظيم الدولي للجماعة يتصرف باعتباره أمام فرصة تاريخية قد لا تتكرر، تسمح له

بالسـيطرة على أكبر دولة عربية، وتحويلها إلى مركز انطلاق لمشروع ممتد عبر المنطقة بأسرها.

ولهذا فإن قـراءة تلك المرحلة بمعزل عن السـياق الإقليمي والدولي الذي أحاط بها تؤدي إلى استنتاجات ناقصة، فالفوضى التي اجتاحت المنطقة تحولت سـريعًا إلى بيئة مثالية لنشـاط التنظيمات العقائدية المسـلحة وللمشـروعات العابرة للحدود، وكانت الجماعـة تراهن على أن تؤدي حالة الارتباك والانهيار التدريجي لمؤسسـات الدولة إلى خلق واقع جديد تصبح فيه صاحبة اليد العليا سياسيًا وتنظيميًا وأمنيًا.

ومع فشل هذا الرهان بدأت مرحلة أكثر خطورة، إذ تحولت المواجهة من صراع سياسـي إلى صراع مفتوح مع الدولة الوطنية، والتقت مصالح جماعة الإخوان مع مصالح التنظيمات التكفيرية المسلحة التي رأت في إسقاط مؤسسات الدولة فرصة تاريخية لتحقيق مشـروعها الخاص، ولهذا شهدت مصر خلال السنوات التالية تصاعدًا ملحوظًا فـي أعمال الإرهاب والعنف ومحاولات إنهاك الجيش والشرطة واستهداف المواطنين وإشاعة الفوضى والخوف.

من المهم إدراك أن المعركة التي خاضتها مصر خلال تلك السـنوات كانت مواجهة مع منظومة كاملة من الأفكار والشـبكات والتحالفات والأجندات التي اجتمعت عند هدف واحد: كسـر إرادة الدولة المصريـة وإخراجها من معادلة التأثير الإقليمي.

من هذا المنطلق يمكن فهم الدلالـة العميقة للحرب التي خاضتها مصر ضد الإرهاب منذ عام 2013م وحتى السـنوات التاليـة؛ بدأت منذ اللحظة التي جرى

فيها توظيف الإسلام لتحقيق أهداف سياسية وتنظيمية تتناقض مع مفهوم الدولة الوطنية ومصالح المجتمع ومع أول مظاهرة نظمتها جماعة الإخوان في سياق أحداث مع عُرف بالربيع العربي، وكانت التنظيمات المسلحة مجرد الامتداد الطبيعي لهذا المسار عندما انتقل من المجال السياسي إلى المجال العسكري.

وعندما أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي في عام 2018م تحقيق القضاء على «خوارج العصر» بعد سنوات من المواجهات والتضحيات، كان ذلك الإعلان يعكس تحولًا استراتيجيًا مهمًا؛ إذ انتقلت الدولة من موقع الدفاع ورد الفعل إلى موقع المبادرة والسيطرة واستعادة زمام الأمور، وكان إعلان النصر انتصارًا لفكرة الدولة في مواجهة مشاريع الفوضى والتفكيك والانهيار.

تحقَّقَ ذلك الإنجاز لأن مؤسسات الدولة الرئيسية صمدت في اللحظة الأخطر؛ استعادت الشرطة قدرتها على أداء دورها بعد سنوات من الاستهداف المنظم، وحافظ الجيش المصري على تماسكه ووحدته وتطوره المهني، في وقت كانت فيه جيوش ودول عديدة بالمنطقة تتعرض للتفكيك أو الانهيار أو الاختراق من قبل جماعات مسلحة وميليشيات مؤدلجة.

كما أن نجاح مصر في تجاوز هذه المرحلة امتد أثرُه إلى المجال العربي الأوسع ولم يكن نجاحًا مصريًا خالصًا بالمعنى الضيق، فإفشال مشروع إسقاط الدولة المصرية أسهم في وقف موجة التمدد التي كانت تستهدف إعادة تشكيل المنطقة كلها وفق خرائط جديدة تقوم على الفوضى الدائمة والحروب الأهلية والانقسامات الطائفية.

لهذا فإن أحـــداث ما بعد الســـابع من أكتوبر 2023م كشـــفت بوضوح حجم الفارق الذي صنعته تلك الســـنوات من الصمود والبنـــاء، فالدولة التي حافظت على جيشـــها ومؤسســـاتها ووحدتها الوطنية وأراضيها وحدودِها، كانت أقدر على مواجهـــة التحديات الإقليمية الكبرى، وأقدر على حماية مصالحها ورفض الضغوط ومحاولات فرض الوقائع الجديدة عليها.

لقد عَبَرَت مصرُ خلال الســـنوات الممتدة من 2014م إلى 2018م، ومن 2018م إلى اليوم مرحلـــة تاريخية يمكن وصفها بأنها عبور ثانٍ فـــي تاريخها الحديث؛ عبور من محاولة التفكيك إلى اســـتعادة التماســـك، ومن الاستنزاف إلى البناء، ومن الفوضى إلى الاستقرار، ومن موقع المُستَهدف إلى موقع الفاعل والمُؤثِّر.

في ظل ما يشـــهده الإقليم من اضطرابات وصراعـــات مفتوحة وتنامي نفوذ الميليشـــيات والتنظيمات الطائفية المسلحة، أصبح المصريون أكثر إدراكًا لثمن الدولة وأهمية الحفاظ عليها، ولذلك لم يعد الحديث يدور حول تجارب سياسية عابرة أو مغامرات أيديولوجية مؤقتة، لأن الشعب الذي عايَنَ نتائج تلك التجربة بنفســـه أصبح أكثر وعيًا بخطورة العبث بمؤسســـات بلاده أو ترك مصيره رهينة لمشروعات تحمل شعارات براقة وتخفي وراءها أهدافًا تهدد الدولة والمجتمع معًا.

هكذا تحولت التجربة المصرية إلى درس تاريخي بالغ الدلالة؛ فالدول تسقط عندما تُخترق مؤسســـاتُها وتُفكك هويتُها الوطنية، وتنهض عندما تدرك شعوبها طبيعـــة الأخطار المُحدِقة بها، فتلتفُّ حول دولتهـــا وتحميها وتطورها وتصحح مســـارَها من داخلها، وهذا هو المعنى الحقيقي للعبور الـــذي أنجزته مصر في

العقــد الأخير ويزيد عدة ســنوات، وهو المعنى الذي يفســر لماذا أخفقت كل المحاولات التي اســتهدفت كسرَها، ولماذا بقيت حتى اليوم العقبة الكبرى أمام المشاريع التي أرادت إعادة رسم المنطقة على حساب شعوبها وأوطانها.

كان الهدف من اســتهداف مصر عبر العقود الأخيرة أكبر من تغيير حكومة أو إســقاط نظام سياسي؛ كان المقصود تفكيك المركز العربي الأكبر، وكسر الدولة التي تمثل عمود التوازن في المنطقة، وإخراجها من معادلة التأثير التاريخي، لكن وعي المصريين، وتماســك مؤسســاتهم الوطنية، وصمود جيشهم وشرطتهم، أفشل تلك المخططات وأعاد رســم المشهد كله على أسس جديدة، عنوانها أن الدول العريقة قد تتعرض للعواصف لكنها لا تُقتلع.

لذلك فإن الحفاظ على مصر هو مسؤولية وعهدٌ ممتد بين الماضي والمستقبل، بين الذين ضحوا بالأمس والذين ســيحملون الراية غدًا؛ فكل شهيد سقط دفاعًا عن ترابها، وكل جندي رابط على حدودها، وكل عامل يشــارك في بنائها، وكل معلم يزرع الوعي في عقول أبنائها، إنما يشــارك في المعركة نفسها؛ معركة بقاء الدولة وصيانة الهوية وحماية الاستقلال الوطني.

وســتظل مصر، بإذن الله، عصيةً على مشــاريع التفكيك والهيمنة، لأن قوتها الحقيقية تكمُن في ذلك الرصيد الحضاري الهائل الذي صنعه شعب آمن بوطنه، وتمسك بأرضه، ورفض أن يكون تابعًا أو أداةً في يد غيره، و لا تكمن في السلاح وحده ولا في الاقتصاد وحده، ولذلك فإن المســتقبل ســيبقى ملكًا للأمم التي تعرف نفســها جيدًا، ومصر تعرف نفســها جيدًا، وتعرف أعداءها جيدًا، وتعرف الطريق الذي اختارته مهما كانت التحديات.

وإذا كانت الأمم تُقاس فـــي اللحظات الفاصلة بقدرتها على البقاء، فإن مصر أثبتت عبر تاريخها الطويل أنها حقيقة راسخة في التاريخ وليست دولة عابرة في الجغرافيا، تعثرت مـــرات، وتعرضت لمؤامرات وحروب وغزوات ومحاولات اختراق لا حصر لها، لكن النتيجة في كل مرة كانت واحدة: تبقى مصر، ويذهب الطامعون، تبقى الدولة، وتتبدد التنظيمات، تبقى الحضارة، وتســقط مشـــاريع الفوضى.

حفظ الله مصر، وحفظ شـــعبها، ورحم شـــهداءها، وأبقى رايتها مرفوعةً بين الأمم، دولةً قويةً مستقلةً، تحمل رسالة العمران والسلام والاستقرار، وتبقى كما كانت دائمًا قلب الأمة النابض، وركيزتها التي إذا اشتد الخطر احتمى بها الجميع، وإذا أظلمت الطرق بقي نورُها هاديًا للأجيال.

تحيـــا مصر عزيزةً قويّةً، تقودها ثُلَّةٌ من المخلصين الذين عقدوا العزم على أن يجعلوا من أرواحهم سُورًا يحمي الوطن، ومن أعمارهم جسرًا تعبر عليه الأجيال إلى مستقبل أكثر أمنًا واستقرارًا، لقد أدرك هؤلاء أن معركة الأوطان تُحسم بالصبر والإرادة والقدرة على التمييز بيـــن العدو الحقيقي والصديق الحقيقي، وبين من يبني الدولة ومن يسعى إلى هدمها من الداخل.

*****

القوة تفرض الحق

مـــن يملك القوة يملك الحق، وهذه القاعدة هي المتعامل بها في الحياة الدنيا منذ خلق آدم، وإذا اســترجعنا قراءة التاريخ سنجد أن من ملك القوة فرض الحق بغض النظر إن كان حقا أو باطلا، وعلى صاحب الحق أن يتقصى بداية الجريمة التي ارتكبت في حقه حتى يســتطيع أن يعد لاســترجاع حقه الإعداد المطلوب من تقويــة أواصر أبنائه وتعزيز إيمانهم بحقهم، وســد كل الثغرات التي تفرقهم وتضعف قوتهم، وبالرغم من مرور أكثــر من قرن من الزمن حينما بدأ التخطيط للاســتيلاء على فلسطين، حينما دعا رئيس الوزراء البريطاني آنذاك هنري كامبل الدول الاســتعمارية في ذلك الوقت وهــي بريطانيا، فرنســا، هولندا، بلجيكا، إســبانيا، إيطاليا) حينما عقــدوا مؤتمرا في لندن بحجة حماية شــريان التجارة العالمية، وتأمين قناة الســويس التي تربط بين الشرق والغرب، وتحيطها الدول العربية من كل جانب ويتطلب الأمر خلق وطن غريب عن العالم العربي يقســمه بين مشرق ومغرب ليسهل عليهم تقليص نهضته، وإعاقة تطوره وتقدمه وحرمانه من اســتغلال ثرواتــه الطبيعية، من بترول وغــاز ومعــادن، وأن تتعاون الدول المجتمعة في مؤتمر لندن لتسهيل ودعم الصهاينة اليهود، بكل الوسائل السياسية والعســكرية والماليــة، حتى يتحقق ميــلاد وطن قومي لليهود فــي قلب الأمة العربية، يمزق جســمها ويفرق شــعوبها، ويخلق الفتن فيما بينها وينشأ الصراع

والقتال لديها لكي تكون الدولة الإسـرائيلية في مأمن، وتستطيع أن تسلب أكبر قدر من الأراضي لتبني المسـتوطنات، والعرب وأصحاب الأرض الفلسطينيون مشغولون بأنفسهم.

بعد ذلك اتفق البريطاني والفرنسيون على تقسيم العالم العربي بينهما، وأعلن اتفاقية سـايكس بيكو وزيري خارجية بريطاني وفرنسا سنة 1916 م ثم تبعها وعد بلفور وزير خارجية بريطانيا سـنة 1917م الذى تضمن إعلان تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي فى فلسطين فى 2 نوفمبر 1917م وقامت دولة إسرائيل فى 14مايو 1948م بعد انتهاء الانتداب البريطاني الذى ساهم ودعم وساعد قيام دولة إسرائيل منذ مؤتمر لندن سنة 1907م إلى 14مايو سنة 1948.

استعرضت ذلك المشهد في عجالة ليستدرك العرب أنهم مغيبة عقولهم، ضائعة حقوقهم، وهناك وصاية اسـتعمارية على مستقبلهم، غير مدركين ما يخطط لهم في الخفاء، وينساقون خلف وعود باسترجاع حقوق الفلسطينيين، والإسرائيليون يبنون المسـتوطنات، وتمر السنون والعرب يسعون خلف المفاوضات وقرارت مجلس الأمن علما بأن من يملي قـرارت مجلس الأمن هم نفس أعضاء مؤتمر لندن المعقود سـنة 1907م الذي استهدف إنشاء وطن قومي لليهود فكيف يصدق المسروق وعود اللصوص بأن يعيدوا له حقه؟

أليسـت تلك مأسـاة.. أمة ضاعت منها بوصلـة متطلبات القـوة والوحدة والتعاون والتخطيط للمسـتقبل في مواجهة أي اعتداء على الحقوق العربية حين سـاهم الإنجليز في قيام الجامعة العربية ليشـغلوا العرب بقرارات قمم عربية لا تجد لها مكانا من التنفيذ أو الاحترام في الالتزام بقراراتهم، وعلى سـبيل المثال

اتفاقية الدفاع المشترك التي وقعها القادة العرب سنة 1950 م تحت اسم (معاهدة الدفاع العربي المشـــترك والتعاون الاقتصادي) فهل تـــم تطبيقها بالرغم مما مر علـــى مختلف الدول العربية من عدوان وغـــزوات من قبل دول افتقدت كل قيم الأخلاق ومبادئ حقوق الإنسان واســـتباحت ودمرت أقطارًا عربية مثل العراق وسوريا واليمن والصومال وليبيا؟

واليوم ومع كل الحزن والمرارة التي تعصف بالإنسان العربي حينما يجد بعض الدول العربية تشـــارك في العـــدوان والتدمير ضد أشـــقائها العرب وفى مثل تلك المواقف العربية التي تخلت عن الوفاء بالعهود والمواثيق العربية فكيف سيحترمنا العالم ويقيم لنا وزناً بل على العكس ســـيزيد من وطأتـــه على العالم العربي وكل منهم يســـتحوذ على نصيبه من الثروات العربية ينهب كما يســـتطيع ويشاء فى كل وقـــت، لماذا لم يتـــم تنفيذ قرار مجلس الأمن الخاص بانســـحاب إســـرائيل من الأراض العربيـــة الذي أقره مجلـــس الأمن رقم (242) بتاريـــخ 22 نوفمبر 1967م؟ والقاضي بانســـحاب إســـرائيل من جميع الأراضي العربية التى احتلتها قبل يونيو 1967م بما فيها الأراضي الفلســـطينية والعرب يتساءلون لماذا لم ينفذ قرار مجلس الأمن المذكور أعلاه أكثر من خمسين عاما هل تعرفون السبب إنه كما يلي:

(1) الدول الرئيسيّة فى مجلس الأمن بعضها متورط في قيام دولة إسرائيل ومن مصلحتهم استمرارها واستمرار توسعها على حساب الأراضي الفلسطينية والحقوق العربية.

(2) اســـتمرار الخلافات بين الدول العربية ومشـــاركة بعضها في العدوان على أشقائها مع الأتراك وغيرهم من الدول الطامعة في الثروات العربية لم يجد

أصحاب القرار في مجلس الأمــن قوة عربية واحدة وقدرات متوافقة على اتخــاذ مواقف واحــدة للمطالبة بالحقــوق العربية ولديها مــن القدرات والإمكانيات بأن تضع ضغوطا على بعض الدول العربية المؤثرة باستخدام كل القدرات المتاحة في الدول العربية الأمر الذى لم يتحقق ولم تتوفر النية المخلصة لمواجهة العدوان على الحقوق العربية بالعزيمة والإيمان وتنفيذ اتفاقية الدفاع المشترك.

(3) نضرب مثلا على موقف دولة الإمارات أثناء حرب أكتوبر ســنة 1973م وما قرره ســمو الشــيخ زايد رحمه الله عندما أصدر إعلانه بقطع البترول عن أوروبــا وأمريكا مما خلق ضغطا هائلا على أمريكا وحلفائها الذي نتج عنه حذو الدول العربية نحو موقف الشــيخ زايــد الذى أدى إلى وقف الحرب وصدور قــرار مجلس الأمن (252) ومثل تلك المواقف المشــتركة والتي قادها بكل إيمان وعزيمة المرحوم الشيخ زايد بشجاعة القوي بإيمانه بالله وبدعم أشــقائه .. بمثل تلك القيــادات التي تفتقدها الأمــة العربية اليوم استطاعت أن تلزم كل الدول الغربية وأمريكا باحترام الحقوق العربية ولكن ليعلم الجميع لا حقوق للضعفاء فهم يضيعون بين اللصوص والأشقياء.

المؤامرة على الأمة العربية ليست وليدة اليوم بل بدأ التخطيط لها منذ سنة 1907م في مؤتمر لندن ونحن نتعاون معهم ونحسبهم أصدقاء وحلفاء فكيف نصدق من كان سببا في استعمار الوطن العربي ونهب ثرواته أن ينصفنا فى استرجاع الحقوق التي كان أعضاء مجلس الأمن السبب الرئيس في ضياعها.. فلندع الزمان والتاريخ يأخذ دورته إلى أن يأتي يوم نستيقظ فيه الأمة العربية وتدرك أنه لا بديل لوحدتها

ولا طريق لمستقبلها وأمنها إلا بإيمانها بالمصير المشترك وتنفيذ اتفاقيات الدفاع العربي لحماية الأمن القومي العربي من المحيط إلى الخليج.

اليوم أدعو أن تستيقظ عقول القادة ويوحدوا صفوفهم ويتناسوا أضغانهم ويتقوا الله فى شعوبهم ويطيعوا الله فيما أمرهم بقوله: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (آل عمران103) ويحذرهم وينصحهم بقوله: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ (الأنفال46).

يكفينا مفاوضات استمرت خمسين عاما مثل ما يحدث مع الأشقاء في مصر مفاوضات للاتفاق على ملء سد النهضة عشر سنوات، والمفاوضات لم تتوقف في حلقة مفرغة والقادة الإثيوبيون يبنون فى السد ولم يتوقفوا لماذا ؟ لأنهم مكلفون بمهمة تعطيش مصر وتجويعها وتعطيل نموها لحساب أصحاب كتاب أشعيا الذي قرر الانتقام من مصر بواسطة النيل والإصحاح رقم 19 في سفر أشعيا يوضح المؤامرة منذ ألفي عام فانتبهوا أيها المصريون ولا تستمروا في مفاوضات تضييع الوقت، وأنتم تعلمون أهداف القادة في إثيوبيا ومن يقف خلفهم، وخطاب نتنياهو في البرلمان الإثيوبي دليل واضح على تنفيذ مخطط شرير توقفوا من الدوران في حلقات مفرغة ستتحول يوما إلى حلقات مفزعة.

لقد استطاع الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا هزيمة العثمانيين بعد سيطرته على ميناء الإسكندرونة ودخل ولاية أضنة وطرطوس في يونيه سنة 1832م، وشجع ذلك الانتصار إبراهيم باشا فدخل بلاد الأناضول حتى وصل إلى مدينة (قونية) ودارت معركة بينه وبين العثمانيين في قونية وانتصر عليهم فى 20 ديسمبر 1832م وأسر قائد الجيش العثماني الصدر الأعظم محمد رشيد باشا وانفتح

الطريق أمامه (للأستانة) وخشي العثمانيون سقوط العاصمة فاستنجدوا بالدول الأوروبية ،وأرسلت روسيا أسطولا بحريا للدفاع عن الأستانة، وتدخلت فرنسا مع محمد علي باشا للوساطة، وتم الوصول إلى (كوتاهية) فى 4 مايو سنة 1833م، تنازل الباب العالي بموجبها عن كامل بلاد الشـــام، وأقر لمحمد علي باشا بولاية مصر ووقفت الدول الأوروبية لمصلحة تركيا، وما نراه اليوم تاريخ يتكرر حينما يرى العالم اعتداءات أردوغان بتدمير سوريا وقتل شعبها وتشريده ونشر الخراب والدمار فيها بواسطة فرق الإرهاب من داعش والنصرة وغيرهم من المرتزقة.

لا يتخذ العالم الغربي موقفا أخلاقيا يمنع الثور الهائج من اســتباحة ســوريا وتشــريد الملايين من شــعبها ثم ينظر العالم كيف يقوم بغزو ليبيا ، وينقل أكثر من خمسة عشــر ألف مرتزق وإرهابي إلى طرابلس ليحتل فيها آبار النفط ونهب ثرواتها ، ويرســل الأســلحة التدميرية والطائرات متتالية تحط فى قاعدة الوطية دون أن تتحــرك أوروبا لتوقف جنون الأتراك برغم تهديده بإرســال عشــرات الآلاف من الإرهابيين للدول الأوروبية دون أن يجد ردًا حاسما لابتزاز أوروبا.. والاتحاد الأوروبي وأمريكا صامتون وكأنهم يعطونه الضوء الأخضر لاســتباحة دولة العربية وهؤلاء العرب لا يستحقون ثروات أوطانهم.

هل تآمر الغرب وأمريكا على العالم العربي؟! ألا يكتشف العاقل هذا السيناريو الشــرير؟ إن الأمة العربية تواجه خطر الوجود ، كيف تسمح بعض الدول العربية الغنية باســتقبال الأتراك في أوطانها وإقامة قواعد على أراضيها، كيف للخروف أن يرحب بالذئب وهو يوما ما سيأكله؟

هل بلغ بالعرب الــذل والمهانة وفقدان البصر والبصيرة مما يخطط لهم على أرض الواقع بالصورة والصوت والعمليات الإجرامية على الأرض العربية؟! ألم يحــن الوقت إزاء خطر الوجود أن يلتقي بعــض القادة العرب فى اجتماع طارئ بعيدا عن الجامعة العربية يناقشوا فيه مستقبلهم وكيفية إعادة شقيقهم المتمرد إلى حض أمته العربية، لتوحيد الصفوف وإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

الخطر قريب جدا والضحية تســن لها السكين ويتم تجهيز المذبح والمسلخ لها.. هبوا أيها القادة وسارعوا لتحافظوا على أوطانكم التى بدأت تسقط الواحد تلو الآخر فلن تبكي علينا الســماء بعد ذلك؟، وسيعود الغريب يستعمرنا وينهب ثرواتنا والشــيطان الصغير الجاثم فى القدس بكل خبراته الشــريرة وقدراته فى السيطرة على مكامن القرار فى أمريكا وأوروبا لن يترك العرب إلا وهم دويلات ممزقة وعبيد مرتزقة يأتمرون بأمر الأحبار، ويتم مطاردة الأحرار وتستباح ثرواتنا لصالح الأغيار، وبعدها يضيع مستقبل أمة كادت أن تتصدر دعوة الخير والسلام للعالم أجمع.

*****

مصر تواجه حرب البقاء

مـــن أجل الأمن القومي العربي، من أجل بقاء الأمـــة العربية، من أجل الدفاع عن حق الحياة للشـــعب المصري الشقيق، من أجل مستقبل العالم العربي الذي يمر فـــي أخطر مرحلة من تاريخه، يواجه تهديدا قـــذرا وعدوانا خبيثا وتآمراً من قوى الطغيان على تهديد حق البقاء لجمهورية مصر العربية، فأين معاهدة الدفاع العربي المشـــترك؟ وأين الموقف العربي تجاه المؤامرة الإثيوبية مع دول الغدر وقوى الشر لتعطيش الشـــعب للمصري، وتهديد حياة الشعب السوداني الشقيق بالغرق من الفيضان بسبب سد الخيبة؟ وما اتخذته الحكومة الإثيوبية من موقف عدواني ضد مصر والسودان.

لذا فإنني أطالب الأمانة العامة للجامعة العربية، دعوة وزراء الخارجية العرب لمؤتمر اســـتثنائي لعل الله يعيدهم إلى طريق التعاون والتكاتف، لتطبيق اتفاقية الدفاع المشـــترك، وإعلان موقف عربي موحد لوقف إثيوبيا من الســـير في تنفيذ المخطط الشـــيطاني، بمنع جريان نهر النيل الذي جعلـــه الله منحة ونعمة يعيش عليه مئات الملايين من الشـــعوب الأفريقية منذ خلق اللـــه الكون، إنما تقوم به الحكومة غير الشـــرعية مدعومة من قوى الشـــر من تجاوز لحـــق الحياة لمصر وشعب الســـودان، مخالفا لكل المواثيق الدولية واستبدادا بقرار انفرادي، لتنفيذ مخطط جهنمي ضد دولتين عربيتين

أليــس هذا الموقف الخطير يســتدعي موقفا عربيا شــريفا وأمينًا تأييدا لحق مصر والســودان؟ وأن هذه المرحلة التاريخية إذا لم يتخذ العرب موقفًا موحدًا في مواجهة العدوان والطغيان المدعوم من قوى الشــر، التي تسعي دومًا لتدمير الدول العربية، والتآمر على أنظمتها وتعطيل التنمية لشــعوبها، حتى تتمكن من سرقة ثروات الوطن العربي.

اليوم الأمة العربية أمام موقفين الثالث لهما نكون أو لا نكون، ونتائج الموقف الذي ســتتخذه الدول العربية في مؤتمر الجامعة العربية ســيتحدد على أساسه مســتقبل الأمن القومي العربي ومصير الأجيال القادمة، التي ســتكون معرضة للفنــاء، ما لم يدرك الجميــع أن مصير الدول العربية مصير واحد، ومســتقبلهم مشــترك، ووجودهم مرتبط باتحادهم ضد كل عدوان، ولا تعتقد أي دولة عربية ستكون بمعزل عن الخطر، فيما لا سمح الله خسرت الأمة العربية مصر والسودان حينها لن ينفع الندم ولا البكاء على الماضي، وستتحمل الدول العربية كل النتائج السلبية وتعقيداتها، إذا لم تقف الدول العربية اليوم أمام التهديد الإثيوبي الخبيث ومن معهم من الحلفاء من الشياطين والمجرمين.

*****

المفاوضات والمناورات
حمى الله مصر من كيد أعدائها

إثيوبيا تقوم بمهمة «قذرة»، وتشن حربًا خبيثة ضد مصر والسودان، والإضرار بحق الحياة للشعبين: المصري والسوداني، وخلق حالة من القلق لدى الشعبين على شـــعوبهم في الحاضر، ومســـتقبل أجيالهم في حالة منع جريان النيل الذي استمر منذ ملايين السنين حتي اليوم.

بهذا الأســـلوب اللاإنساني، تتكون ظلال من الشك والتشـــاؤم فيما تقوم به القيادة الإثيوبية غير الشـــرعية، التي اختطفت السلطة، والتي انتهت شرعيتها هي وحكومتها ورئيســـها في شهر أغسطس ســـنة 2020م، التي كان من المفروض أن تجري فيها انتخابات عامة لكن كما استطاعت هذه القيادة، بمشورة عباقرة الغدر والإجرام أن تستخدم فيروس كورونا لتأجيل الانتخابات سنة كاملة، ليستمر آبي أحمد في السلطة حتى يستكمل مهمته المكلف بها دون مراعاة للدستور الإثيوبي والقواعد الدولية المتعارف عليها، بالتزام الحكومات بإجراء الانتخابات العامة وفق الدســـتور في أوقاتها المحددة، وتلك تعتبر خيانة للدستور وخيانة للشعب الإثيوبي، وهنا يبرز سؤال محير: لماذا تقف مؤسسات حقوق الإنسان في صمت مطبق، وكأنها موافقة على ما جرى ويجري في إثيوبيا واعتراف بشـــرعية حكومة فاقدة للشرعية!

أليس ذلك يعطي مؤشـــرًا بأن المجتمع الدولـــي متواطئ مع آبي أحمد لتنفيذ مخطـــط إجرامي للإضرار بالحقـــوق المائية التاريخية لمصر والســـودان، التي تحميها القواعد والقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة، ثم تقوم القيادة الإثيوبية -غير الشرعية- بإسكات المعارضة التي تعترض على تأجيل الانتخابات، وتقرر الحكومة غير الشـــرعية - أيضًا معاقبة شـــعب تيجراي بقتـــل الآلآف من أبنائه، وهم جزء من الشـــعب الإثيوبي، وقيام الجيش الإثيوبي بمعاونة جيش إريتريا باســـتباحة كل شيء في تيجراي، وارتكابهم أبشـــع الجرائم ضد حقوق الإنسان ولا يظهر حتى مجرد احتجاج من أمريكا، التي تدعي حماية حقوق الإنســـان أو حتى الاتحاد الأوربي الذي أقام القيامة من أجل مواطن روسي اعتقلته الحكومة الروسية بتهمة أنه يسعى نشر الفوضى في الدولة الروسية!

كما عقدت الدول الغربية من أجل شخص واحد عدة مؤتمرات وخرجت بعدة ببيانات منددة بالحكومة الروسية، وهنا يحق لنا أن نسأل: أين الضمير الأمريكي، وضمير الاتحاد الأوروبي، وهم يرون بـــأم أعينهم حكومة تبيد الآلاف من أبناء شـــعبها ليتخذوا موقفًا صارمًا ضد ما ترتكب من جرائم تجاه حقوق الإنسان في إثيوبيا ؟!

وكيف يمكن تفسير تلك المعايير المزدوجة والنفاق الدولي ضد الإنسانية؟!، إن عقيدة تلك الدول - حقيقة - تعتمد على ما يحقق مصالحها السياســـية، ومن أجل ذلك ليســـوا معنييـــن بمن يقتل، ولـــو تمت التضحية - في ســـبيل تحقيق مصالحهم - بعشـــرات الآلاف من البشر، تشـــريد الملايين في أصقاع الأرض، كما حدث للعراق وسوريا (الجبهة الشرقية)!

إذن المؤامـــرة دولية ضد (الجبهة الجنوبية) مصر، وكان ذلك الهدف مخططًا له منذ الحرب الصليبية، عندما تمت هزيمتهم على يد المصريين، واليوم يريدون أن يحققوا انتقامهم من الشعب المصري، لتعطيشه ومنع الماء أساس الحياة عن أبنائه، أي أن النية كانت مبيتة لتنفيذ هذا المخطط منذ هزيمة لويس التاسع وأسره في معركة المنصورة ســـنة 1250 م للانتقام مـــن الدولة المصرية عن الهزيمة التي منيت بها آخر الحروب الصليبية!

وها نحـــن اليوم، نرى بداية تنفيـــذ خطة الغدر وإعلان حـــرب الوجود على الشعبين: السوداني والمصري، والمقصود منها بالدرجة الأولى الشعب المصري ودولته لتحجيمها وتعطيل خططتها التنموية وتقدمها وبناء جيشها كقوي تحمي سيادة مصر وتحافظ على حقوق شعبها.

إنها حقا حرب «قذرة» تشـــنها قيادة غير شـــرعية، لخدمة دول غير شـــرعية، لتحقيق مآرب شـــيطانية، وليس لديهم مانع من التضحية بكل الشعب السوداني بالغرق، وبما ســـيترتب عليه من مضاعفات سد الخيبة من فيضان، ومنع جريان النيل عن مصر مهددًا وجود الحياة لكلا الشعبين!

وكنت أتمنى أن تدرك مصر والسودان الأهداف الخبيثة للقيادة غير الشرعية، وغير المؤهلة، وغير الأمينة لقيادة الشعب الإثيوبي لتلعب بمصيره، وتهدد مصير الشعوب المجاورة، خدمة للطغاة واللصوص والقراصنة المستعمرين، وللأسف الشـــديد، اســـتطاعوا أن يوجهوا مصر إلي قضية الري، والقضية أبعد من ذلك، والمفروض أن يُنظر لأهداف القيـــادة الإثيوبية على أنها إعداد لحرب ضد مصر والســـودان بقطع المياه عن الدولتين الشقيقتين، وللأسف أيضا لم تؤخذ الأمور

كما يجب، حيث كان المفروض أن يتضمن اتفاق إعلان المبادئ في سنة 2015 وقف بناء السد، حيث أن حسن النوايا غير آمن في كل الظروف، وذلك حتى يتم الاتفاق على حل هذه القضية بين الدول الثلاث، وتحقيق مصالح الجميع على أساس من: العدل، واحترام حق الوجود والحياة للشعبين السوداني والمصري، وان حق الحياة يعلوا على كل خطط التنمية، ولا يوجد مبرر في الكون، ولا كل الشرائع الدينية، تسمح باستباحة حق الحياة من أجل توليد الكهرباء!

علمًا بأن دول الخليج، وما لديها من طاقات توليد الكهرباء بعشرات الآلاف من الميجاوات، لا تعتمد على أنهار، وليس لديها أصلا أنهار، وكان من الممكن إنشاء محطة كهرباء في أثيوبيا دون الاضطرار لبناء سد الخيبة، الذي قد يؤجج الصراع في المنطقة، ويتسبب في خسائر لأثيوبيا لا يعلم مداها إلا الله تعالي، وكان من الممكن أيضًا تفادي كل التعقيدات والأخطار الناجمة عن هذا السد، وكان من الممكن بقيمة تكاليف بناء السد تستطيع أثيوبيا أن تنشئ محطة توليد كهرباء بأكبر طاقة مضاعفة عما سينتجه السد، ولكن الحقيقة توضح للعالم أمرًا آخر، وهو أن موضوع السد هو قرار سياسي يستهدف تجفيف نهر النيل كما ورد في نبوءة سفر أشعيا الآية 19 وأثيوبيا تقوم بتنفيذ تلك النبؤة ليتحقق للطغاة الانتقام من مصر بعد آلاف السنين منذ أيام موسى – عليه السلام.

إذًا الاستهداف العدواني ضد الشعب المصري لا يحتاج إلى دليل، وكل المعطيات تؤكد النوايا الخبيثة للحكومة الأثيوبية غير الشرعية، ومن يقف خلفها بما يملك من قوة سياسية واختراق قرارات أعتى دول العالم، أن يجعل العالم كله يبارك الخطوة الإثيوبية في تحقيق تلك النبوءة، ولا يهم لمن يقف خلفهم أن

تحترق أثيوبيا والسـودان ومصر، طالما كان قرار بناء السد يخدم أهدافهم، تلك عقيدتهم وأمانيهم !

ولذلك فان مصـر التي تحاصرها الثعابين من مختلـف الجهات الجغرافية، من أجـل الإطاحة بالجبهة الجنوبية، كما تم إسـقاط الجبهة الشـرقية (العراق وسـوريا) وحاولوا في سـنة 2011 وفشلوا، وما أثار اسـتغرابي أن تطلب مصر ممن كان خلف مؤامرة 25 يناير خطـة وضعتها أمريكا لخلق الفوضى في مصر، وإسـقاط النظام لتسليم السـلطة للإخوان، فكيف بعد ذلك تثق الدولة المصرية بأن تطلب من أمريكا التوسط في حل أزمة سد النهضة بينها وبين إثيوبيا المكلفة بتنفيذ المهمة «القذرة» بموافقة أمريكيـة ومباركة الدول الغربية؟!، ودلالة على ذلك: أين الموقف الأمريكي ضد ما ارتكبته القيادة غير الشرعية الأثيوبية بدءًا من اختطاف السلطة، وانتهاءً بارتكاب المجازر ضد الإنسانية في شعب تيجراي؟!، والأغرب من ذلك كله، أن أمريكا حتى لم تصدر بيان احتجاج ولو على استحياء ضد الحكومة غير الشـرعية الأثيوبية، وهذا يكشـف المتواطئين مع آبي أحمد، الذي يستند على دعمهم.

إذنْ فالمطلوب بعد كل هذه السـيناريوهات العدائية، هو استدراج مصر إلى فخ بضرب السـد، حتى تتكالب عليها الدول الاسـتعمارية، والتي لا تريد خيرًا لمصر والعرب، والأمر يتطلب حكمة وروية لأبعاد المخطط الشرير ومن خلفه من أعداء الإنسانية.

وفي يقيني أن القيـادة المصرية التي صبرت على تصرفـات القيادة الإثيوبية عشـر سـنوات، تدرك تمامًا أبعاد وتفاصيل ما يخطط لها، وأدعو الله ألا تنساق

إلى معركة تمت التهيئة والتخطيط لها من قبل الدول العظمي، لتكون شركًا كما حدث عندما تم استدراج مصر في سيناء سنة 1967م، وعلى الإخوة المصريين أن يحذروا من الخلايا النائمة، عملاء الاستعمار الذين لا يهمهم دين ولا يخافون الله، هؤلاء الذين ماتت ضمائرهم، وفقدوا الولاء للوطن، ولا يهمهم أمر أشقائهم من الشعب المصري ولا الوطن العربي أن يخرب ويدمر دون أن يرف له جفن أو يحزنون.

واليوم أرى مصر تقف وحدها معتمدة على الله وعلى شعبها وجيشها وشرطتها، ولا تتصور أن يقف معها من تعتبرهم أشقاء كما قال الشاعر: «فما أكثر الأصحاب حين تعدهم.. ولكنهم في النائبات قليل»، الله ينصر مصر على أعدائها، ويرشد قيادتها لطريق الحق، ويحمي شعبها من مؤامرات الداخل والخارج والله على نصرهم لقدير.

*****

التفاوض في حق الحياة

إنه لمن المستغرب أن يفاوض الإنسان على حقه في الحياة، وأن يمنعَ المغتصبون حقه في مياه النيل، شريان الحياة للشعبين المصري والسوداني منذ عشرات الآلاف من السنين، وأن ينجحوا في تحويل حقَّه في الحياة إلى مفاوضات خبيثة الأهداف سيئة النوايا لخدمة قوة شريرة، يخطط لها الصهاينة لسرقة حق الحياة من مصر والسودان، ويحولون تلك القضية الخطيرة من استحقاق مياه النيل إلى قضية تشغيل سد النهضة، وهو في تصوري يشكل أبشع صور الخداع والتآمر على مصر والسودان، كما أن ما يحدث من استدراج الدولتين إلى فخ يحققون به نواياهم ويجنون في نفس الوقت ميزتين، هما:

أولاهما: حجب شريان الحياة وسلب حق الحياة للشعبين المصري والسوداني، بوقف تدفق مسار النيل عن مجراه، مما سيؤدي إلى الإضرار بالحياة للشعبين السوداني والمصري، ويشكل تهديدًا خطيرًا على حياة مائة وخمسون إنسان في مصر والسودان.

ثانيهما: الاحتمالات التي كتبتها تقارير علمية من مؤسسات دولية بانهيار سد النهضة، وهو أيضًا سيشكل خطورة في إغراق الخرطوم عاصمة السودان، وآثاره التدميرية على الشعب المصري.

ففـــي كلا الحالتين الخطر واقـــع والتهديد حقيقي والقلق من المأســـاة، وما سيســـببه الســـد بتعنت رئيس الحكومة الإثيوبية، الذي لا يرغب على الإطلاق بتحقيـــق الاتفاق مع مصر والســـودان، لأنـــه ينفذ خطة ســـرية لتحقيق أهداف شـــيطانية، سبق وأن عاشـــها الصهاينة منذ أكثر من ألفي عام، لتحقيق رغبتهم في الانتقام من مصر، وليس الموقف الإثيوبـــي نابع من مصلحة الحكومة الإثيوبية لصالح الشعب الإثيوبي.

وأود هنا أن أوضح معلومة مغلوطة؛ فمنـــذ متى كان مجلس الأمن عادلاً مع الدول العربية؟ ألم يصدر قراراً (242) بانســـحاب إســـرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها قبل 5 يونيه عام 1967م، بالرغم من مرور 45 سنة على إجماع أعضاء مجلس الأمـــن على إصداره، فكيف يمكن أن تكون توصية مجلس الأمن ملزمة للأطراف المتنازعة إثيوبيا والسودان ومصر؟، ومتى كانت التوصيات منذ إنشاء مجلس الأمن ملزمة؟، وما هي آليات الإلزام على اتفاق لم يعرف أن تحقق؟

أليست تلك مغالطة لحقيقة تاريخية ومواقف سابقة لمجلس الأمن، وأن مجرد إحالة شـــكوى مصر والسودان إلى الاتحاد الإفريقي، الذي يقوم بدوره أيضا في معزوفة موسيقية مشتركة مع مجلس الأمن، أليس ذلك الموقف استهلاك للزمن لتحقيق الهدف الشرير من مصادرة حق المياه للشعب المصري والسوداني؟

هل المشـــكلة مـــع إثيوبيا قضية فنية لكيفية التعامل بتشـــغيل الســـد أم قضية مصيرية، وحق مكتسب من عشـــرات الآلاف من السنين بتغذية نهر النيل لمصر والســـودان؟، فلماذا لا تطالب مصر والســـودان مجلس الأمن بأن الإجراءات الأحادية من مصادرة حق الحياة للشـــعبين في الدولتين، هو اعتداء صارخ على

حقوق تاريخية قبل وجود بريطانيـــا للوجود وقبل التاريخ، بالإضافة للاتفاقيات المُبرمة في القرن التاسع عشر؟

لمـــاذا لا يعتبر التهديـــد الإثيوبي لحياة الملايين مـــن الدولتين تهديداً للأمن والســـلم الدوليين، ليصدر مجلس الأمن قراراً صريحا يســـجل فيه موقفا عادلاً لحصص المياه أن لا تمس تحت أي مبرر من قبل إثيوبيا، بموجب البند الســـابع الذي يمنح مجلس الأمن حماية الحقوق المائية بالقوة القاهرة؟

ذلك هو المطلوب في المرحلة الحالية بعد ضياع أكثر من ســـت سنوات في مناورات المفاوضات، وعلى ماذا التفـــاوض؟، ومتى كان التفاوض على حيلة الملايين من البشر، وعلى الحق الإلهي الذي منح الناس المياه للحياة والتنمية؟.

فكفاهم عبثًا بمســـتقبل الشـــعوب العربية، وكفاهم تدميراً لعدة دول عربية، لتحقيق أمن الصهاينة على حساب مئات الملايين من الشهداء، والخسائر المادية بالتريليونات التـــي كانت من الممكن تحقيق النهضة والتقدم للشـــعب العراقي والسوري والليبي واليمني.

وكفانا خجـــلًا من مواجهة مصير تدميري يهدد الأمـــة العربية، ويجعل مصير شـــعار الأمن القومي العربي، مهزلة ولعبة خبيثة تحقق للقوى الشيطانية مآربها، وما تخطط له من أهداف شريرة.

اللهم قد بلغت اللهم فاشهد..

*****

إثيوبيا سوف تخسر

هذه الأبيات كتبتها تعليقًا على التعنُّت الإثيوبي في مفاوضات سد النهضة، والتي انتهت أخر جولة لها في كينشاسا عاصمة الكونجو الديمقراطية دون أي نتيجة، وهي تؤكد أن نهاية الطغيان والتكبر هي الخسارة ، وأن إثيوبيا سوف تخسر هذه المعركة لأنها طوال 10 سنوات متواصلة من التفاوض استخدمت المراوغة والخداع وكسب الوقت في محاولة لفرض الأمر الواقع، وهو ما لا يمكن لدولتي المصب مصر والسودان أن تقبله، وهي كالتالي:

- الله أكبر على من طغى وتكبر وإثيوبيا ستخسر
- الحق سيظهر والثعالب تتبعثر وخطوات الشيطان تتعثر
- والله مع الحق متى شاء وقدر وأعوان الشيطان تتحسر
- الله أكبر فوق كل مجرم يتبختر وسيرى الظالم كيف يخسر
- حين قاتل شعب التيجراري حين قرر أن يقاتل ويدمر سوف يخسر

*****

الحق والباطل

سيظل الصراع قائما بين الحق والباطل، وأهل الباطل يستخدمون كل الوسائل الإجرامية والقذرة لأنهم لا يخافون الله وقد تملك من عقولهم الشيطان وتعاونوا على الإثم والعدوان، أما أهل الحق فهم متفرقون وقد انتشرت الفتن بينهم وحل الخلاف والنزاع بـــدلًا من التعاون والتكاتف لمواجهة أهل الباطل للحفاظ على أوطانهم واستقرار حياتهم وتطور دولهم، ولكن للأسف نجدهم في صراع دائم مما أفقدهم الرؤية والإدراك للتمييز بين العدو والصديق.

حصل التباس على إفهامهم الشـــعارات المختلفة التي تدعوا لحقوق الإنسان والديمقراطيـــة وحرية التعبير وحرية التظاهر، وتلقى تلك الشـــعارات هوى في نفوس بعض الشباب، حيث ينساقون خلف إغواء الشياطين دون وعي، وتخرج المظاهرات ويتبارى المندسُّـــون فيها بأعمال التخريب والتدمير تتســـابق أجهزة الإعلام الموجهة من قبل الاســـتخبارات الأجنبية للمبالغة في الأحداث ليشعلوا المشـــهد وتتغير الشـــعارات لتصل إلى إســـقاط النظام مما يعنى إسقاط الدولة ليتحقق هدف الأعداء فيتم اســـتباحة الوطن وســـرقات ثرواته واشتعال الحرب الأهلية لتســـال الدماء البريئة ظلمًا وعدوانًا، ويتساقط الأطفال غرقى في دمائهم وترتفع صيحات الأرامل لعنان الســـماء حزنا على قتل أطفالهم ونحر أزواجهم وتشردهم إلى المجهول.

ما تُحدثُه وسائل الاتصال الاجتماعي من أضرار خطيرة على المجتمعات الإنسانية -والمجتمع المصري خاصة- باستغلالهم تراكمات الإهمال على مدى سبعين عامًا يوظفونها في تحريض وإثارة الشباب ويعاونهم أجهزة إستخباراتية لا تريد الأمن والاستقرار لمصر لتفريغها من قدراتها وخلق الإحباط في شعبها ونشر اليأس بين شبابها لمواجهة خطط التآمر تحتاج إلى خطة استثنائية وإجراءات غير تقليدية منها:

استقطاب الشباب الوطني المخلص لوطنه، يملك معرفة تقنية متطورة لتشكيل مجموعات دفاع ضمن تعليمات وتدريبات بالمشاركة مع بعض الدول الصديقة لتكوين قوة تكنولوجية متقدمة، لسحق كافة التدوينات، والتواصل الاجتماعي بفكر جديد يعتمد في شعاراته على شعار: (الأمن أساس السلام يقود للتقدم والرفاهية).

إضافة إلى ذلك التعرف على قيادات الشر ووضعهم في معسكرات التأهيل الوطني لعدة سنوات مع وضع برامج في المناهج الدراسية على كل مستويات الدراسة حب الوطن والولاء لأرضه والدفاع عن منجزاته وتعليمهم تاريخه المجيد الضارب في أعماق الزمن ليتحقق شرف الانتماء لمصر، ويفتخروا بعظمة أجدادهم الذين قدموا للإنسانية فجر الضمير للبشرية معالم الحضارة وأسس العدالة والبناء.

كذلك تشريع قوانين للحد من إثارة الشعب ونشر الفتن والتحريض على التظاهر والتخريب، وأن يكون حكمًا رادعًا لكل من يرتكب ذلك، لا يقل عن المؤبد، متوازنًا مع الأخطار التي يمكن أن تتسبب فيها تدويناته وتحريضه في

الفيسبوك والواتساب وفى وكل وسائل التواصل الاجتماعي التي تُستخدم للإضرار بالشعب ومنجزاته وتعطيله عن أهدافه القومية في الأمن والاستقرار والتقدم ورفع مستوى معيشة المواطن.

لا يجب أن تشمل المُحرضين والكذابين الرحمة؛ لأنهم أصبحوا فيروسًا يفتك بالوطن والمواطنين، ولا يجب أن تكون شعارات حقوق الإنسان المزيفة تعلو فوق حق المواطن في الحياة والتقدم والأمان ليصبح الأمن وحده هو شعار المرحلة، إلى أن تستكمل خطط التنمية ويتم القضاء على الفيروسات المحلية والناقلة من أجهزة الاستخبارات الأمريكية أمراضا فتَّاكة، كما فتكت بالشعب السوري والشعب العراقي والشعب الليبي.

يواجه العالم اليوم عصابة مجرمة تتحكم في أقدار الناس، وتقوم بتغيير الأنظمة لتستعبدهم كما حدث في الماضي وما يحدث اليوم في بلد مستقل ذو سيادة (فنزويلا) من أجل السيطرة على ثرواتهم من المخزون البترولي والغاز والمناجم المختلفة.

وستظل تلك العصابة التي تحكم أمريكا تتحين الفرص لهدم الدول كما حاولت هدم الدولة المصرية بالتعاون مع إخوان الشيطان، بوضع التصورات لاستقطاع جزء من سيناء لصالح توطين الفلسطينيين في غزة من أجل عدم إزعاج الأمن الإسرائيلي، وهى نفس العصابة التي قتلت مئات الآلاف في هيروشيما ونجازاكي بقنابلهم الذرية ونفس القيادات الذين أبادوا نصف شعب فيتنام وأبادوا أكثر من مليون شهيد وقتلوا عشرات الآلاف في ليبيا واليمن والصومال،

إنهم قوم باعوا ضمائرهم للشـــيطان فلا يجـــب التعامل بالنفاق معهم أو الخوف منهم، بكل أمر تأخذه أي دولة من اجل الحفاظ على أمنها.

لذلك أدعو لتشكيل تكتل عالمي يحافظ على مواثيق الأمم المتحدة ويحمي الدول المســتقلة من تدخلات شيطانية تسعى للســيطرة على ثروات الشعوب واســتعبادهم، وأن يكون الجميع صفًا واحدًا؛ لأن الطغــاة فقدوا الضمير، وما ينفذونه من تدخلات فــي دولة معينة فهذا معناه أنَّ بقية الدول مُهدَّدة من داخلها بإغراء أبنائها بالمال الحرام وبالوسائل القذرة التي تستخدمها مخابراتهم.

إسرائيل هي إحدى نتائج خططهم الخبيثة، حيث إبادة شعب فلسطين وسرقة أرضه وتكررت تلك الجريمة وهي مستمرة إلى أن يعي العالم أن حقوق الإنسان في منع تدخل الدول الغربية وحلفائها من هدم وتدمير دول ذات ســيادة، وهو ما يتطلب إيمانًا لا يتزعزع بالله، هو وحده ملك الســموات والأرض يعز من يشاء ويذل من يشــاء، واللعنة على المستسلمين للشــياطين الذين أضاعوا أوطانَهم وسقطت حقوقُهم وتشردوا في أقطار الأرض.

*****

المُرجِفُون في المدينة
معركة الوعي
في مواجهة دعاة الفوضى والمرجفين

الأمن أســـاس التنمية، والتنمية في أي دولة تســـعى إلى التطور والتقدم من أجل تحقيق أعلى مستوى من المعيشة للمواطن؛ فبها يتحقق السكن الصحي اللائق، وتتوافر فرص العمل التي تمكن الإنســـان من الوفاء بمتطلبات العيش الكريـــم له ولأســـرته، إضافة إلى ما تتحملـــه الدولة من مســـؤوليات التعليم والرعاية الصحية وســـائر الخدمات الأساسية، وبذلك تتحقق للمواطن الحياة الكريمة التي ينشدها.

إلا أن مســـؤولية التنمية لا تقع على الدولة وحدها، فهي مسؤولية مشتركة بين الدولة والمواطن، ولكي تنجح خطط التنمية ويتحقق الاســـتقرار والتقدم، لا بد أن يســـهم المواطن في المحافظة على الأمن، لأنه الركيزة التي تقوم عليها عملية البناء بأكملها.

يتحقـــق ذلك من خلال الوعي بخطـــورة الانخـــراط وراء المُضلِّلين، وعدم الإصغاء إلى دعاة الفوضى والمغرضين الذين تُستغل أصواتهم في هدم الأوطان والسيطرة على مقدراتها وثرواتها.

يضرُّ من ينســاق وراء الشــعارات الخادعة وطنَه ويضرُّ نفسَــه وأسرته أولاً، ويحرمهــم مما ينتظرونه من حياة مســتقرة وآمنة، ويعرضهم لمخاطر التشــريد والضياع، كما حدث في تجارب عربية عديدة دفعت أثماناً باهظة نتيجة الانخداع بالشــعارات الجوفاء، ففقد الناس أوطانَهم وأعمالهم وأمنهم، وجلبوا لأنفسهم المآسي والكوارث.

ولهذا فإن النصيحة المخلصة للشباب العربي عامة، وللشباب المصري خاصة، هي ألا يغتروا بالشــعارات البرَّاقة، وألا ينخدعوا بمن يســعون إلى اســتغلالهم لتحقيق أهداف لا تخدم أوطانهم؛ فالوطن لا يعوض، وحمايته مسؤولية الجميع، والحفاظ عليه يكون بالعقل والوعي والإخلاص والعمل المشترك.

لقــد ظلت مصر دائمًا بما تمثله من ثقل حضــاري وتاريخي، وبما تحمله من مســؤوليات تجاه محيطها العربي، هدفًا لمحاولات الإضعاف والتشــويه، ومع ذلك بقيت ســدًا منيعًا أمام كل من يحاول المساس بحقوق المصريين أو حقوق أشقائهم العرب، لذلك فإن وحدة الشــعب مع مؤسساته الوطنية تمثل الضمانة الأساسية لمواجهة التحديات وصون الدولة وحماية مستقبلها.

في المقابل، يواصل بعض الأفراد والجماعات حملات التحريض والتشويه، مدفوعين بأهداف سياسية أو مصالح شخصية أو ارتباطات خارجية، من الإخوان وحلفائهم ومن على شــاكلتهم أمثــال الفنانين عمرو واكــد وخالد أبو النجا، ممــن حرضوا ضد مصر من داخل الكونجــرس الأمريكي، وهؤلاء هم العملاء الذين باعوا أوطنهم من أجل المــال، فلا ينبغي أن يُمنحوا من الاهتمام أكثرَ مما يســتحقون، لأن كثيرًا من تأثيرهم قائم على إثارة الصخب والشــغب والســعي

إلى تصدر المشـــهد، وسيظل من أغواهم الشيطان على بيع وطنهم مستمرين في عمالتهم لأعداء الوطن في سبيل المال، أما التاريخ فإنه لا يحتفظ إلا بمن خدموا أوطانهم وأســـهموا في بنائهـــا، بينما يطوي صفحات من اختـــاروا طريق الهدم والإساءة.

وستظل مصر، بتاريخها وحضارتها وتنميتها، ماضية في بناء مستقبلها، مستندة إلى إرادة شعبها وقدرته على تجاوز التحديات وصناعة الأمل، لتبقى شريكًا في دعم الاستقرار والسلام والنهضة الإنسانية.

أما الحملات الإعلامية التي تُبث من الخارج بهدف التحريض وإثارة الشائعات، فإنها تعتمد في جوهرها على صناعة البلبلة والتشكيك وزعزعة الثقة بين المواطن ومؤسســـات دولته، وكثيرًا ما تنجح هذه الحملات عندما تُمنح مســـاحة أكبر من حجمها الحقيقي، أو عندما يُعاد ترديد مزاعمها بصورة غير مباشرة.

ولهذا فإن أنجع وسائل المواجهة لا تتمثل في الانشغال الدائم بالرد عليها، بل في إبراز الحقائق والإنجازات على أرض الواقع، وتسليط الضوء على ما يتحقق من تقدم في مجالات الإسكان والتعليم والصناعة والبنية التحتية والمشروعات التنموية، إلى جانب تعزيز الوعي بتاريخ مصر وقدرات شعبها وما قدمه للحضارة الإنسانية عبر العصور.

وقد حذر القرآن الكريم من خطر الإرجاف ونشـــر الشـــائعات، فقال تعالى: ﴿لَّئِـــن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِيـــنَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَـــةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الأحزاب: 60).

فمثل هؤلاء يحولون الشـــائعات إلى أدوات لإثارة الفتن وبث الانقســـام بين الناس، أملاً في تعطيل مســـيرة البناء وإرباك المجتمعات وإضعاف ثقتها بنفسها، لكنَّ الصراع بين الحق والباطل، وبين البناء والهدم، وبين الأمل واليأس، سيظل قائمًا ما دامت الحياة.

ويبقى السؤال المطروح أمام الشـــعوب: هل تختار طريق الاستقرار والعمل والبناء، أم تنســـاق وراء دعـــوات الفوضى والصراعات التي قـــادت غيرها إلى التشرد والضياع؟ وهل تريد مســـتقبلاً آمناً لأبنائها، أم تكرار تجارب انتهت إلى الخراب وفقدان الأوطان؟

لقد أثبت التاريخ أن الدول القوية لا تسقط بالشائعات، وأن الشعوب الواعية قادرة على التمييز بين النقد المســـؤول وبين محاولات الهـــدم المنظم، ومصر التي واجهت عبر تاريخها الطويل موجات متعاقبة من الغزاة والتحديات، ظلت صامدة محافظة على هويتها ودورها ومكانتها.

يســـعى الذين يطلقون ســـهامهم من بعيد، وينشـــرون الإحباط والفتن، إلى خلق حالة مـــن القلق والتوتر الدائم، غير أن وعي الشـــعب وإدراكه لطبيعة هذه المحاولات يظل الحصن الحقيقي الذي يحمي الدولة والمجتمع.

ولذلك فإن المســـتقبل يصنعه المؤمنون بأوطانهـــم، العاملون من أجل رفعتها، الحريصون على أمنها واســـتقرارها، وهؤلاء هم الذيـــن يكتبون صفحات المجد، ويحفظون للأجيال القادمة حقها في وطن آمن ومســـتقر وقادر على مواصلة مسيرة التقدم.

وقد وصف القرآن الكريم أصحـــاب الإرجاف والكذب بقوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾(البقرة 10)، كما قال ســـبحانه: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران: 175).

إذنْ يبقـــى الوعي، والتمســـك بالحقائق، والعمل من أجـــل الوطن، الطريق الأضمن لمواجهة الإرجاف وحماية المجتمعات وصون مستقبلها.

*****

دعوة الرئيس للتفكير

لقد كان مُنطلق سيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ أنَّ لكل إنسان الحق أن يتفكر في معتقده الديني فهذه منحة الله له، كما خاطب الله رسوله الكريم بقوله: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (ص: 29)، وقوله سبحانه: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (آل عمران :191)، ليبيِّنَ للمسلمين الحقَّ من الباطل وما أنتجه الخطابُ الديني المُؤسَّس على الروايات من التباسٍ على المسلمين، وكانت نتيجتُه خروج فرق ضالَّة من الإرهابيين والتكفيريين يُوظِفُهم أعداءُ الدِّين في خدمة مصالحهم الاستعمارية، واستباحت الأراضي العربية والإسلامية تحت مسمَّى الإسلام، يسفكون الدماء ويقتلون الأبرياء بكل قسوة، وبعض المسلمين استغل شعارات الإسلام للتغرير بالنَّاس ليكونوا أتباعًا لهم للوصول إلى السلطة.

كلا الفريقين لا علاقة لهم بمبادئ الإسلام، التي تدعو للرحمة والعدل والإحسان والحرية والسلام وتحريم العدوان والأمر الإلهي للمسلمين بالتعاون والاعتصام بكتابه والتفكُّر والتدبُّر في آياته حتى لا يضل الإنسان، كما تم تضليل المسلمين على مدى أربعة عشر قرنًا من الزمان، شوهوا رسالةَ الإسلام وحرَّمُوا على المسلمين التفكُّر في آيات الله ومقاصدها، بما يُحقِّقُ مصالحَهم في الحياة

الدنيا؛ لأنَّ الكَهَنة وشيوخَ الدِّين ومن يُسمونَهم بالعلماء المُقدَّسين عند العوام سينكشفون أمام المسلمين، ويترتب على ذلك انصراف الأتباع عنهم وتزول مكانتهم في المجتمعات الإسلامية ويفقدون المصالح المادية والمعنوية، فقرروا الحَجْرَ على العقول وحرمان الإنسان من التفكُّر بزعم قولهم الباطل «قفل باب الاجتهاد»، مخالفين أمر الله الذي يدعو الناس للتفكُّر والتدبُّر لمعرفة الحق حتى قيام الساعة، يهدفون بذلك احتكارهم لتفسير القرآن بما يتفق مع مصالحهم الدنيوية دون تقوى من الله ويقودون الشباب كالأنعام ليتبعوهم إلى طريق مظلم، بالرغم أن دعوة سيادة الرئيس ما هي إلا تذكير للنَّاس بأمر الله لهم في قوله سُبحانَه مُخاطِبًا رسولَه عليه السلام: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (ص: 29).

ما دعا إليه سيادتُه للتفكُّر والتدبُّر في دينِهم تمشيًا بقول الله سبحانه: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الذاريات: 55)، وبناءً على هذه الآية فإنَّه يُذكِّر المؤمنين بأمر الله لهم في أن يتفكَّروا ويتدبَّروا آياتِه، ليعيدوا النظر في مدى تطابق إسلامهم وسلوكياتهم مع كتاب الله وهديه، وهل اتَّبعوا اللهَ فيما أمر؟ فقد ألهَمَهُ اللهُ بأن يضعَ مقارنة بين ما يفعله المسلمون من جرائم ضد إخوانهم في أوطانهم من قتل وسفك دم واستباحة الحقوق ونشر الفزع والخوف في المجتمعات الإنسانية، وبين دعوة الله سبحانه لهم في أمره للمسلمين بقوله: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة: 2).

عندما يقرأُ المسلم هذه الآية ويرى المذابح وجزَّ الأعناقِ للأبرياء وتشريدَ النَّاسِ من أوطانِهم والخطابَ التكفيري والتحريضَ على قتلِ الأبرياء، كما

حدث في أفغانستان؛ وهي صورة بشعة من الفزع والخوف من فرقة جاءت من الماضي البعيد لتُعيدَ للنَّاسِ عصورَ البغي والطغيان وقتل الإنسان، يحملون قلوبًا لا تعرفُ الرحمة ولا العدالة ولا الإحسان ولا حرية الإنسان، فيتساءل النَّاسُ: كيف يتم التوفيق بين الرحمة والعدل وتحريم العدوان، الذي يدعو الله العقل الإنساني ويخاطب قلبَه والوجدان وهو الرحيم وهو اللطيف وهو الودود، الذي تشِعُّ من أسمائِه الحسنى نورًا يريدُ اللهُ للنَّاسِ أن يخرجهم به من الظلمات إلى النور، كيف يتَّفقُ مع من يُريدُ أن يُعيدَ النَّاسَ إلى عصور الظُلمات، وتتحكَّمُ به غريزة الشر ويتَّبعُ الشيطان؟

حينما يتَّبعُ الإنسانُ كلامَ الله ويتدبَّر في أمر دينه ويقارن بين تسمية بعض الطوائف بالإخوان المسلمين ويرى أفعالهم حربًا على الله وكتابه وعلى رسولِه الأمين، وقد حذَّرهُم اللهُ سبحانه بأنَّه أعدَّ لهم عذابًا أليمًا في قوله: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (المائدة: 33)، وقد سبق للرئيس أن طالَبَ الأزهرَ وشيوخَ الدِّين بإعادة النظر في الخطاب الديني منذ أكثر من سنواتٍ بعيدة دون استجابة منهم لندائِه.

للأسف يا سيادة الرئيس، لا تنتظرنَّ منهم موقفًا يتوافقُ مع فكرِك ورؤيتِك لأنَّهم أصبحوا يتَّبعُون الروايات المُزوَّرة على الله ورسوله، وأصبح رواتُها وشيوخُها لديهم مُقدَّسُون عندهم فلا يَجرُؤ أيًا منهم أن يُجاهرَ بصوت الحق، يخافونَ من عباد الله ولا يخشونَ الله، بالرغم من أنَّهم يتلونَ كتابَ الله، وهو يأمُر المسلمين جميعًا بقوله: ﴿اتَّبِعوا ما أُنزِلَ إِلَيكُم مِن رَبِّكُم وَلا تَتَّبِعوا مِن دونِهِ

أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ (الأعراف: 3)، ويُكَابِرُون مع الله ويتمسَّكُون بالروايات على حساب الآيات، يعبُدونَ اللهَ بروايات البشر بعيدًا عن آياتِ الله، الذي يدعوهم للرحمة والسَّلام للعيش في مجتمعات مُسَالِمة مُستقرة مُطمئنَّة، مُتعاونين في بناء الوطن وتعميرِه مُتكاتِفين مُعتصمِين بكتاب الله واحد، وهو الرِّسَالة التي أنزلها الله على رسوله الأمين ليُخرِجَ النَّاسَ من الظلمات إلى النُّور في قرآن كريم.

كما أنَّ دعوة الرئيس للتفكر تُواجَه بمادةٍ في الدستور عنوانُها (ازدراء الأديان)، ولن تتحقَّقَ أمالُ كل المخلصين بدعوة سيادته وكَسر الأغلال التي تمنع المفكرين بفريضة إلهية للتدبُّر والتفكُّر في كتابه المبين بإلغاء مادة (ازدِرَاء الأديان) في الدستور التي تُمثِّلُ الحجرَ على العقل والتفكُّر في أنها سيف مُسلَّط على كل من يحاول أن يتفكَّر في دينِه وعقيدتِه، لإصلاح ما أفسدَه أتباعُ الشيطان المُفسِدُون في الأرض.

*****

السيسي قيادة استثنائية لن تكرر أنقذ مصر من تجارب مريرة

إنَّ الله سبحانه يعلم كم كان يعاني الشعب المصري في الماضي؛ فقد كانت خيراته تُنهَب وتُسخّر إمكانياته لخدمة بعض الأشخاص، على حساب الشعب المصري والاستيلاء على حقوقه، إلا أن الله تعالى قد بعث لمصر أحدَ جنودِها المُخلصين وهو الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية المصرية والذي شمَّر عن ساعديه ليتدفق الدم الحُر في شرايين المصريين وليصنع معهم معجزة تاريخية في التنمية في مختلف المجالات، والقيادات التاريخية تعتبر استثناء على مرِّ التاريخ.

كما هيَّأَ اللهُ للإمارات قائدًا فذًا ومخلصًا وهو «الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان» رحمه الله، حيث أسَّس دولة من عَدَم وبنى حضارة بالهِمَم وأصبحت بفضل الله دولة لها مكانة مميزة بين الأمم، كذلك هيَّأ اللهُ لمصرَ قائدًا وضع روحَه على كفِّه في 30 يونيو ليعيد بناء أمجاد الشعب المصري، ويوظف ثرواتِه للارتقاء بمعيشته ويحيا آمنًا في وطنه، ليضيف للحضارة المصرية العظيمة بُعدًا جديدًا يصنع حضارة في ملحمَة تاريخية مع الشعب المصري.

لذا أطالب الشعب المصري الواعي المُدرِك لمتطلبات المرحلة القادمة، لبناء المستقبل المحافظة على قيادته المخلصة والمُمَثلة في فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ لأنه قيادة استثنائية لن تتكرر مرة أخرى.

إنَّ اللهَ أختبر الشـــعبُ المصـــري وابتلاه في الماضـــي بالأزمات، عاش فيها تجارب مأساوية مريرة فبعث اللهُ له عبدًا من عباده لينقذه من اللا مبالاة ويشدُّ من عزيمـــة المواطن من أجل رفعة الوطن، وتوفرت في قيادته العزيمة التي لا تعرف التردد والإيمان الذي لا يضعف عند التحدي وإخلاص نادر للوطن والشعب.

إنَّ الله أنعم على مصر بقائد فذٍ مُتفانٍ في سبيل مستقبله، يقود الشعب والوطن إلى غدٍ مُشـــرق حاملًا راية المجد والعِزة لمصر وعلـــي المصريين أن يقفوا معه بكل إصرار ضد الغِربان التي تنعِق في الفضائيات والثعالِب التي تعبث بالروايات والشائعات؛ لأن أعداء مصر، لا يريدون لمصر النجاح والتقدم، لأن تطور مصر الاقتصادي، وانتشـــار قُدراتها في القـــارة الإفريقية، والصحـــوة التي ينادي بها الرئيس (السيســـي)، من أجل بناء مســـتقبل باهر لإفريقيا، يُضَيّع الفرصة عليهم وعلى اللصوص والعصابات التي تحكم الدول الغربية.

الدول التي احتلت إفريقيا في الماضي، ونهبت ثرواتها واســـتعبَدَت شعوبَها واسترقّتْهُم ليبيعوهم في أسواق أمريكا والغرب، قتلوا فيهم إنسانيتهم ووظفوهم عبيدًا في خدمة الأسياد أمريكا والغرب؛ لذا فإن صيحة (السيسي) ستحرمهم من استحلال كنوز إفريقيا.

فليدرِك المصريون إذنْ أنَّ مستقبلهم مرتبط بقيادة مخلصة أمينة على ثرواتهم قـــادرة على تحقيق أحلامهم وعليهـــم؛ أن يحافظوا على رايـــة التقدم والتطور، ولا يتنازلوا لتســـليمها لغيره ويمنحوه الوقت الزمني، الذي يســـتكمل فيه أحلامَ المصريين ويرتقِي بالدولة ويُعِيد إليها تاريخَها المَجِيد.

*****

خطة لتشجيع الاستثمار في مصر

لقد أثبتت التجارب السابقة أنك قد تضع إستراتيجية انتقالية متميزة وجاذبة ولكن إذا تناقض وعود الإستراتيجية مع الواقع العملي على الأرض فإن الفشل يكون هو النتيجة الطبيعية، بل أكثر من ذلك تزيد من سلبيته وعدم مصداقية الدولة، من هنا وقبل الدخول في عناصر الإستراتيجية نطرح المرتكزات الحاكمة لهذه الإستراتيجية.

(1) وضع كل محافظة خطة معتمدة على مساعدة وزارة التخطيط والصناعة والزراعة لتحديد المناطق الاقتصادية للاستثمار بالتعاون مع الوزارت المختصة.

(2) يعاد تشكيل الهيئة العامة للاستثمار لتكون منظماً ومتابعا ورقيبا عاماً لضمان النجاح أو عدم الفشل وهو ما سبق حدوثه ولدينا مثال (مشروع أبو طرطور) والذي تم تقديم عرض علمي وعملي ومالي وحتى الآن لم ينفذ.

(3) ضرورة تخطيط المناهج الدراسية وفق متطلبات السوق المحلي والدولي حتى لا تهدر استثمارا ت الدولة دون طائل ويضيع الخريجين في الشوارع ويتسكَّعون في الطرقات يبحثون عن مصادر العمل.

(4) يتم التعاقد مع الشركات المالية المصرية المتخصصة في مجال تسويق المشروعات لكل محافظة على حدة تتولى عرض الفرص الاستثمارية

للمستثمرين، كما تعرض عليهم التسهيلات منها (الإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات)، تتولى إدارة الاستثمار في كل محافظة إنهاء كافة المعاملات الإجرائية والتراخيص اللازمة في المحافظة مدة لا تزيد عن خمسة أيام فقط.

(5) إنشاء محكمين اقتصاديين لحل النزاع بين الدولة وبين المستثمر مكونة من:

- خبير دولي / خبير محاسبي من إحدى المؤسسات المصرية المعترف بها دوليا
- قاضي متخصص في منازعات المستثمرين، ويتم حل النزاعات بالتوافق بين المتنازعين وتصديق لجنة المحكمين عليه.

(6) إنشاء شركة (مصر القابضة للاستثمار) تؤسس لها فروع في كل محافظة مملوكة للحكومة المصرية (100٪)، تتولى تأسيس شركات مع القطاع الخاص، توزع أسهم الشركة كما يلي:

- شركة مصر القابضة 45٪
- شريك أجنبي استراتيجي10 ٪
- 45٪ للاكتتاب العام تطرح مانسبته
- تضمن الحكومة للمكتتبين في التأسيس عائدا سنويا في حدود 10٪ لتأكيد ضمان استثمارات المواطنين في الشركة المصرية القابضة
- يكون نشاط الشركة تطوير الثروات الطبيعية في المحافظة واستغلالها بالأسلوب الاستثماري الأمثل لتتحقق عوائد مجزية لكل المساهمين.

(7) يكون لكل محافظة حرية اتخاذ القرارات المناسبة والتراخيص لتسهيل متطلبات المستثمرين من الأراضي لتخصيصها لنوع المشروع المراد تنفيذه بواسطة نظام المساطحة لمدة (٢٥) سنة يتم تحدي العقد حسب متطلبات المشروع.

(8) تقوم المحافظة بتكليف شركات دولية (ارنست اند يونج / ديلويت/ وغيرها من الشركات العالمية المسجلة في مصر لإعداد دراسة اقتصادية لكل محافظة ووضع تصور لأنواع المشروعات الاستثمارية وتوفر العمالة اللازمة لذلك.

(9) إنشاء شركة تسويق للمنتجات المصرية وانتداب احد الخريجين بعد تدريبه لمساعدة المستثمرين في السفارات المصرية ويكون صلة الوصل مع إدارات الاستثمار في المحافظات لترتيب زيارات المستثمرين الأجانب وعرض التسهيلات المتاحة في جمهورية مصر العربية لتشجيعه على الاستثمار في الدولة المصرية والاستفادة من موقعها الجغرافي في إفريقيا والشرق الأوسط.

*****

القلب النابض للعرب إنَّها مصر

إنَّ جمهورية مصر العربية تُشكل محورًا حساسًا مهمًا لجميع دول العالم، بما تمثله من موقع وحضارة وثقافة تزخر بمختلف الحضارات، اعتبرها المواطن العربي قلب الأمة العربية النابض بالحرية والكرامة.

تمتلك الإيمان والقدرة على الدفاع عن قضايا العروبة وتحقيق تطلعات الشعوب العربية في تحقيق أحلامهم عندما تتجسد على الواقع.

تعاون اقتصادي مشترك ومشاركة في نشر العلم والتقنيات المتطورة وبناء جسور التلاقي في تسخير اقتصاديات وثروات العالم العربي لأبناء أمتنا العربية لتحقيق الرفاهية والتنمية المستدامة، وصنفتها الدول الغربية بميزان الاعتدال في الشرق الأوسط، واعتبرتها إسرائيل عدوًا محتملًا يهدد أمنها في المستقبل ويعيق حركتها في التوسع.

■ **الهدف مصر**

لذا فإن أعداء الأمة العربية لن يهنأ لهم بال، ولن يغمض لهم جفن، حتى يتحقق لهم كسر شوكتها والنَّيل منها بكل الوسائل، ولكن أخطرها ما سوف تقدمونه لهم على طبق من ذهب لينالوا من مصر وعزتها وكرامتها، بالفُرقة والتشتت وخلق مناخ كريه تتقاتل فيه مختلف الطوائف والفِرق، وتنهار الجبهة الداخلية، وتتبدد الوحدة الوطنية، ويضيع الوطن، فماذا يتحقق من مكاسب الصراع الحزبي أو الطائفي؟!

■ كراهية وخناجر مسمُومة

الكثيـــر يبحث عن موطن في جســـم الشـــعب المصري ليغرز فيـــه خناجره المسمُومة ويشـــجع الكراهية بين أبناء شعبه، فترى عددًا من الفضائيات الحديثة تســـارع إلى التقاط كل من نســـيه التاريخ وأهمله لينفث سُمومَه ويسعى للانتقام بكل وسيلة من خصومه.

لقد ســـاعدت تلك الفضائيات في أن تقدم أناسًـــا جاءوا من عصور ســـحيقة مُوغِلة في القدم يرفعون رايات الحقد والكراهية، يُحرِّفُون كتاب الله وما جاء به محمد ﷺ من رحمة ومحبة وسلام للناس كافة.

إطلاق بعض المصطلحـــات على نوعية الدولة، إن كانت علمانية أو مدنية أو دينية، ليس له مكان من التعريف في القانون الدولي للدولة أو له مدلول معين في أسلوب حياة المجتمعات.

■ الدين وعقائد البشر

إن تعريف الدين يتعلق بعقائد البشـــر بما يؤمنون به وما اســـتقر في قناعاتهم ويقينهم، فمنهم من آمن برســـالة الإسلام أو برسالة عيسى أو موسى، ومنهم من اعتقد بعقائد أخرى، وتم تعريفهم بأنهم ليســـوا من أهل الكتاب وأنهم أحرار في خياراتهـــم العقائدية، وتظل المواطنة هي المعيـــار الوحيد في التعامل مع جميع أفراد المجتمع بالعدل والمساواة في جميع الحقوق والواجبات.

لذا فإنه من المنطق وما تعارف عليه الناس أن الهوية تعني الوطن بما يحويه من تاريخ وآثار وطبيعة وانتصارات وقدرات مختلفة يتميز بها في مجالات السياحة والصناعة والتعليم والرياضة والثقافة.

ولذا فالهويـــة من البديهيات، حيث إن هوية الشـــعب المصري هي المصرية بانتمائه إلى الوطن وهي «مصر»، فلا محل للخلاف والمزايدة على هوية الدولة، وســـتظل مصر التاريخ والثقافة والفن والسياحة مســـتمرة في حيويتها وتطورها لتضيف على ما أسسه الأجداد من آلاف السنين حتى تقوم الساعة وما تسعى إليه من تطور وتقدم ورفعة في مختلف المجالات.

■ الهوية وطن والدين عقيدة

لذا فإن مـــا نعنيه أن الهوية وطـــن، أما الدين فهو عقيدة يختار كل إنســـان عقيدته بكل الحرية والاســـتقلال، ويمارســـها في حمايـــة الدولة، وقد تكفل الدين الإســـلامي بحماية كل الناس في أموالهـــم وأعراضهم وعقائدهم، لأن الله سبحانه وتعالى اختص وحده بحسابهم، تأكيدًا لقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْـــهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْـــكُمْ شِـــرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِـنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (المائدة: 48).

لقد أحدث نظام الحكم الإخواني خلال ســـيطرته على الحكم في جمهورية مصر العربية مناخًا مظلمًا أنبت فيه طفيلات توحَّشـــت، استباحت الأمن القومي المصري وعطلت دورها التاريخي.

نظام جعل التقاعس في الارتقاء بتطوير الوطن سياســـةً وهدفًا، والتهاون في المصلحة العليا للشـــعب نوعًا من الالتزام والســـلوك القويم، حينما رمى بثقله الســـلبي على الاقتصاد الوطني، تعطلت فيه المصانع وتشرَّد العاملون وتوقفت

السياحة، وخرجت أفواج الإرهاب تحمل رايات القتل والتدمير تستهدف تطويع الوطن وأبنائه وتمزيق وحدة شعبه.

لذا يجب عدم السماح، تحت أي ظرف، بالإخلال في الجبهة الداخلية، ويجب تحقيق مزيد من التلاحم في الوحدة الوطنية لمواجهة أعداء لا يريدون الخير لشعب مصر، وأن يتم اتخاذ كافة الخطوات لاستيعاب الصالحين من أبناء الشعب المصري.

■ العدالة والتسامح قواعد التعامل

فلتكن العدالة والرحمة والتسامح قواعد للتعامل مع الجميع، وليكن العقاب الرادع لكل من ساهم ماديًا ومعنويًا في الإضرار بمصلحة الشعب المصري وتلاعب بأمنه وأضرَّ بثروته، ليقول القضاء كلمته فيهم، ولتتجه العقول والقلوب والأيادي لوضع خارطة بناء المستقبل المُشرِق وتأمين الوحدة الوطنية بكل السبل بعقولٍ مفتوحةٍ وإدراكٍ واعٍ ومسؤوليةٍ تضع المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار وفق ما تتطلبه المرحلة القادمة من آليات تنفيذيه كما يلي:

■ محاور التخطيط الإستراتيجي

يتم تشكيل مجلس للتخطيط الاستراتيجي تكون مهمته وضع إستراتيجية اقتصادية وتعليمية وأمنية واجتماعية تأخذ في الاعتبار المحاور التالية:

أولًا: في المجال الاقتصادي:

تشكل لجنة اقتصادية منبثقة من مجلس التخطيط الاستراتيجي تتولى دعوة مجموعة من الخبراء الاقتصاديين لتقوم بإعداد خطة اقتصادية لمدة خمس سنوات تنهض بالاقتصاد الوطني وتوظف كافة الطاقات الاقتصادية في الدولة وتطويرها لإعطاء مردود أفضل، وعلى سبيل المثال:

(أ) قطاع البترول البتروكيماويات.

(ب) قطاع التصنيع وتطوير الإنتاج وزيادة معدلاته الإنتاجية.

(ج) القطاع الزراعي وزيادة الرقعة الزراعية على الأخص فيما يمكن أن يحقق الاكتفاء الذاتي في إنتاج القمح.

(د) قطاع البنوك وتطويرها بحيث تكون عاملاً أساسيًا في التنمية الاقتصادية لتمويل المشروعات العملاقة التي تعود بالنفع على الشعب المصري.

ثانيًا: المجال التعليمي:

إن ارتقاء الأمم وتقدمها يعتمد أساسًا على مناهج التعليم ومدى توافقها مع أهداف تنمية المجتمع وتحديد أولويات خطة التنمية لتتوافق مع احتياجات المجتمع، للوصول به إلى تحقيق ما تصبو إليه الأمم من مجتمع تتحقق فيه الرفاهية والكفاية والعدل، ويتم فيه تأمين السكن الصحي الملائم، والدخل المادي المناسب، ليستطيع الإنسان إعالة أسرته ويعيش حياة كريمة تساعده على المساهمة في تطوير المجتمع وتقدُّمه لتستطيع جمهورية مصر العربية أن تأخذ مكانتها بين الأمم المتقدمة.

■ الارتقاء بمستوى العمالة

ثالثًا: نظام العمالة:

الارتقاء بمستوى العمالة من حيث التدريب في قطاعات الصناعة والزراعة، واستغلال الفائض منها في تصديرها للدول العربية وغيرها، ويتطلب ذلك تكثيف المعاهد الصناعية والزراعية لمواجهة متطلبات السوق.

رابعًا: قطاع الاستثمار:

وضعُ قوانين ونظم لتأسيس شركات استثمار عملاقة تشارك فيها الشركات الحكومية والبنوك ومستثمرون من دول عربية وأوروبية في مشروعات إستراتيجية ذات مردود مناسب، يحقق للشعب المصري أفضل استغلال لثرواته الطبيعية.

وكذلك إيجاد أكبر عدد من الوظائف بحيث تستطيع أن تستوعب تلك المشروعات عشرات الآلاف من العمال، مع وضع قواعد صارمة بعدم استخدام عمالة خارجية تحت أي ظرف. فالكفاءات في مختلف التخصصات متوفرة في مصر.

خامسًا: القوات المسلحة:

لقد أثبتت القوات المسلحة على مدى العصور إخلاصًا وتفاني في سبيل الذود عن الوطن حمايةً لأمنه وتحقيق الاستقرار في الوطن ليحقق انطلاقة المستقبل نحو التنمية الإستراتيجية واستثمار ثرواته للارتقاء بمستوى الحياة في الحرية والكرامة والعيش والعدالة الاجتماعية.

■ 30 يونيو خيار الشعب في الحفاظ على وطنه

وسوف يتوقف التاريخ لكتابة عهد جديد التحمت فيه القوات المسلحة مع أفراد الشعب في يوم 30 يونيو 2013 تؤكد حق الشعب في الحفاظ على وطنه وخياراته في مستقبل واعد يتحقق فيه أحلامه وما يتطلع إليه من حياة كريمة.

ومن هنا يتطلب الأمر دعم القوات المسلحة في التطوير والتسليح وتحديث القدرات الدفاعية وحمايتها من التشكيك أو الإسراف في النقد، فتلك خطوط حمراء لا يجب أن ينساق المواطنون وراء مقولات مشبوهة ومحاولات يائسة لخلق وقيعة بين الشعب وقواته المسلحة فهي الحصن لأمنه، وهي الدرع

لحمايته، على الجميع أن لا يبخلوا بالدعم المعنوي والافتخار بأدوارها التاريخية والاعتزاز بما تقوم به من تضحيات وما تقوم به من عمل جبار في محاربة الإرهاب والتكفيريين المارقين الذين يسعون في الأرض فسادًا وتخريبًا.

سادسًا: تحقيق أمن المواطن

إن الـــدور الذي تقوم بـــه وزارة الداخلية والقوات الشـــرطية في تحقيق أمن المواطن والتصدي لكل أنـــواع الخارجين عن القانون ومحاربة الإرهابيين على مستوى كافة المحافظات المصرية وما تقوم به من تضحيات جسيمة حيث تتقدم القيادات العليا فيها مواكب الشهداء لتأمين المواطن في مسكنه وماله وأرضه.

لقد أدرك الشـــعب المصري أن المثلث المقدس الذي يحتوي على الشـــعب والقوات المســـلحة والشـــرطة، هو الكفيل بحماية الوطن وتحقيق الاســـتقرار والازدهار، وأن الدولـــة عليها التزام في توفير كافة مســـتلزمات وزارة الداخلية وتحديث قدراتها الفنية والعلمية لتستمر في حماية الجبهة الداخلية.

فيا شـــباب مصر ويا شـــعب مصر العظيم، أمامكم المســـتقبل المشرق الذي يحثكم على سلوك الطريق إليه، ويدعوكم لبناء مصر المحبة، مصر السلام، مصر الحضارة، حفظ الله القوات المســـلحة ووفقها في خدمة الوطن وحماية حدوده والمحافظة على أمنه الوطني.

*****

ثورةُ الرُّوح

لحظة فارقة مرت في حياة الشـــعب المصري يوم 30 يونية، غيَّرت مسَار تاريخ وطن كان منبع الحضارة الإنسانية منذ آلاف السنين، لقد تداعت أرواح الماضي من أبناء الشعب المصري صناع الحضارة ودعاة العلم والموحدين، واحتشدت تلك القوة الكامنة في جينات المواطـــن المصري تتحدى كل الجبابرة والذئاب والثعالـــب، الذين خططوا لاختطـــاف الدولة المصريـــة وتجريدها من تاريخها وحضارتها، حتى لا يســـتمر نورها يضئ للعالم معاني العدل والحرية والســـلام والتعاون وصحوة الضمير.

فاســـتعان الأعداء التاريخيون للدولـــة المصرية بحلفائهم الذين اســـتطاعوا تطويعهم والســـيطرة على مقدراتهم وقراراتهم السياســـية والمالية والإعلامية، ليسخروهم في محاصرة الشعب المصري وتمزيق الوحدة الوطنية، وفك الارتباط والتلاحم بين مكوناته، ليسهل تقسيمه وتوزيع ولاءات الشعب إلى طوائف وفرق تقاتل بعضها، كما حدث في العراق وسوريا وليبيا واليمن والصومال.

واســـتعانوا بمن تربوا في أحضان المســـتعمر البريطاني الإخوان المسلمين الذين أنشـــأتهم المخابرات البريطانية ســـنة 1928م، ليكونـــوا الطابور الخامس لتوظيفه وتنفيذ مخططاتهم في إسقاط الدولة المصرية، والقضاء على مقدراتها، لتتمكن إسرائيل من تحقيق حلمها التاريخي بقيام دولتهم من النيل إلى الفرات.

ويتحقق الانتقام التاريخي من المصريين بتجفيف نهر النيل وإصابتها بالجفاف لتموت الأنعام من بقر وخرفان وتتساقط الطيور من العطش، ويموت الناس في الطرقات، حينها يستمتع الإسرائيليون بالعقاب الإلهي كما تدعي كتبهم في العهد القديم والتلمود.

لكن تشاء العناية الإلهية أن تفشل مخططاتهم في يوم أعدَّ اللهُ لهم مفاجأة صادمة لكل أمنياتهم، بخروج الشعب المصري على بكرة أبيه مناديا بصوت اهتزَّت له الأرض والسماء: لن تمرُّوا فوق أرضي، لن تمرُّوا ودماءُ الشعب تسْرِي في رمال الأرض زرع وياقوت ودُر.

ليبقى يوم 30 يونية علامة ووسام على صدر صفحات التاريخ حيث كتب صرخة شعب أطاحت بالقوة الجبارة لاستعباد الشعب المصري وإذلاله، فمن ناحية تم إسقاط حلم الإخوان كما سقط حلم بني صهيون، ومن ناحية أخرى نسمع بكاء مسز كلينتون وحزنها على ضياع أملها الذي تم التخطيط له منذ سنة 2008 م تحت إشراف المخابرات الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية تحت رعاية الرئيس السابق أوباما الذي ألقى خطابا في جامعة القاهرة العريقة يدشن به بداية تنفيذ المخطط الشيطاني على يد إخوان الشيطان الذين خدعوا المسلمين بتوظيف رسالة الإسلام الخالدة التي تدعو للرحمة والعدل والحرية والسلام والتعاون والدفاع عن الحق لخدمة أعدائه وتدمير الوطن العربي.

وقد نجحوا في العراق وسوريا واليمن والصومال وفشلوا أمام عظمة الشعب المصري وإيمانه بحضارته وتاريخه المجيد، وستظل مصر بوعي قادتها وإدراك شعبها في التلاحم بين كل أطيافه صخرة تتحطم عليها كل مؤامرات الصعاليك

من الذئاب والثعالب، حيث لم يدركوا أن الله سبحانه حين تجلى على ارض مصر إنما نشر نوره في كل حبة رمل من رمالها، وأيقظ في أبناء الشعب المصري روحا تثور على الظلم، و تدافع عن الحق، و تستقبل المستضعفين وتعين المكلُومين وتقف مع أشقائها في السراء والضراء، فالله حاميها.

وباطل كل من يدعي نفسه وكيلا عن الله في الأرض، أو مرسلا منه سبحانه لينشر الإسلام وأن الإسلام هو الحل ذلك الشعار المخادع فالله سبحانه لم يرسل غير محمد عليه السلام رسولا للناس، ليبلغهم رسالته وخاتما للنبيين ولذلك فعلى الشعب المصري ألا ينساق خلف أتباع الشيطان والمنافقين الدين يظهرون على الناس بملابس الوداعة والرأفة، وهم ذئاب في ملابس حمل وديع، فكم أحرقوا من مراكز الشرطة، وكم دمروا من مؤسسات عامة ملك للشعب المصري، وكم من عمليات الاغتيال نفذوها إلى اليوم وكم أنشأوا فرقا إرهابية تنشر الخوف والفزع وتهدد حياة المواطن المصري باسم الإسلام لقد سولت لهم نفوسهم الشريرة بشن حرب على الله ورسوله ودينه، فباسمه يقتلون ويدمرون ويحرقون ويشردون النساء والكهول والأطفال.

لقد أقضت صرخة الشعب المصري في 30 يونية مضاجعهم وتبخرت أحلامهم وسقطت كل آمالهم في التسلط على حكم مصر.

حمى الله مصر وحفظ شعبها وأعان رئيسها ليستمر مع شعبه في تحقيق الإنجازات والتطور بيد تبنى ويد تحمل السلاح لترهب أعداء الله وأعداء الوطن.

*****

من يدّعِي أن الشعبَ المصري باعَ دينَه

من يدِّعِي أنَّ الشعب المصري باعَ دينَه، كيف يبيع دينه؟ وباع دينَه لمَن؟ والدِّينُ علاقة بين اللهِ وخلقه من البشر -يرجى الإفادة-.

ومن هم هؤلاء الإرهابيون؟ وكيف نستمع لما يقُولون؟ وكيف ينتقد المُفلسُ المعتمدَ على الله، ومن ينشرُ السلامَ ويحمي حقَّ الحياة؟ هل المُسلمُ من يقتل الأبرياء ويُخرِّبُ المُدنَ ويشرِّدُ الأطفالَ والنساء؟ واللهُ وصفهم بأنَّهم كاذبون يُحاربون اللهَ ورسولَه، وكلُّ من يتَّخذ طريقا غيرَ كتابِ الله فهو مُفلسٌ في الحياة الدنيا والآخرة، واللهُ يأمرُ النَّاسَ بقوله: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ (الأعراف: 3)، ومن لم يتبع أمرَ الله ويُطيعُه فيما أمر فقد خَسِر نفسَه دنيا وآخرة، وقال سبحانه مخاطبا رسوله عليه السلام: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِلنَّاسِ بِالْحَقِّ فَمَنِ اهْتَدَى فَلِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ (الزمر: 41).

طالمَا لم تزلْ مناهجُ الأزهر تُدرَّسُ فيها الكتبُ المَسمُومة التي غيَّبَت العقولَ، وحوَّلت بعضَ النَّاس إلى وحوشٍ شَرِسَة ومُفترسة لا تخشى الله يدفعها الوهم والروايات الكَاذبة نحو مَصيرٍ خاسِر يومَ يلقون الله في الآخرة وهم في حَيرةٍ وحسرةٍ وندَم، يصفهم الله بقوله: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ

رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ (السجدة: 12)، لذا فاستمرار تلك المناهج يُخرِّجُ الآلاف سنويا من الإرهابيين.

المواجهة الحاسمة لا يمكن أن تهزم الإرهابيين، طالما استمر المَدَدُ من المناهج الأزهرية المعتمدة على ما يُسمَّى كِذبا وزُورًا وتلفيقًا، بأنَّها أحاديث لإغواء المسلمين إلى طريق الضلال، وليكُونوا أعداءَ اللهِ ورسولِه الأمين، الذي كلَّفه اللهُ سبحانه بتوصيل رسالتِه للنَّاس جميعا، لتتحقَّقَ لهم الحياة الكريمة في الدنيا، في أمن وسلام، ويوم القيامة يَجزيهم اللهُ جنَّاتِ النَّعِيم بما عملوا من الصالحات، وليس الذين يرتكبون المُحرمَات والمُوبِقات ويتمرَّدُون على كتاب الله، ويتبعون روايات الشيطان وأتباعَه، التي ما أنزل الله بها من سلطان، والتي جعلت المسلمين -والعربَ خاصة- في حروبٍ دائمة منذ أربعة عشر قرنًا نتيجة لوهمٍ وغشٍ تلقَّوْهُ من علماء الدِّين وشيوخِه، الذين فسَّروا كتابَ الله تفسيرًا مُتعارضًا مع مقاصد الآيات ومتناقضًا مع أهداف رسالة الإسلام، التي تدعو النَّاسَ للرحمة والعدل والإحسان وحرية الاعتقاد، وأنَّ اللهَ وحده سيفصلُ بين المُختلِفين يومَ القيامة، ولم يُكلِّفْ رسولًا أو نبيًا وكيلًا على النَّاسِ يُراقِبُ عبادَتَهم، ويحكم عليهم بالكفر وبيع دينهم، فمنْ يملكُ ذلك الحقَّ غيرُ اللهِ وحدَه، فالله سبحانه يحذِّرُ النَّاسَ من يوم يقفون أمام الله بقوله ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾ (غافر: 52).

حينما يصف اللهُ نفسه باللطيف، ويصفُ نفسَه بالرحيم ويصف نفسه بالودُود، فكيف يُحرِّضُ النَّاسَ على قتل الأبرياء، وهو يقول سبحانه ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (الإسراء: 33) فبأي حق يقتل الإرهابيون الأبرياء؟ واللهُ

أمر بالرحمة والعدل وحرية الاعتقـــاد وتحريم العدوان، وأمرَ بالتعاوُن على البرِّ والتقوى بقولِه سُـــبحانه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَـى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَـى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة: 2)، والله سبحانه يحثُّ النَّاسَ على نشر السلام في كل المجتمعات وبين كل أصحاب الشرائع المختلفة، فالله يحكم بينهم يوم القيامة.

إنَّ المســـلمين اليوم على مفترق الطـــرق، أمَّا الذين يتَّبِعون كتـــابَ الله فهم المُســـلمون حقًّا كما خاطب اللهُ رسولَه الأمين بقوله ســـبحانه: ﴿كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِـى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأعراف2)، وخاطبَ النَّاسَ وأمرهم بإتِّباع كتاب الله وحده بقوله: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ (الأعراف: 3)، فمن أطاع الله بإتِّباع رســـولِه والتمسُّـــكِ بكتابه فهو علـــى طريق الحق، ومن اتَّبعَ كُتبَ خلقِه وما فيها من الكذب والتزوير على الرَّسُـــول من روايات فقد ضلَّ طريقَه إلى الله فخسِـــرَ دينَه، ولن ينفعَه يوم القيامةَ أئمةُ المذاهب وناقلو الروايات التي يســـعون بها إلي تضليل المسلمين، ليبتعدوا عن الآيات.

عندما أمر الله رســـولَه بالقتال لم يأمره بقتل النَّاس لهوًا، إنَّما أمره بالدفاع عن النَّفس ومواجهة المُعتدين في قوله ســـبحانه: ﴿وَقَاتِلُوا فِى سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (البقرة: 190)، ذلك الأمر في كتاب الله الذي بلَّغه الرَّسُول عليه السلام للنَّاس، فهل اتَّبع الإرهابيون طاعة الرسول ونفذوا أوامره؟

لماذا عندما يأمر الرَّسُولُ ما أمرَه اللهُ من القرآن بالآيات يتمسَّكُ أهل الضلالِ بأقوالِ الروايات المَنسُـــوبة للرَّسُول، ويفسِّـــرونَها على غير مُراد الله الذي يأمر

بالعـــدل والرحمة، فأين العدل في تخريب المدن؟ وأين الرحمة في قتل الأطفال والنساء والشيوخ الآمنين؟

ومن هنا افترقَ الطريقُ بين المســـلمين وبين الإرهابيين، فالمُســـلِمُون يتَّبِعون كتابَ الله، والإرهابيون يتَّبعُون كتبَ الشـــيْطَان فـــكلٌّ له حقُّ الاختيار، ويتحمَّلُ الإنسانُ مسئوليةَ القرار إما جنَّة وإمَّا نَار.

*****

أمة ضيَّعت البُوصلة
فتكالَبتْ عليها الذئاب

في زمن اختلطت فيه المفاهيمُ وضُيِّعَت فيه البوصلة، باتت الأمَّةُ العربية تعيش على هامش التاريخ، تتلقَّى الضربات من كل صَوْب وتغرقُ في مُستنقع التفرقة والضعف، بينما أعداؤها لا يُخفُون مخططاتهم ولا يُوارُون نوايَاهُم، نوايا صريحة مُعلنة تفضح أطماعَهم في أرضنا وثرواتنا ومستقبل أبنائنا فتبدو الصورة واضحة لمن أرادَ أن يرى، لكنَّها مُظلِمة ومُربِكة لمن اختار الغفلة أو تجاهل الحقيقة.

وما يزيد الألم مرارة أنَّنا لم نُفاجأ بل استقبلناهم بكلِّ ترحاب وفتحنا لهم الأبوابَ التي كان يجب أن تظلَّ مُوصَدة أمام كل مُحتلٍّ، إنَّها مأساة لا يرويها التاريخ بل نعيشُها نحن كل يوم ونورِّثها لأجيال لم تعرف من المجد إلا اسمه ولا من الكرامة إلا ذكراها أجيالٌ تترعرع وسط الحيرة والضياع تبحث عن هويتها وسط ركام الانكسار والضعف.

تلك هي نوايا العِصابَات الإجرامية التي تحكم الولايات المتحدة الأمريكية والتي لا تتردد في الكشف عن مخططاتها العدوانية تجاه أمتنا ومع ذلك لا زلنا نفرشُ لهم الطرقَ بالوُرود فيَدخلُون أوطانَنا يحتلُّون أراضينا، ينهبُون ثرواتِنا، ويزرعُون الفتنة بيننا حتى نحاربَ بعضُنا البعض بينما هم يتسلَّلون في وضح

النهار للسيطرة علينا ويفرضون إرادتهم بالقوة والدهاء، يستغلون ضعفنا وعجزنا ويجعلون من أزماتنا أدوات لتحقيق مآربهم.

لقــد أعلنُوا منذ زمــن «نحن قادمــون لنذبَحكم ونفرِّقَكم وننهــبَ ثرواتِكم ونســتعبدكُم» واليوم، يدخلون كما وعدوا، ليجدوا الأبــوابَ مفتوحة والطُّبُول تدقُّ والذبائح تُنحَر على أقدامهم وكأنهم ضيوف شرف لا غزاة ولا ننسى أن هذا العدو ليس غريبًا عن تاريخنا فهو جزء من منظومة استعماريّة استعادت تجلياتها وأشكالها المعاصرة في سياسات الهيمنة والنفوذ.

أســألُ نفسي أيُّ أمّة ترضى لنفســها الذل والهوان والاستعباد؟ كيف نقبل أن يُحكمنا مجرمون لا يملكون تاريخًا ولا حضارة ولا دينًا ولا ضميرًا؟ هل وصلنا إلى حد أن نصمت على انتهاكات حُرمة أراضينا وكرامة شــعبنا ومقدساتنا؟ هل ننتظر المزيد من الألم لننتَبه؟ أم أن فينا من يمتلك الشــجاعةَ ليعيد بناء هذه الأمة من جديد ويصنع منها نموذجاً يُحتذى في الصمود والكرامة؟

ما يحدث لنا اليوم من انقسام وتشتت هو نتيجة طبيعية لتفريطنا لتقسيم أوطاننا وكأنها تركة بين الورثة كما حدث في اتفاقية ســايكس بيكو عام 1916 بين فرنسا وبريطانيا وما زال أثر تلك الاتفاقية يُطبق حتى اليوم والعرب في غفلتهم ينتظرون الأسوأ تلك المؤامرة التي قُطعت بأنامل الخيانة والضعف وأدمت صدورنا بأنين الجراح التي لم تندمل بعد ولا تزال تعيش في وجدان شعوبنا وتاريخنا.

لقد نســينا الله فأنسانا أنفســنا وذُقنا الذلَّ بما عصيناه لقد أمرنا بالوحدة على كتابه المبين وبإتبِّاع ما جاء به رســوله صلى الله عليه وسلم من التعاون على البر والتقوى لا على الإثم والعدوان ومن أعظم أسباب قوتنا وأمننا ووحدتنا أن نعود

إلـــى جوهر ديننا إلى قيمه النقية التي تجمـــع ولا تفرق ترفع الراية عالياً بلا تنازع وتجعلنا أمة واحدة لا تُقهَر.

وقد حذرنا بقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ (الأنفال: 46).

لكننا تنازعنا وتقاتلنا وركضنا خلف الدنيا فكان عقابه واقعًا لا مفر منه فكيف نطلب النصر ونحن نشـــتت جهودنا ونغذِّي الخلافات التـــي تُذبِل أرواحَنا قبل أوطاننا؟ وكيـــف نتصور أن نكون أقوياء وقد تركنا فتنَا الداخلية تلتهم جســـدنا الوطني وتشل إرادتنا المشتركة؟

لن تقوم لنا قائمة ما دمنا أســـرى الغفلة نراوح أماكننـــا نكرر أخطاءنا ونتنازع على فتـــات المصالح بينما يتقاســـم أعداؤنا أوطاننا وثرواتنـــا لا خلاص لنا إلا بوحدة حقيقية تُبنى على أســـاس العقيدة، والوعي والعمل لا بالشعارات الفارغة والخطب الرنانة الوحدة التي نستلهمها من تاريخنا العريق ومن حاضرنا المؤلم لنبني بها مستقبل أمتنا الذي لا يحتمل المزيد من التردد أو الانكسار.

لقد آن الأوان أن نراجع أنفســـنا، أن نُدرك أن العـــدو لا ينتصر بقوته فقط بل بضعفنـــا نحن وبفرقتنا وابتعادنـــا عن منهج ربنا؛ فلنعُد إلى اللـــه ولنعُد إلى ذاتِنا العربية والإسلامية قبل أن تُطوى صفحة هذه الأمة كما طُويت من قبل صفحات أمم خلت قبل أن تُمحى الهوية وتُفقد الكرامة وتُدفن الأحلام.

إنها ليست مجرد معركة أرض وحدود، بل معركة وعي ووجود معركة تُحدِّدُ مصير أمة وعنوان حياة أو موت.

فإمَّا أن نكونَ أمةً تستحقُّ الحياة أو نستمر في السقوط حتى النهاية.

فهل نحنُ مستعدون أن نُعيد بناءَ مجدِنا؟ هل سنقفُ صفًا واحدًا ضد الطامعين والمحتلين؟ أم سنظل أسرى الانقسامات التي صنعتها يد أعدائنا؟

وكم سقطت دولٌ عربيةٌ آمنةٌ مسالمةٌ في حروبٍ أهليةٍ ومعاركَ دمويةٍ وانهيارٍ اقتصادي مثل ليبيا والعراق وسوريا وغيرهم من الدول العربية الأخرى، كل ذلك كان نتيجة تخطيطٍ يخدم أمنَ دولةِ العصابات ويُكرِّس شراكتها في الجرائم ضد الإنسانية والعدالة بهدف تأمين دولة إسرائيل وفتح الطريق أمامها للتوسع في السيطرة على الدول العربية المجاورة ولإسقاط الجبهة العربية الشرقية متمثلة في سوريا والعراق.

تلك المخططات تصبُّ في تحقيق حلم إسرائيل من النيل إلى الفرات وقد بدأت مؤشراتها تتحقق على أرض الواقع والعرب في غفلة بينما الثعالب والذئابُ تعبث بمستقبل الأجيال العربية والله المستعان.

لا نعلمُ إلى أين يأخذنُا المسير في الظلمات ما دامت العقول نائمة وعَربدة اليهود في الوطن العربي تصُولُ وتجُولُ بكلِّ كبرياء دونَ احترامٍ للمواثيق الدولية أو مواثيق حقوق الإنسان.

فالعيبُ ليس فيهم ولكنَّ العيبَ فينا؛ نسينا اللهَ فتقدَّمَ الشيطانُ، يسوقُنا مع النُّفوسِ الأمّارة بالسُّوء نحو الهاوية، نارٍ حامية وقلوبٍ خاوية حين تخلّى العربُ عن رِسَالة الرحمن واستعَانُوا بأولياء الشيْطَان، كما وصفهم الله سبحانه وتعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ (آل عمران: 182).

*****

الخاتمة

في نهاية هذه الرحلة، يبقى السؤال: ماذا تعلمنا ممَّا حدث؟ وكيف نحمي أوطاننا من أن تتكرَّرَ المأساة بأسماء جديدة ووجوهٍ مختلفة وشعارات أكثر بريقًا وخداعًا؟

لقد أثبتت أحداث العقود الأخيرة أن أخطر ما يواجه الأمم هو الجهل الذي يعطل الوعي، والانقسام الذي يبدد القوة، والخداع الذي يجعل الضحية تشارك أحيانًا في هدم بيتها بيديها، كما أثبتت أن الدول تبدأ رحلة السقوط عندما تفقد قدرتها على التمييز بين البناء والهدم، وبين الحرية والفوضى، وبين الإصلاح الحقيقي والمشروعات التي تتخفى خلف الأقنعة والشعارات.

إن المعركة الكبرى التي تخوضها الأمة العربية قبل كل شيء هي معركة وعي وإدراك وإرادة؛ فمن يملك الوعي يملك القدرة على كشف المؤامرة، ومن يملك الإرادة يملك القدرة على إفشالها، ومن يملك وحدته يمتلك أسباب البقاء والاستمرار.

لعل الدرس الأهم الذي تقدمه التجارب القاسية التي مرت بها المنطقة هو أن الأوطان لا يحميها إلا أبناؤها، وأن الجيوش الوطنية ومؤسسات الدولة هي خطوط الدفاع الأخيرة عن وجود الأمة وهويتها ومستقبل أجيالها.

وعندما تنهار الدولة لا ينتصر أحد، ويخسر الجميع، وتتحول الشعارات إلى رماد، والأحلام إلى سراب، والأوطان إلى ساحات مفتوحة للفوضى والاقتتال والتدخلات الخارجية.

لقد دفعت مصر، كما دفعت دول عربية أخرى، أثمانًا باهظة من دماء أبنائها وجهود مخلصيها كي تبقى واقفة على قدميها في زمن العواصف، وكان هذا دفاعًا عن فكرة الدولة الوطنية وحماية للإفريقية وعن حق الشعوب في أن تعيش آمنة مستقرة قادرة على البناء والتنمية وصناعة المستقبل.

الرهان الحقيقي للمستقبل على الإنسان الواعي القادر على حماية وطنه بعقله قبل سلاحه، وببصيرته قبل عاطفته، وبإخلاص، وليس على السلاح وحده، ولا على الاقتصاد وحده، ولا على السياسة.

إنَّ الأمم التي تتعلم من تاريخها تصنع مستقبلها، أما الأمم التي تنسى دروسه فتظل تدور في الحلقة ذاتها، تدفع الثمن ذاته مرة بعد أخرى، ولذلك فإن مسؤولية هذه الأجيال، ومسؤولية الأجيال القادمة، أن تبقى يقظة، وأن تدرك أن الحفاظ على الوطن رسالة مستمرة لا تنتهي.

ويبقى الأمل حاضرًا ما دام في الأمة رجال ونساء يؤمنون بقيم الحق والعدل والحرية والكرامة، ويؤمنون بأن البناء أقوى من الهدم، وأن النور أقوى من الظلام، وأن إرادة الشعوب الحية قادرة دائمًا على تجاوز المحن مهما اشتدت.

وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ (الإسراء: 81).

فالباطـــل مهما امتلك من قوة، ومهما أحاط نفســـه بالأدوات والأعوان، يظل عابرًا إلى زوال، أما الأوطان التي تتســـلح بالوعـــي والإيمان والعمل والوحدة، فإنها تبقى، وتنهض، وتكتب مستقبلها بيدها، وتسير نحو الغد بثقة الذين يعرفون طريقهم، ويؤمنون بعدالة قضيتهم، ويستمســـكون بحقهم فـــي الحياة والحرية والكرامة والسلام.

المؤلف

علي محمد الشرفاء الحمادي

*****

طبعة جديدة – عن مؤسسة رسالة السلام للأبحاث والتنوير

1448 هـ – 2026 م

رقم الإيداع :

الترقيم الدولي:

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة رسالة السلام للأبحاث والتنوير

23 شارع عبدالخالق ثروت – القاهرة – جمهورية مصر العربية

00201096124252– 00201288688875

Email:resalatalsalam@gmail.com